



السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل



التنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية



وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation



وزارة الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات



المرجعية المؤسسية لإعداد السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية



استنادًا إلى قانوني التخطيط العام رقم ١٨ والمالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢

- الذين نصوا على رسم المنظومة المتكاملة للتخطيط التنموي وتحديد الرؤية والاستراتيجيات ذات الصلة ومتابعة تنفيذها على المستويات القومية والإقليمية والقطاعية، وربطها بسياسات الاقتصاد الكلي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد المحلية والأجنبية
- والتحول نحو إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار موازني متوسط الأجل وموازنة البرامج والأداء.
- قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بتنسيق الجهود مع كافة الوزارات والهيئات والجهات المعنية، لصياغة وإعداد "السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل".



ما هي السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية؟

١

إطار شامل

يحقّق التكامل بين برنامج عمل الحكومة ورؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجيات القطاعية

على خلفية المتغيرات المتسارعة التي فرضتها المستجدات الإقليمية والدولية

٢

نموذج اقتصادي

قائم على استكمال مسار الإصلاح الاقتصادي والتركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية tradables، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة

٣

البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

يشكّل الأساس الذي تستند إليه السردية من خلال السياسات الداعمة للنمو والتشغيل متضمنة في محاوره الثلاثة:
(١) تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي
(٢) زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال
(٣) دعم الانتقال الأخضر

محاور البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية



٤

الاستراتيجيات القطاعية

- تتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية الصناعية، التجارة الخارجية، والتشغيل،
- مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية، منها الصناعة التحويلية والسياحة، والزراعة، والطاقة والثروة المعدنية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٥

المستهدفات الكمية والمتابعة

ترجمة أولويات الإصلاح الهيكلي إلى مجموعة متسقة من المستهدفات الكمية، ضمن إطار اقتصاد كلي مبسط بحلول عام ٢٠٣٠ وما هو مستهدف ومأمول تحقيقه بحلول ٢٠٥٠ في ظل المعطيات الحالية.



مراحل إعداد السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

(العمل على السردية بدأ منذ حوالي عام)

٧ سبتمبر
٢٠٢٥

يوليو ٢٠٢٥

يونيو ٢٠٢٥

مايو ٢٠٢٥

يناير ٢٠٢٥

أكتوبر
٢٠٢٤

إطلاق السردية
الوطنية

إطار الاستدامة والتمويل
من أجل التنمية
الاقتصادية

إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية



التنمية الاقتصادية



الدبلوماسية الاقتصادية لدفع التمويل من أجل التنمية

التمويل التنموي
الميسر والدعم الفني

الخطة الاستثمارية

استقرار الاقتصاد الكلي و الإصلاحات الهيكلية (السياسات المالية والنقدية والصناعية و التجارية وحوكمة الاستثمارات العامة)

استقرار الاقتصاد الكلي و الإصلاحات الهيكلية

المواطن محور التنمية

تعزير أولوية الإنفاق على التنمية البشرية بالموازنة و خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية



الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- ١٦,٨% زيادة في مخصصات الدولة الموجهة للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية لتبلغ نحو ٧٤٢,٦ مليار جنيه مصري في موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ (مقارنة بنحو ٦٣٥,٩ مليار جنيه مصري عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥)
- دعم الإسكان الاجتماعي ١٤,٣%, دعم السلع التموينية ٩,٢%, المساهمة في صناديق المعاشات ٧,٥%.



مخصصات الضمان الاجتماعي

- زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي وبرنامج "تكافل وكرامة" بنحو ٢٢,٧% في موازنة عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ لتصل على ٥٤ مليار جنيه (مقابل ٤٤ مليار جنيه) بلغ عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة خلال العقد الماضي نحو ٧,٨ مليون أسرة



- تُعد مبادرة "حياة كريمة" أحد أهم البرامج التنموية الشاملة التي تنفذها الدولة المصرية لتحسين الأوضاع المعيشية في القرى والمناطق الريفية، من خلال معالجة الفجوات التنموية وتعزيز العدالة المكانية.

تطور الاستثمارات العامة الموجهة للتنمية البشرية من ٢٠١٣/٢٠١٤ – ٢٠٢٥/٢٠٢٦



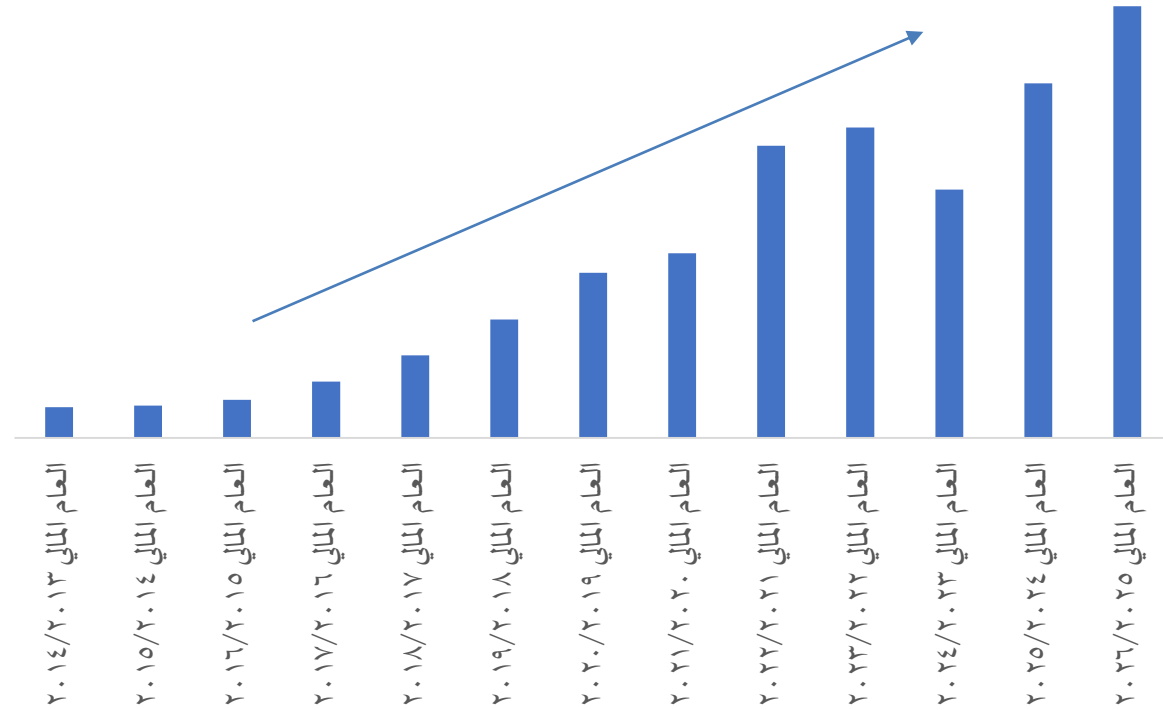
الصحة



- استثمار قدره ٦٩ مليار جنيه بزيادة ٦٤,٥% في خطة ٢٦/٢٥.
- استكمال التأمين الصحي الشامل في ١١ محافظة باستثمارات تتجاوز ٣٤ مليار جنيه.
- رفع الاستثمارات الخضراء في القطاع الصحي إلى ٥٥%.
- تعزيز التحول الرقمي بقيمة ١,٥ مليار جنيه.

التعليم

- التوسع في إنشاء مدارس التكنولوجيا التطبيقية بالمناطق الصناعية والمدن الجديدة.
- تطوير البنية التحتية للمدارس والمعامل.
- تطبيق نظام الجدارات لتحديث التعليم الفني وفق معايير الكفاءة والمهارة العملية.
- تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص وشركاء التنمية.



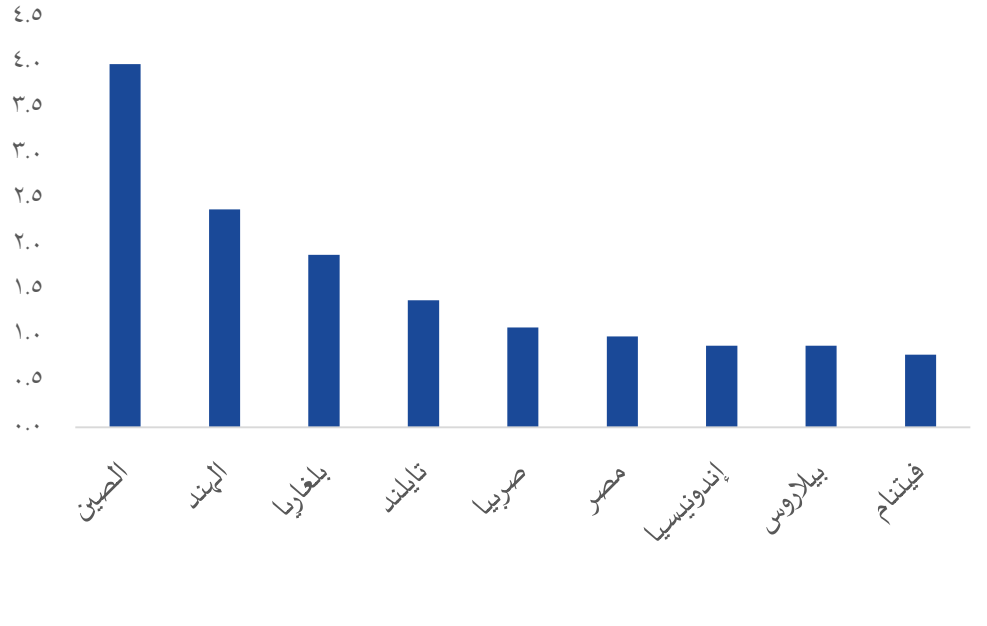
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون

الاستثمار في قطاعات التنمية البشرية حظي بأولوية واضحة مقارنة بالبنية التحتية. حيث خصصت الخطة حوالي ٤٦,٨% من إجمالي الاستثمارات الحكومية.

آفاق التعقيد الاقتصادي

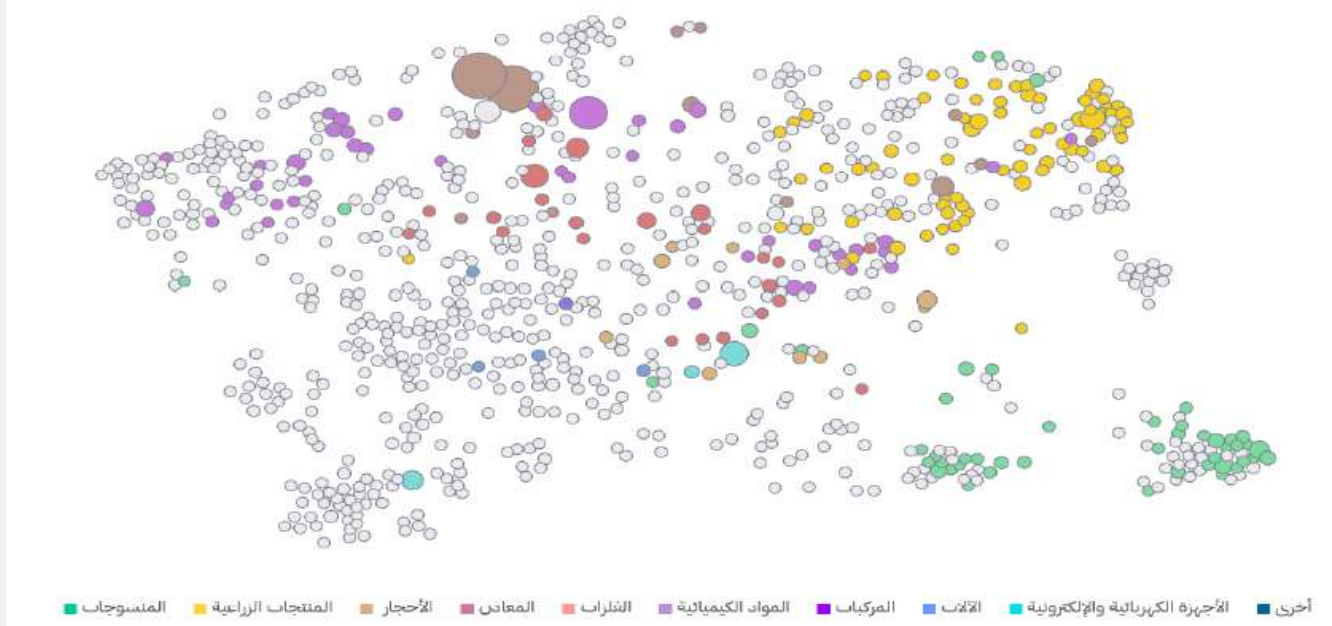


تُعد مصر من بين البلدان متوسطة الدخل ذات أعلى إمكانات في مؤشر آفاق التعقيد الأخضر



المصدر: تقرير التنمية العالمية التابع للبنك الدولي

مصر متقدمة في مؤشر آفاق التعقيد (Complexity Outlook Index)، حيث تحتل المرتبة الخامسة من بين ١٤٥ دولة وهو ما يعكس إمكانات قوية لتنوع صادراتها نحو منتجات أكثر تعقيداً



مما يؤكد الفرصة المتاحة للتوجه نحو القطاعات الأعلى إنتاجية والتي تخلق قيمة مضافة حقيقية

يتميز الاقتصاد المصري بكونه واحدًا من أكثر الاقتصادات تنوعًا في المنطقة



للتحول إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع، واستنادًا إلى نماذج النمو الحديثة (استثمار investment، ضخ infusion، ابتكار innovation)

المرحلة الأولى: مرحلة تكثيف الاستثمارات العامة والخاصة في البنية التحتية، ورأس المال البشري، والمؤسسات، بما يُسهم في تطوير البنية التصديرية وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتهيئة بيئة مواتية للنمو المستدام

المرحلة الثانية: مرحلة "الضخ"، التي تركز على نقل وتوطين التكنولوجيا والمعرفة بشكل منهجي في القطاعات الانتاجية المختلفة، ما يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية ورفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TOTAL FACTOR PRODUCTIVITY

المرحلة الثالثة: مرحلة "الابتكار"، حيث يتوسع الاقتصاد في إنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا من الداخل، مما يُعزز من قدرته التنافسية على المستوى الدولي



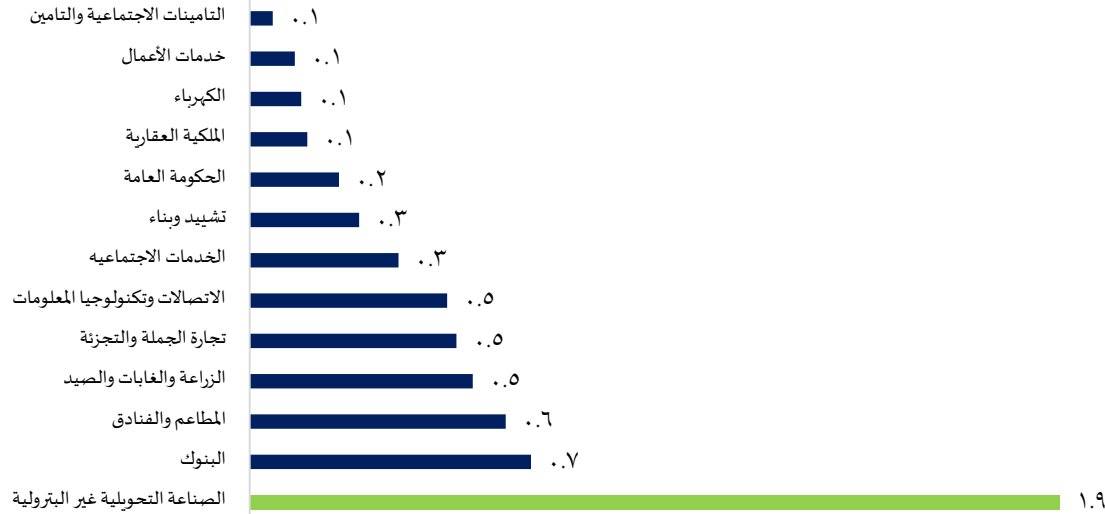
استقرار الاقتصاد الكلي: ما وراء الأرقام...



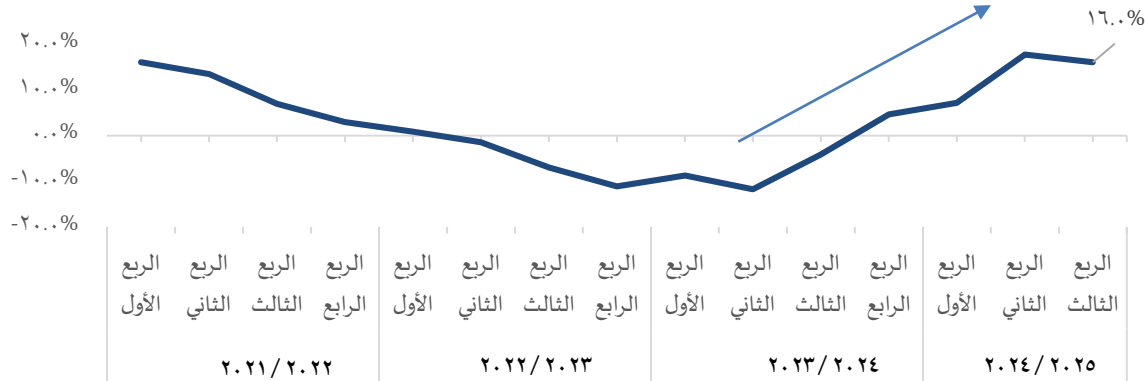
أداء الاقتصاد المصري منذ يوليو ٢٠٢٤



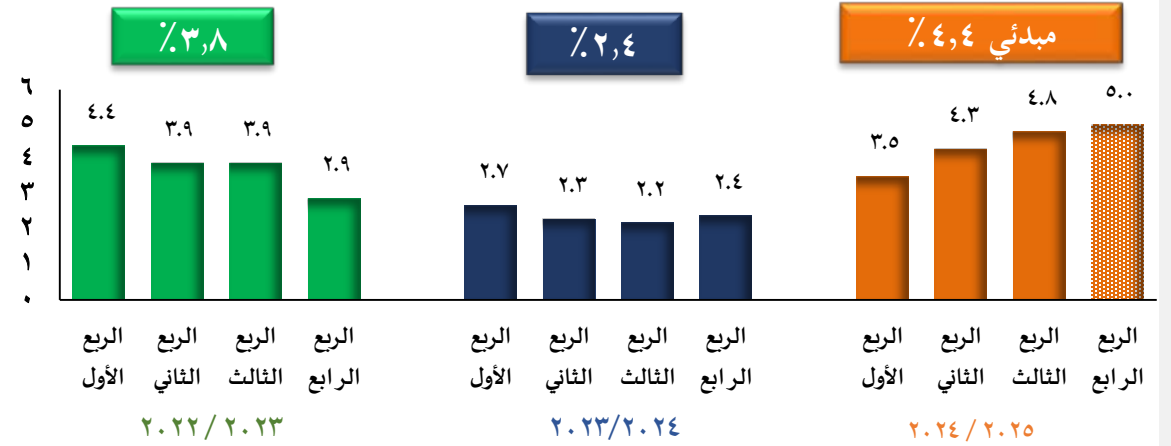
الصناعة التحويلية غير البترولية أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي



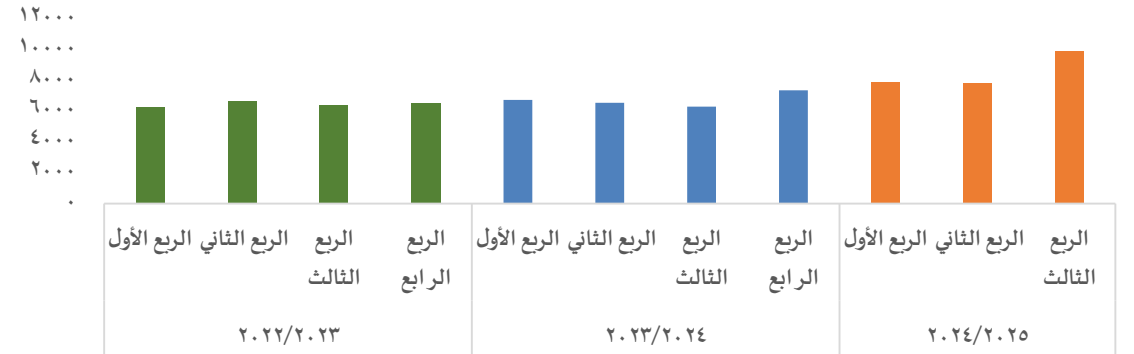
زيادة معدل نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي



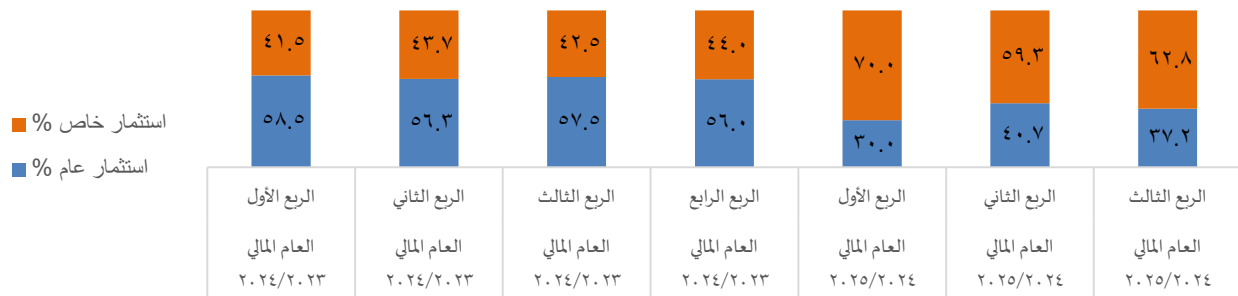
معدل نمو ٤,٤% خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مدفوع بالصناعة التحويلية...



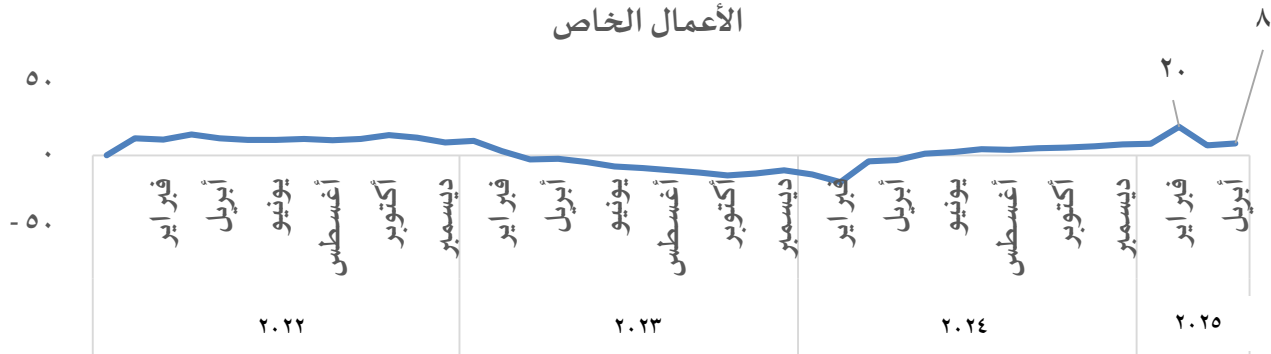
زيادة الصادرات غير البترولية للربع الرابع على التوالي مثل الملابس الجاهزة



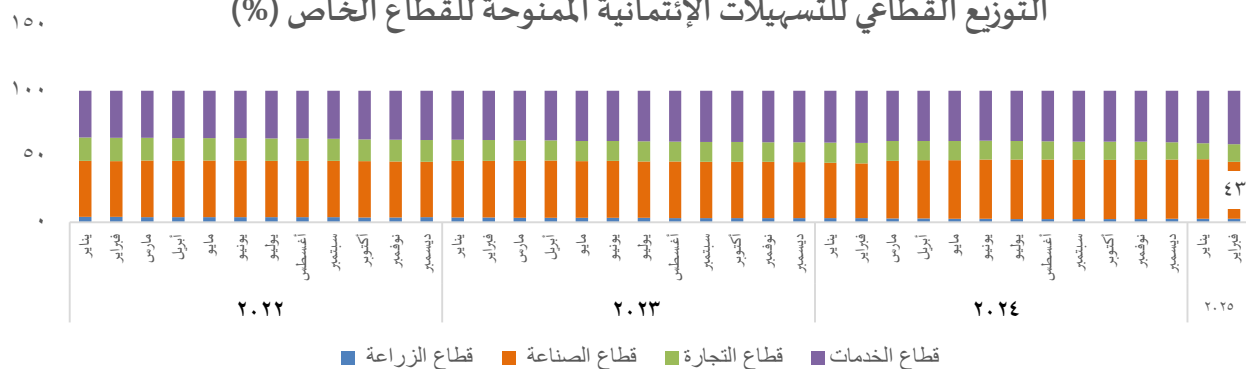
الاستثمارات المنفذة (بدون مخزون)



معدل الائتمان المحلي الحقيقي معدل نمو الائتمان المحلي الحقيقي الموجه لقطاع الأعمال الخاص



التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص (%)



حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص

ما يمثل حوالي ٦٢,٨% من إجمالي الاستثمارات (بدون مخزون) خلال الربع الثالث

٢٤,٢%



الاستثمارات الخاصة

وتزامن تعافي الاستثمارات الخاصة مع استمرار تعافي نمو الائتمان المحلي الحقيقي الموجه لقطاع الأعمال الخاص بلغ نحو ١١,٧% في المتوسط خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، قبل أن يسجل ٨% على أساس سنوي بنهاية أبريل ٢٠٢٥.

٤٣% نصيب قطاع الصناعة من التسهيلات



الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص.



- استراتيجيات عديدة وسياسات داعمة وإصلاحات هيكلية وتشريعات وقوانين
- التحول نحو إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار موازني متوسط الأجل



نحو نموذج اقتصادي يركز على القطاعات الأعلى إنتاجية والتي يخلق قيمة مضافة

استمرارًا لمسار إصلاح الاقتصاد المصري وإعادة هيكلمته، تتجه الدولة في المرحلة الحالية إلى التركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية tradables، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة (non-tradables) تمثل قاعدة داعمة للتصنيع التجاري بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري. ويهدف هذا النموذج إلى بناء اقتصاد أكثر ديناميكية قادر على امتصاص الصدمات الخارجية resilient economy وخلق قيمة مضافة حقيقية value added.

استقرار الاقتصاد الكلي

وتحول هيكله نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري

وإعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

ترسيخ الاستقرار الكلي كشرط حتمي للتنمية الاقتصادية

تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لتحفيز النمو الإنتاجي طويل الأجل

تبني نهجًا صناعيًا يقوم على التحول التكنولوجي وتعزيز الابتكار

تحسين تنافسية الصادرات وتحفيز التعقيد الاقتصادي والنفاذ للأسواق التصديرية

جاهزية وكفاءة القوى البشرية في سوق العمل

التخطيط الإقليمي لتوطين التنمية الاقتصادية

ركائز النموذج الاقتصادي





الركيزة ١: استقرار الاقتصاد الكلي للنمو المستدام والتنسيق بين السياسات

السياسة المالية

- تحقيق التوازن بين الانضباط المالي ودفع النشاط الاقتصادي.
- إطلاق مبادرات تحفيزية وفعّالة تعزز الثقة في الاقتصاد وتساند القطاعات الإنتاجية.
- إتاحة فرص عمل جديدة من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية.
- وضع الدين العام على مسار تنازلي مستدام.
- زيادة المخصصات الموجهة لبرامج الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية ودعم الفئات ذات الأولوية.
- تبني حزم من التسهيلات الضريبية لتعزيز الثقة مع الممولين ومجتمع الأعمال.
- توسيع القاعدة الضريبية بما يوفر مساحات مالية أكبر للإنفاق على الصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السياسة النقدية

- التحول تدريجياً نحو تطبيق إطار مرن لاستهداف التضخم، يستخدم أدوات السياسة النقدية لترسيخ توقعات التضخم
- ضمان سلامة النظام النقدي والمصرفي والحفاظ على استقرار الأسعار، بما يتسق مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة.
- تحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر على المدى المتوسط.

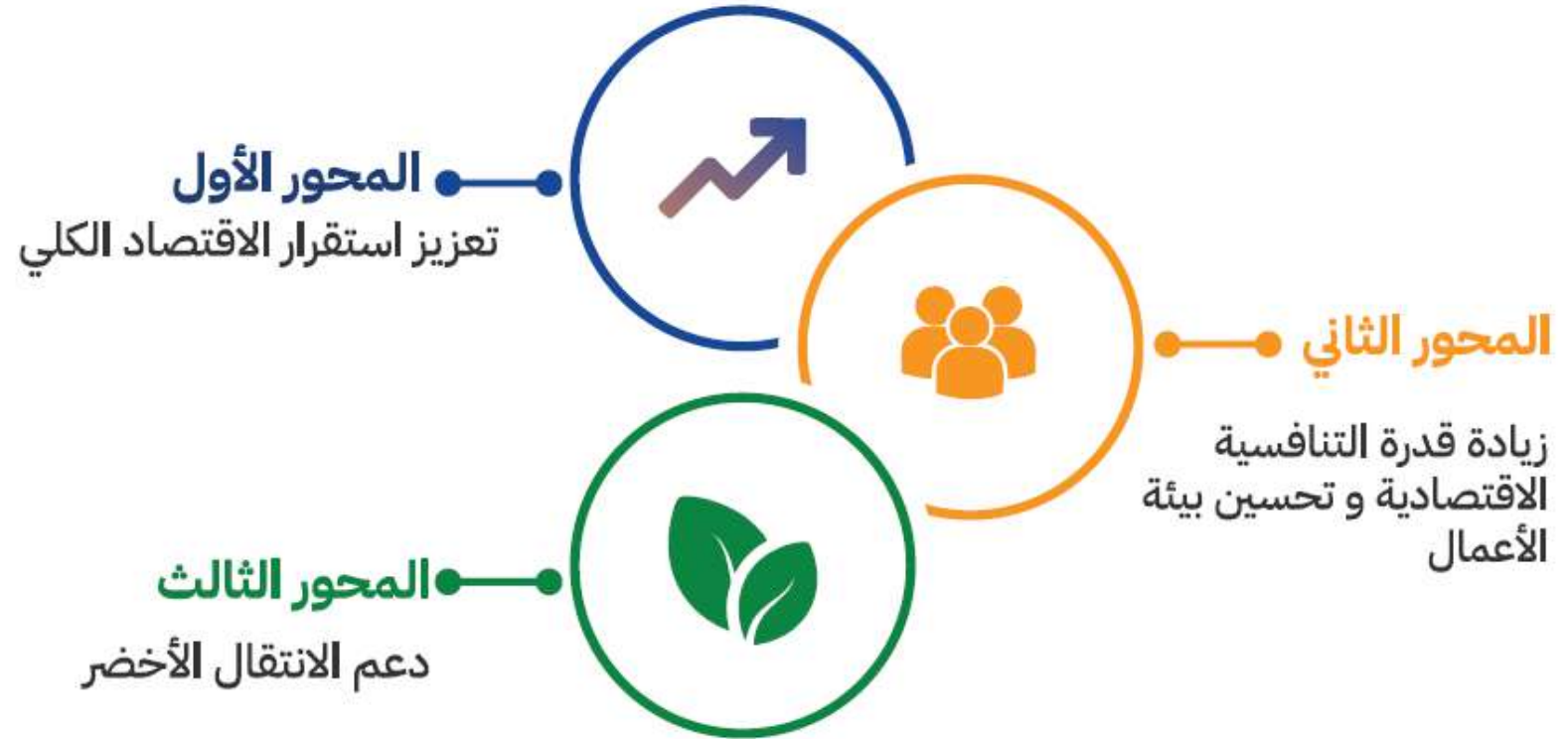
حوكمة الاستثمارات العامة

- حوكمة الاستثمارات العامة كأداة محورية لتوجيه الإنفاق الرأسمالي نحو الأولويات التنموية.
- إفساح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي.
- تعظيم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق العام.
- تعزيز كفاءة تخصيص الموارد عبر تقييم جدوى المشروعات.
- تحديد أولويات التمويل بناءً على العائد التنموي

البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية لإطلاق الطاقات الكامنة للاقتصاد المصري



محاور البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية



- تستند السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية إلى البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية من خلال السياسات الداعمة للنمو والتشغيل متضمنة في محاوره الثلاثة: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، زيادة قدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم الانتقال الأخضر
- قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ولأول مرة بوضع إطار زمني واضح لجميع السياسات والإجراءات المدرجة، على أن يتم متابعة تنفيذها وتقييم التقدم المحرز على أساس ربع سنوي.

الجهات المنفذة للبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية (٢٥ جهة)



وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation



وزارة الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات



وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية
Ministry of Housing, Utilities & Urban Communities



جهاز تنمية
المشروعات
MSMEDA
Micro, Small & Medium Enterprises Development Agency



السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
	<p>تنظيم أسواق الكربون الطوعية</p> <p>تم إصدار ثلاثة قرارات بشأن أسواق الكربون للحلية:</p> <ul style="list-style-type: none"> (1) متطلبات هيئات التحقق والصادقة للتعتمد من قبل هيئة الرقابة المالية لكل من الهيئات الدولية والمحلية، (2) متطلبات سجلات ائتمان الكربون الطوعية للحلية للتعتمد من قبل هيئة تنظيم الكربون، (3) قواعد الإدراج والإلغاء الائتمانات الكربون الطوعية. <p>دمج أدوات الكربون والطاقة المتجددة ضمن النظام المالي</p> <ul style="list-style-type: none"> بحلول يوليو ٢٠٢٧ يتم إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٩٩٢/٩٥ بشأن تصنيف ضمان للنشأ وشهادات الطاقة للتجدة كأدوات مالية بهدف توسيع نطاق شهادة MCV للنظمة التي قدمتها هيئة تنظيم الطاقة الفيدرالية لتشمل أنواعاً أخرى من الشهادات ذات الصلة، وهو ما من شأنه أن يعزز شفافية السوق من ناحية، ويمكن الكيانات للختلفة من تعويض الانبعاثات من النطاق ١ والنطاق ٢، مع زيادة الجدوى المالية للاستثمار في مشروعات الطاقة للتجدة. <p>حوكمة سوق الكربون وحماية للمستثمرين</p> <ul style="list-style-type: none"> بحلول يوليو ٢٠٢٧ يتم إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لإضافة ترخيص محدد ووظيفة محددة لشركات تصنيف الائتمان الكربوني وإصدار القرارات التنظيمية ذات الصلة بإنشاء وتشغيل هذه الشركات بهدف الوصول إلى: <ul style="list-style-type: none"> - جودة أرصدة الكربون - طبقة أخرى من الحماية للمستثمرين - تعزيز نزاهة السوق وخاصة على الصعيد البيئي 	<p>الجهة المنفذة</p> <p>التعميل للقطاع الخاص</p> <ul style="list-style-type: none"> بحلول يوليو ٢٠٢٧ سيتم تسهيل الحصول على تمويل لتمكين نمو الصناعات التحويلية والصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة عن رفع الوعي بخصوص منصة حافز للدعم المالي واللفني للقطاع الخاص لأكثر من ٥٠٠٠ شركة في قطاعات مختلفة. <p>تعزيز الشفافية وتحسين منح الاستثمار</p> <ul style="list-style-type: none"> بحلول يوليو ٢٠٢٧ بهدف تحسين سهولة الاستثمار في مصر وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يُصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً ينص على وجوب نشر مقترحات القوانين واللوائح ذات التطبيق العام المتعلقة بالاستثمار، إلى جانب الوثائق التي توضح السياق والبررات، على منصة «حوار» لإجراء مشاورات عامة، وذلك بصيغة يسهل الوصول إليها قبل اعتمادها من قبل الجهة المختصة بما لا يقل عن ٣٠ يوماً، أو على الأقل ١٥ يوماً في الحالات للبررة التي تتطلب اعتماد إجراءات مُعجلة. وفي الحالات التي تتضمن المقترحات معلومات حساسة أو سرية، يُكتفى بحجب الأجزاء ذات الصلة فقط. <p>ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب الفني والمهني</p> <ul style="list-style-type: none"> وضع معايير منظومة التدريب المهني بالتعاون مع الجهات المستفيدة (الصناعية والتجارية والزراعية والفندقية) من خال إنشاء مجالس مهارات قطاعية sector skills council. 	<p>الجهة المنفذة</p> <p>تعزيز بيئة الأعمال والحياد التنافسي</p> <ul style="list-style-type: none"> إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسم للمؤسسات للموكة للدولة ذات الأنشطة الاستثمارية إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية <p>بحلول يوليو ٢٠٢٧ سيتم تعزيز العمل المحلي من خلال تطبيق مؤشر التنافسية، بهدف توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية ذات البررة التنافسية. من الخطط أن تعتمد محافظات هذا المؤشر في خططها الاستثمارية مع زيادة نسبة الاستثمارات في هذه القطاعات إلى ٣١. </p>	<p>الجهة المنفذة</p> <p>بحلول ديسمبر ٢٠٢٥، استصدار قرار لجعل تسجيل المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة في التأمين الصحي الشامل تلقائياً في للحفاظ التي تعمل فيها التأمين الصحي الشامل.</p> <p>بحلول يوليو ٢٠٢٦، إصدار تعديلات على قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢٠١٨/٢ لتحسين فعالية الترتيبات المؤسسية والاستدامة المالية للتأمين الصحي الشامل.</p>	<p>الإصلاح المالي وتعزيز الشفافية</p> <ul style="list-style-type: none"> استصدار قرار للتأمين الرئيسيين بما يشمل القواعد والحوافز لتحسين التنافسية، الشفافية وتعزيز تجارة الأسواق الثانوية. إصدار مبادئ توجيهية عامة بشأن البرزانية من أعلى إلى أسفل والسقوف للربطة بها فيما يتعلق بإطار البرزانية متوسط الأجل.
	<p>الحد من غازات الكربون</p> <ul style="list-style-type: none"> استصدار قرارين خلال لجنة التحكيم والمراجعة للحد من غازات الكربون، لتحديد القطاعات ذات الأولوية وفقاً للمادة ٦، تحديد القطاعات التي من الممكن ان يقوم القطاع الخاص من خلالها بتوليد ارصدة الكربون الطوعية وكذا وضع إطار عام للمعايير للحلية في سوق أرصدة الكربون الطوعي. بحلول يوليو ٢٠٢٦ يتم استصدار قرارات من خلال لجنة التحكيم والمراجعة للحد من غازات الكربون وذلك وفقاً لمبادئ IOSCO و UNFCCC حول تكامل أسواق الكربون العالمية. 	<p>الجهة المنفذة</p> <p>تعزيز التنافسية لقطاع الصناعة</p> <ul style="list-style-type: none"> بحلول يوليو ٢٠٢٧ سيتم مراجعة شاملة للقوانين المتعلقة بالقطاع الصناعي لتوحيد اللوائح للنظمة للأنشطة الصناعية بحلول يوليو ٢٠٢٧ سيتم إصدار استراتيجية/ حوافز/ اقتراح تشريعات وسياسات لدعم الصادرات وتعقيم للكون المحلي في قطاع الصناعات. ٢٠٢٦/٢٠٢٥. بحلول يوليو ٢٠٢٧ سيتم إنشاء صندوق لدعم الصناعة وتمويل للصانع للتعترة بحلول يوليو ٢٠٢٧ سيتم تنفيذ مبادرة وزارة المالية لتمويل شراء الآلات والعدات للقطاعات الصناعية ذات الأولوية بحلول يوليو ٢٠٢٧ سيتم استكمال الخدمات الصناعية على منصة مصر الرقمية الصناعية بحلول يوليو ٢٠٢٧ سيتم تطوير نظام لطرح للصانع للعلقة للاستثمار المحلي والأجنبي بهدف إعادة تشغيلها وفق نموذج الشراكة 	<p>الجهة المنفذة</p> <p>بحلول نوفمبر ٢٠٢٥ استصدار قرار من السيد رئيس مجلس الوزراء لدمج أو إلغاء أو تغيير الشكل القانوني لبعض الهيئات الاقتصادية كهيئات خدمية، بما في ذلك إعادة هيكلة بعض الهيئات الاقتصادية.</p> <p>بحلول يوليو ٢٠٢٧ سيتم استصدار حساب نهائي مجمع للحكومة العامة بما يشمل ٤٠ هيئة اقتصادية.</p>	<p>الهيئات الاقتصادية</p> <ul style="list-style-type: none"> بحلول يوليو ٢٠٢٧ سيتم استصدار حساب نهائي مجمع للحكومة العامة بما يشمل ٤٠ هيئة اقتصادية. <p>قطاع الموازنة العامة</p> <ul style="list-style-type: none"> بحلول ديسمبر ٢٠٢٥ يتم زيادة تفعيل التعديلات على قانون إدارة المالية العامة، حيث ستقوم وحدة للحاسبة العامة بوزارة المالية بإعداد دليل حول منهجية إجراءات إعداد وتجميع بيانات الحكومة العامة بما في ذلك مراقبة نقل للعلومات المالية بين الهيئات الاقتصادية ووحدة وزارة المالية. العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ إعداد تقرير تحليلي عن أداء الحكومة العامة ينشر مع البيان المالي نصف السنوي وتشمل بيانات الحكومة العامة عرض إجمالي موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية بعد استبعاد العلاقة الموازنة المتبادلة. <p>الإصلاحات المستهدفة لرفع مؤشرات مشاركة الجمهور</p> <ul style="list-style-type: none"> بحلول ديسمبر ٢٠٢٥، تطبيق الموازنة التشاركية في ٣ محافظات إضافية بعد نجاحه في الفيوم والإسكندرية كالتالي: (بني سويف - المنيا - دمياط). 	

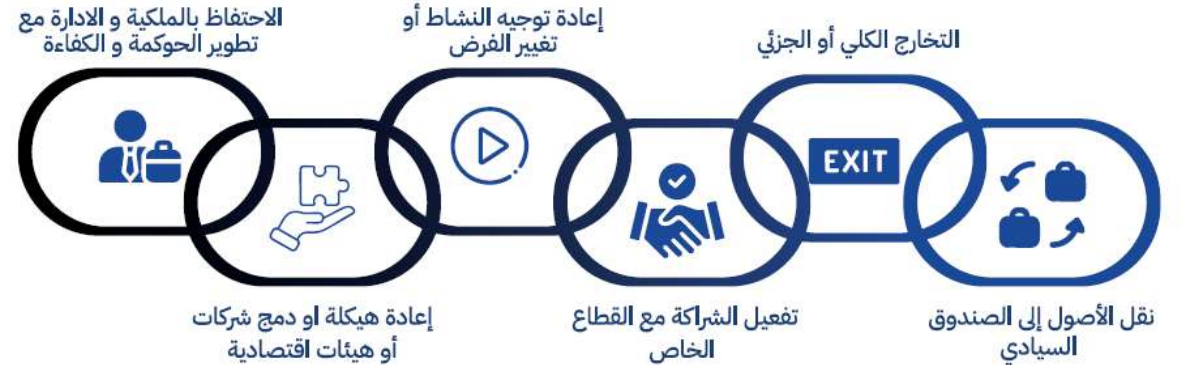
الركيزة ٢: إعادة تعريف دور الدولة في النشاط الاقتصادي



وثيقة سياسة ملكية الدولة

تعد وثيقة سياسة ملكية الدولة الإطار الحاكم الذي يحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي ويتم تقييم كل كيان مملوك للدولة لتحديد المسار الأنسب له، من بين الخيارات التالية

وتشرف علي تنفيذ هذه الخيارات جهات متعددة تتكامل أدوارها أبرزها



يعمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار IDSC حاليًا على تطوير مؤشر سياسة ملكية الدولة - مؤشر مركب لقياس التقدم



الركيزة ٣: التحول نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري



مضاعف التشغيل

- قطاع الصناعات التحويلية يحقق أعلى مضاعف للتشغيل، يتراوح بين ١,٩ و ٤,٣
- يليه بعض الأنشطة الخدمية مثل قطاع السياحة ١,٦٦ والاتصالات ١,٤٧
- بينما تسجل الصناعات الأولية مثل التعدين مضاعفًا أقل يبلغ ١,٣٧

الصناعات التحويلية



الزراعة



الاتصالات وتكنولوجيا
المعلومات

السياحة

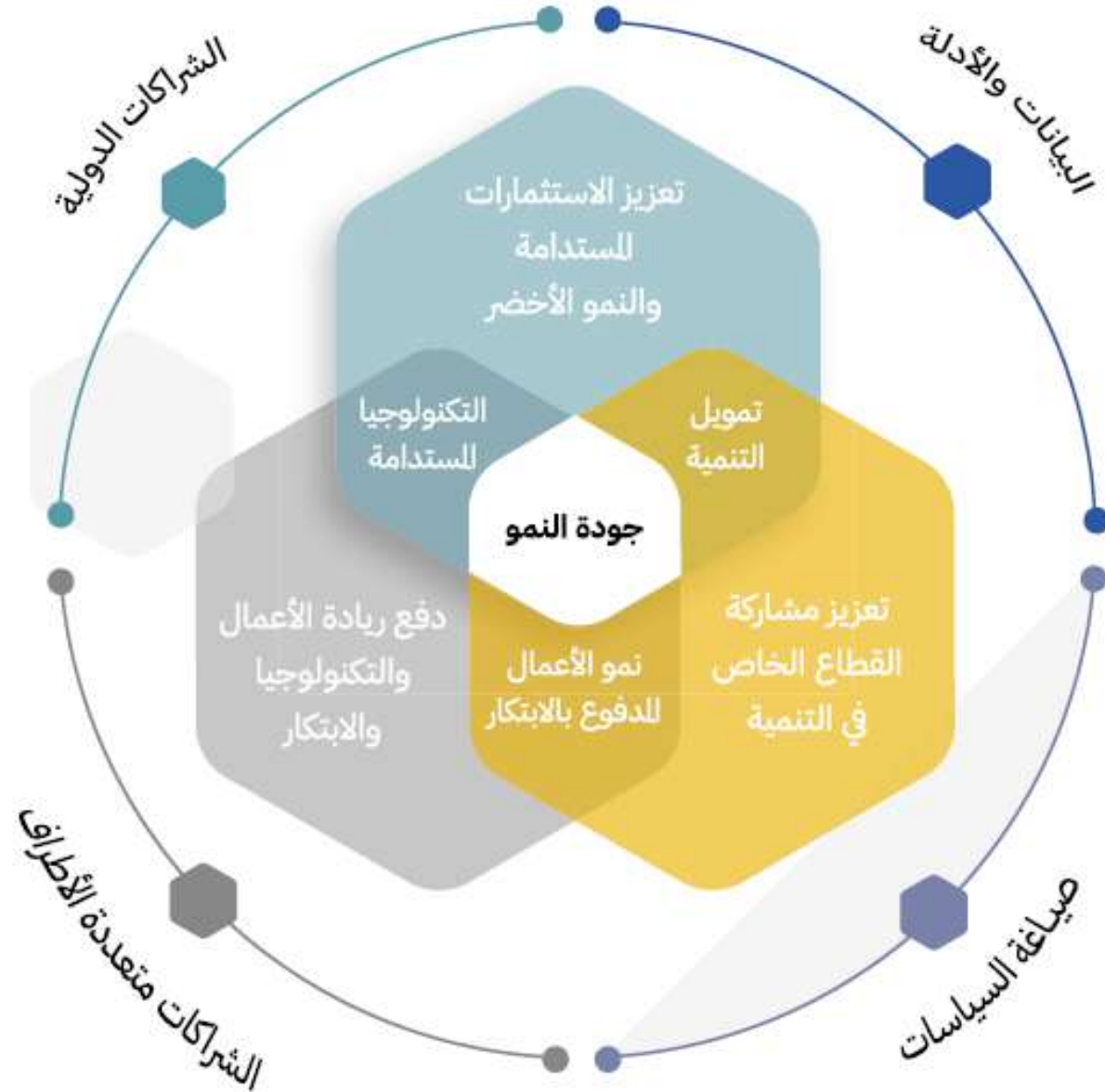


الطاقة



القطاعات القابلة للتبادل التجاري

زيادة مشاركة القطاع الخاص





السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

السردية الوطنية | السياسات الداعمة
للتنمية الاقتصادية | للنمو والتشغيل

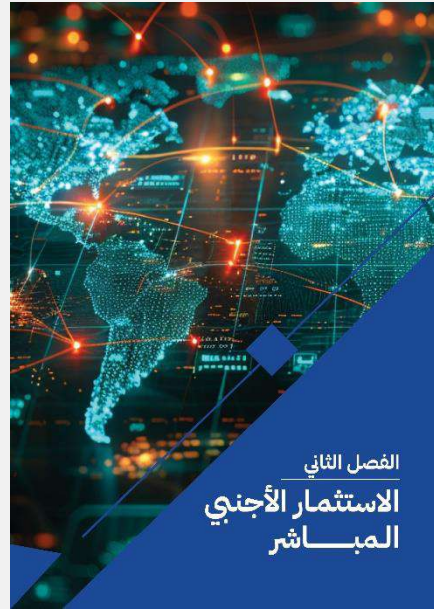
الإصدار الأول | سبتمبر ٢٠٢٥



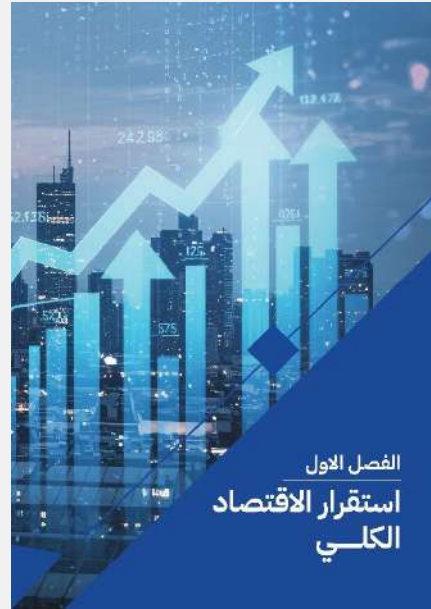
محتويات ومحااور السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية



الفصل الثالث
التنمية الصناعية
والتجارة الخارجية



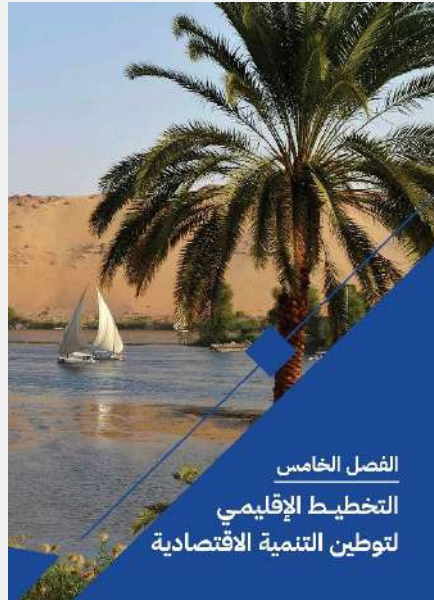
الفصل الثاني
الاستثمار الأجنبي
المباشر



الفصل الاول
استقرار الاقتصاد
الكلّي



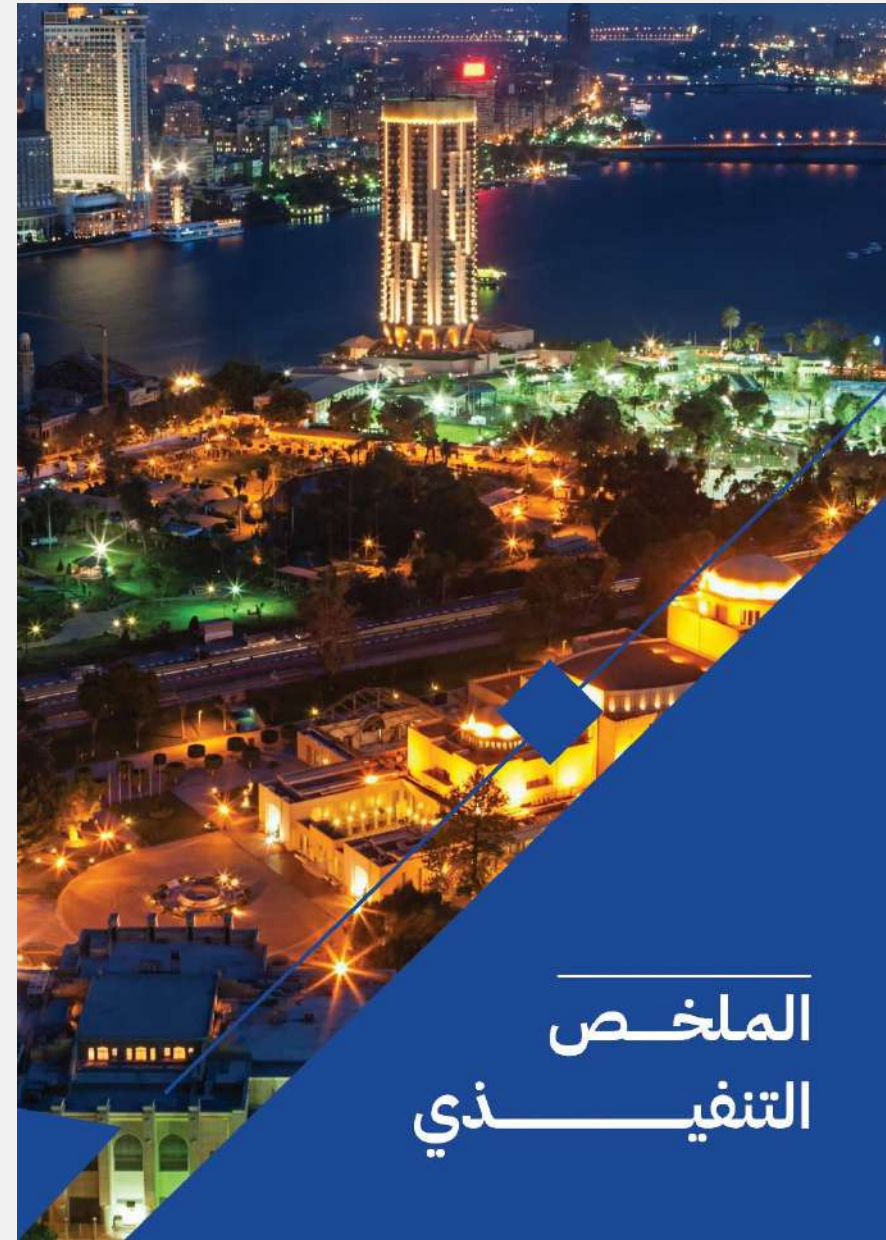
المستهدفات الكمية
للسردية الوطنية
للتنمية الاقتصادية



الفصل الخامس
التخطيط الإقليمي
لتوطين التنمية الاقتصادية



الفصل الرابع
كفاءة ومرونة
سوق العمل



الملخص
التنفيذي

استقرار الاقتصاد الكلي

- الفجوة بين الادخار والاستثمار والتحديات المرتبطة بتعبئة الموارد المحلية وكفاءة إدارة الاستثمار العام.
- الركائز الأساسية لاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لتحفيز القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وخلق الحيز المالي للإنفاق على التعليم والصحة وشبكات الضمان الاجتماعي.
- الإصلاحات الضريبية والجمركية، الانضباط المالي، استراتيجية متكاملة لتحسين إدارة الدين العام ومؤشراته.
- القوانين والتشريعات الداعمة لسوق المال
- السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية (المحور الأول)

الفصل الأول

استقرار الاقتصاد
الكلي

استقرار الاقتصاد الكلي

التمويل من أجل التنمية – قاسم مشترك

- حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص
- تفعيل قانون التخطيط واللائحة التنفيذية بما يسهم في تحديد الفجوات التنموية على المستوى القومي والمحلي وتخصيص الموارد – لا سيما التمويل التنموي والدين العام – إلى مشروعات ذات أولوية اقتصادية واجتماعية واضحة.
- الإطار المؤسسي لتحديد الفجوة التمويلية ومصادر التمويل (لجنة إدارة الدين الخارجي).
- تفعيل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية (INFF) لتعبئة الموارد المحلية والدولية
- التحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال رفع نسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى (٧٠-٧٥%) بحلول عام ٢٠٣٠ ودمج البعد البيئي في التخطيط التنموي.
- السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية (المحور الأول والثالث)

الفصل الاول

استقرار الاقتصاد
الكلي

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القطاعات ذات الأولوية والجاهزة للترويج (٨ قطاعات) وفقًا للاستراتيجية الوطنية لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر
- الارتباط بين أولويات جذب الاستثمار وبين قطاعات الصناعة.
- الفرص الواعدة في الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس
- التحول الهيكلي في تصور الدولة لدورها في النشاط الاقتصادي، مع تمكين القطاع الخاص للاضطلاع بدور قيادي في دفع التنمية الاقتصادية.
- تقرير جاهزية بيئة الأعمال Business-ready.

التمويل من أجل التنمية – قاسم مشترك

- التمويل التنموي الميسر لتمكين القطاع الخاص والبدايل التمويلية المتاحة
- الدور المتنامي لريادة الأعمال والشركات الناشئة في جذب الاستثمارات الأجنبية، وإعداد ميثاق الشركات الناشئة في مصر والذي يحتوي على إصلاحات هيكلية في ذات الشأن.
- السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الاقتصادية (المحور الأول والثاني لتهيئة بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة).

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي
المباشر



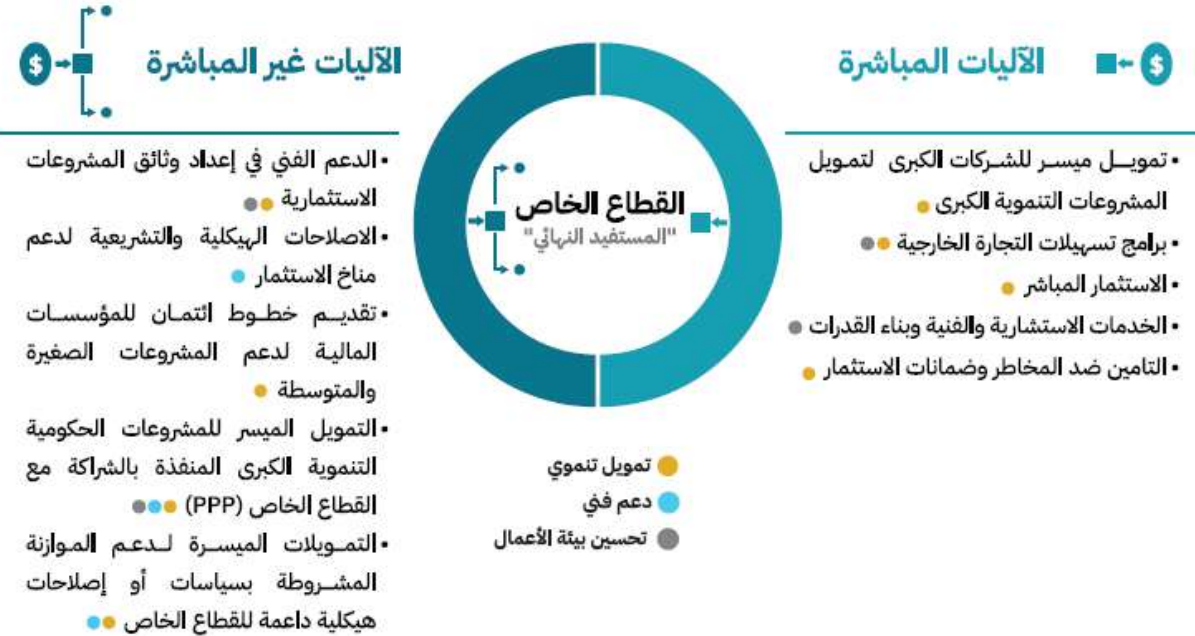
مصر منصة للتمويل التنموي منخفض التكلفة وتوجد بدائل تمويلية متاحة للقطاع الخاص

■ تُمثل مصر منصة رائدة للتعاون مع شركاء التنمية في تمويل القطاع الخاص، بما يعزز من قدرته على النمو والتوسع محليًا وإقليميًا ودوليًا.

■ وتتنوع أدوات تمكين القطاع الخاص ضمن التمويل التنموي إلى ثلاثة أنماط أساسية: آليات تمويلية، ودعم فني وتقني، وإجراءات تحسين بيئة الأعمال.

■ وتبرز آلية ضمانات الاستثمار من أجل التنمية (EFSD+) كنموذج بارز للتعاون متعدد الأطراف، حيث تُمكن من دمج جهود الاتحاد الأوروبي مع مؤسسات التمويل الدولية، والبنوك المحلية، والقطاع الخاص، لدعم استثمارات مبتكرة تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتحول الأخضر.

أدوات تمكين القطاع الخاص



١٥,٦ مليار دولار تمويلات تنموية منخفضة التكلفة أتاحت للقطاع الخاص
(يناير ٢٠٢٠ حتى تاريخه)



الدور المتنامي لريادة الأعمال والشركات الناشئة في جذب الاستثمارات الأجنبية، وإعداد ميثاق الشركات الناشئة في مصر والذي يحتوي على إصلاحات هيكلية في ذات الشأن.



التنمية الصناعية

- استراتيجية التنمية الصناعية بما يشمل الصناعات الواعدة ذات الأولوية (٢٨) والخطة العاجلة للنهوض بالصناعة.
- عرض الإصلاحات لتسريع النمو الصناعي والقطاعات المؤهلة لتعميق التصنيع المحلي والصناعات المستقبلية غير كثيفة استهلاك الطاقة
- التكامل مع استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل.
- محاور الربط بين مصر ودول الجوار الأفريقية.

التمويل من أجل التنمية – قاسم مشترك

- تأثير آلية تعديل حدود الكربون على مصر CBAM ، محاور الاستجابة الوطنية والشراكات الدولية والبرامج.
- السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية (المحور الثاني للتنمية الصناعية).

الفصل الثالث
التنمية الصناعية
والتجارة الخارجية

التجارة الخارجية

- رؤية جديدة وشاملة لتعزيز أداء التجارة الخارجية وتحفيز الصادرات.
- ملامح وثيقة السياسة التجارية لمصر.
- الإصلاحات الإجرائية لتيسير حركة التجارة (المنظومة الجمركية)
- محددات ومعايير برنامج رد أعباء الصادرات
- منصة مصر التجارية المتكاملة
- خارطة الطريق لتنمية الصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية
- نظرة قطاعية (الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، السياحة، الزراعة، الطاقة والثروة المعدنية)

التمويل من أجل التنمية – قاسم مشترك

- فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية الثنائيين من خلال اللجان المشتركة كإحدى آليات التعاون "جنوب-جنوب".
- دور المؤسسات المالية والضمانية الإقليمية في دعم التجارة والصناعة.
- السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية (المحور الثاني للتجارة الخارجية)

الفصل الثالث
التنمية الصناعية
والتجارة الخارجية

التكامل بين استراتيجيتي التنمية الصناعية والاستثمار الأجنبي المباشر



القطاعات المستهدفة و المشتركة



استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر





فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية الثنائيين من خلال آلية اللجان المشتركة

- تم إعداد مصفوفة تسلط الضوء على أبرز فرص التعاون الاقتصادي مع عدد من الدول.
- تغطي المصفوفة خمسة محاور رئيسية هي: التجارة، الصناعة، الاستثمار، مشاركة القطاع الخاص، وبناء القدرات.
- تم استخلاص هذه الفرص استنادًا إلى المزايا التنافسية لكل دولة، والمجالات ذات الأولوية التي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماعات الثنائية، بهدف تعظيم الاستفادة من هذه الآلية وتعزيز الشراكات الاقتصادية المستدامة.

الدولة	فرص التجارة	التعاون الصناعي والخدمات	مجالات الاستثمار	مشاركة القطاع الخاص	التحول الأخضر	بناء القدرات /التعاون الفني
رومانيا	تصدير المنتجات الغذائية (خضروات مجمدة وغيرها)، الحاصلات الزراعية	التصنيع الغذائي، تكنولوجيا المعلومات	الطاقة المتجددة، الخدمات الرقمية، اللوجستيات عبر البحر الأسود	شركات رومانية في مصر مثل و JP Food /Blaustern	الهيدروجين الأخضر، CBAM	التدريب على السياحة العلاجية، تبادل الخبرات التكنولوجية
طاجيكستان	تصدير المنتجات الجلدية، الغذائية، الأدوية	تصنيع الألومنيوم، تحلية المياه، الصناعات الغذائية والدوائية	الطاقة الكهرومائية، تصنيع الأغذية، مشروعات البنية التحتية	دخول شركات الأدوية والطاقة المصرية للسوق الطاجيكي	الطاقة الكهرومائية، تحلية المياه، الطاقة الشمسية والرياح.	تدريب العاملين في الصحة، السياحة، التعاون في التغير المناخي
بولندا	تبادل المنتجات الزراعية، مكونات الأجهزة، المواد الخام	الزراعة الذكية، التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي	الطاقة الشمسية والرياح، التعليم العالي والبحث العلمي	المعارض التجارية، الشراكات في الابتكار والتكنولوجيا	مشروعات طاق المتجددة، خفض الانبعاثات.	التبادل الأكاديمي، ورش التحول الرقمي، تطوير المناهج الدراسية
أوزبكستان	تصدير الخضروات، الفواكه، المستحضرات الطبية، الزيوت، المنسوجات	المشغولات الذهبية، النسيج، عربات السكك الحديدية، الكيماويات	الاقتصاد الأخضر، الطاقة الشمسية، المجوهرات، الصناعات الدوائية	شركات مصرية بأوزبكستان، منصات تجارة رقمية، مناطق صناعية مشتركة	الطاقة الشمسية، الرياح، التوزيع والتخزين، مشروعات خضراء	التدريب الزراعي، التعاون البيئي، تبادل الخبرات في القطن والدواء
المجر	استيراد المواد الغذائية، الأسماك، معدات النقل، الكيماويات	السكك الحديدية، الإلكترونيات، الصناعات الدفاعية، تحلية المياه	الطاقة المتجددة، الغاز، المنطقة الاقتصادية لقناة السويس	شراكات اتصالات (مثل شركة 4IG) دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة	تحلية مياه، الطاقة الشمسية، الغاز، الاستخدام السلمي للطاقة النووية.	إدارة المياه، الأمن الغذائي، الطاقة النظيفة، التعليم العالي والفضاء
فيتنام	تصدير: الات وأجهزة كهربائية وقطن ومنسوجات. استيراد: أسماك وقشريات ومطاط	البلاستيك، الكيماويات	اللوجستيات والطاقة والنسيج	الاستثمارات المشتركة في مجال التعدين و المنتجات الغذائية	الطاقة المتجددة	استراتيجيات التنمية الاقتصادية، التحول نحو الطاقة النظيفة

نظرة قطاعية

■ قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة، من أعلى القطاعات في مضاعف التشغيل وهو ما يؤكد قدرتها على خلق قيمة مضافة، وتعزيز القدرات التصديرية، وتعزيز الروابط الإنتاجية، وخلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

■ كما تعمل الإصلاحات المقرر تنفيذها في قطاعات الكهرباء والطاقة المتجددة و البترول على تعزيز تحول مصر إلى مركز إقليمي بقطاع الطاقة مع الالتزام بالتحول إلى الطاقة الخضراء، بما يفتح آفاقاً واعدة للنمو الاقتصادي ويوفر فرصاً استثمارية نوعية لجذب القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية.

■ تعظيم الاستفادة من ثروات مصر المعدنية وتحقيق نقلة نوعية لقطاع التعدين من خلال تحويل هيئة الثروة المعدنية إلى هيئة اقتصادية، وإطلاق البوابة الرقمية للتعدين، وجذب الاستثمارات العالمية عبر نماذج اتفاقيات أكثر تنافسية.

نظرة قطاعية

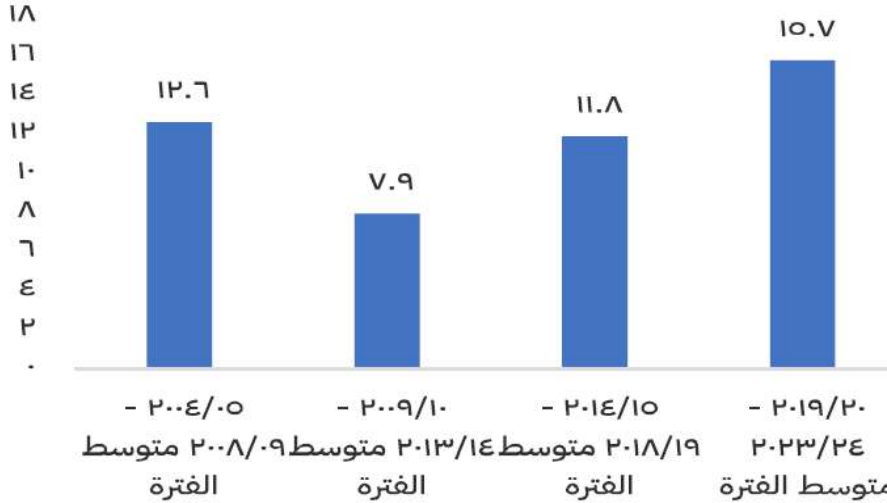


نظرة قطاعية

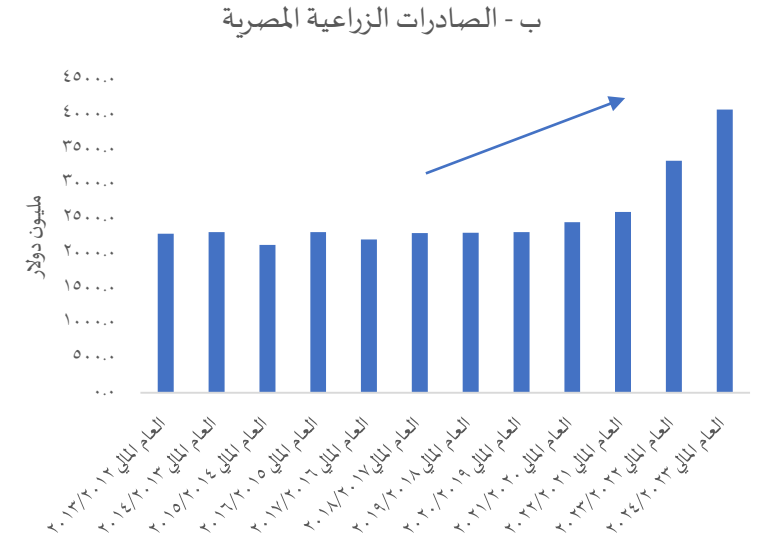
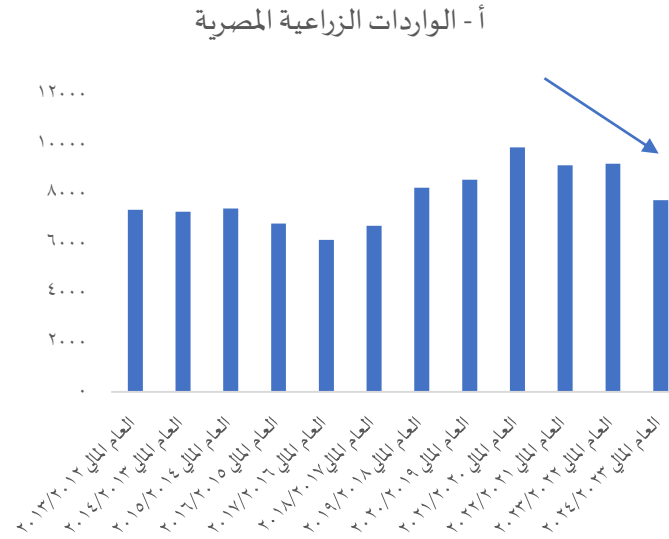
قطاعات السياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والزراعة، من أكثر القطاعات التي يمكن أن تُحقق التحول في هيكل الاقتصاد المصري نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري والتصدير

الصادرات الزراعية تعكس القدرة التنافسية للمنتجات المصرية، كما سجلت الواردات أعلى معدل تراجع

حقق قطاع الاتصالات خلال السنوات الأخيرة معدلات نمو سنوية مرتفعة بلغت في المتوسط نحو ١٥,٧%



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي



ارتفاع معدلات النمو ربع السنوية لنشاط السياحة (ممثلة في المطاعم والفنادق)





صناعة التعهيد في مصر Outsourcing: ارتفاع في الصادرات الخدمية

التحول إلى مركز عالمي لصناعة التعهيد

وارتفعت صادرات خدمات
تكنولوجيا المعلومات بنحو ٨٠%
خلال ثلاث سنوات

تجاوزت صادرات مصر من الخدمات
الرقمية ٦ مليارات دولار سنويًا مع
استهداف ٩ مليارات بحلول ٢٠٣٠

زاد عدد شركات
التعهيد بنسبة
١٨٠%

في مصر، يشكّل تنوع البنية التحتية
التكنولوجية وتركيبها السكانية الشابة
(أكثر من ٦٠% تحت سن ٣٥) فرصة
استراتيجية لتطوير الكفاءات وتوسيع
خدمات التعهيد العابرة للحدود.

المزايا التنافسية لمصر في صناعة التعهيد

تنوع لغوي وثقافي

موقع جغرافي متميز
تغطية فروق
التوقيت

تكلفة تنافسية منخفضة
نسبياً مقارنة بدول أوروبا
الشرقية وآسيا

رأس مال بشري
مؤهل

السياسات والمبادرات الداعمة

توسيع نطاق المناطق
التكنولوجية

تعاون مع شركات تكنولوجيا
كبيرة مثل IBM، Microsoft،
Dell، Valeo

تأهيل مليون شاب مصري
للعمل في مجال العمل الحر
وخدمات التعهيد الرقمي

كفاءة ومرونة سوق العمل

- الاستراتيجية الوطنية للتشغيل كمحور أساسي لتحقيق النمو، وتعزيز الإنتاجية، وتوفير فرص عمل لائقة، خاصة للشباب والنساء.
- تعزيز إدماج المرأة في سوق العمل وإزالة العوائق أمام مشاركة الفئات الأكثر احتياجا
- توجيه متزايد للاستثمارات العامة نحو التعليم، والصحة، والتعليم الفني، لبناء منظومة مهارية متكاملة تستجيب لاحتياجات الاقتصاد الإنتاجي.
- تعزيز التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من خلال تطوير المهارات الفنية والتقنية، وتحسين جودة التدريب المهني، بما يسهم في زيادة التشغيل والاندماج في الاقتصاد الرسمي.
- دعم زيادة الأعمال والابتكار عبر إصلاح الأطر التشريعية والتنظيمية، وتيسير الوصول إلى التمويل، وتطوير الحوافز الموجهة للقطاعات الناشئة.
- التوسع في إنشاء المدارس التكنولوجية التطبيقية.
- مجالس المهارات القطاعية.
- آفاق المهن والتوظيف: مرصد وطني لتخطيط احتياجات سوق العمل حتى ٢٠٣٠
- السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية (المحور الأول والثاني)



الفصل الرابع

كفاءة ومرونة
سوق العمل

التخطيط الإقليمي لتوطين التنمية الاقتصادية

- قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ وتفعيله على مختلف المستويات القومية والقطاعية والإقليمية والمحلية لضمان العدالة المكانية والاجتماعية وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة
- توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات وخطط المواطن ومنصة متابعة مؤشرات التنمية المستدامة "مصدر"
- مؤشر تنافسية المحافظات المصرية Competitiveness Index بما يتيح تقييم الأداء التنموي.
- خريطة التجمعات الصناعية والحرفية.
- المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" والمشروعات التنموية المنفذة بالتعاون مع شركاء التنمية
- توطين العمل المناخي (المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، والمنصة الوطنية لبرنامج نوفا)
- تبني السياسات القائمة على الأدلة، تستند إلى الدراسات الإحصائية والمؤشرات التنموية إلى جانب تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٥
- سيتم نشر بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٢٤/٢٠٢٥ خلال الربع الأخير من العام المالي، ويقوم الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء بتدشين التعدادات الاقتصادية والسكانية المقبلة والتي يتم إعدادها كل ١٠ سنوات.

الفصل الخامس

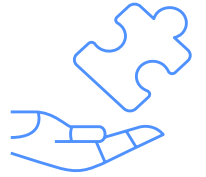
التخطيط الإقليمي
لتوطين التنمية الاقتصادية

دمج البعد البيئي في التخطيط التنموي

تستهدف الدولة رفع الاستثمارات العامة الخضراء من ٤٠% (٢٠٢٣/٢٠٢٤) إلى ٧٠% بحلول ٢٠٣٠ من خلال نهج شمولي يدمج البعد البيئي عبر أدوات تخطيطية وتشريعية ومؤسسية

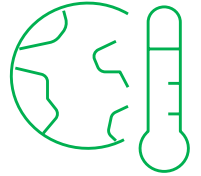
الإصلاحات التشريعية والمؤسسية

- قانون التخطيط العام (١٨ لسنة ٢٠٢٢) يدمج البعد البيئي في الخطط.
- إصدار دليل معايير الاستدامة البيئية لتحديد المشروعات الخضراء.
- إدراج معيار تخضير الاستثمارات في حوافز تميز الأداء المحلي.



إدارة المخاطر المناخية

- إدخال منهجية إدارة المخاطر المناخية ضمن سجل الأصول الحكومي حيث بدء التطبيق في يناير ٢٠٢٥ على مشروعات النقل والإسكان (>2 مليار جنيه).
- تحسين جدوى الاستثمار والحوكمة البيئية وتقليل تكاليف الصيانة المستقبلية



المبادرات الداعمة

- مبادرة "القرية الخضراء" ضمن "حياة كريمة" (تأهيل ٤ قرى كمرحلة أولى).
- مسابقة Climatech للابتكار في التكنولوجيا المناخية.
- المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية وربطها بجهات التمويل.





دمج البعد البيئي في التخطيط التنموي

تستهدف الدولة رفع الاستثمارات العامة الخضراء من ٤٠% (٢٠٢٣/٢٠٢٤) إلى ٧٠% بحلول ٢٠٣٠ من خلال نهج شمولي يدمج البعد البيئي عبر أدوات تخطيطية وتشريعية ومؤسسية

التمويل العادل للعمل المناخي

- تفعيل منصة نُوقِي كنموذج إقليمي للتمويل الميسر .
- ربط التمويل بمشروعات التكيف والتخفيف والصمود المناخي .
- إطلاق دليل شرم الشيخ للتمويل العادل لتعزيز التمويل المناخي للدول النامية.



المتابعة والتقييم

- إعداد ٣ تقارير متابعة للأعوام ٢٠٢٢/٢٠٢١ حتى ٢٠٢٤/٢٠٢٣ .
- إدراج فصل خاص بتخضير الاستثمارات في وثيقة خطة التنمية .
- تصنيف الاستثمارات حسب المساهمة في التكيف أو التخفيف من التغيرات المناخية .



محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة
من النعم حات للتغير

الاستثمارات الخضراء لمحور الطاقة في برنامج نوفي



المكون الثالث

المكون الثاني

المكون الأول

دعم استثمارات الشبكة

تركيب سعة جديدة بمعدل ١٠ جيجاوات من
الطاقة المتجددة من خلال تسهيل استثمارات
بقيمة ١٠ مليار دولار

إيقاف تشغيل ٥ جيجاوات من السعة
الحالية غير الفعالة لتوليد الطاقة
باستخدام النفط والغاز

٣٦٧ مليون يورو

٤ مليار دولار
لمشروعات الرياح والطاقة الشمسية
٤,٢ جيجاوات

١,٢ جيجاوات
من ٥ جيجاوات



ترجمة نتائج تنفيذ الإصلاحات الهيكلية إلى مجموعة من الأهداف الكمية المتسقة

- تترجم السردية أولويات الإصلاح الهيكلية إلى مجموعة متسقة من المستهدفات الكمية، ضمن إطار اقتصاد كلي مبسط يتضمن مجموعة من الأهداف القابلة للقياس بحلول عام ٢٠٣٠ وما هو مستهدف ومأمول تحقيقه بحلول ٢٠٥٠ في ظل المعطيات الحالية.
- وسنواصل رصد التطورات الإقليمية والدولية عن كثب، ونقيّم تأثيرها على المسارات الاقتصادية المستهدفة، مع التأكيد على أن «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية»، التي تم تصميمها لتكون وثيقة مرنة، قابلة للتحديث وفق المستجدات، وبما يضمن توجيه السياسات العامة نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة رغم التحديات.

المستهدفات الكمية
للسردية الوطنية
للتنمية الاقتصادية



المستهدفات الكمية – السيناريوهات وأهم المؤشرات

محفزات النمو/ الاستثمار/ مشاركة القطاع الخاص	النمو الاقتصادي
<ul style="list-style-type: none">الاستثمارات الكلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالينسبة الاستثمارات الخاصة إلى الاستثمارات الكليةالاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجماليمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجماليالاستثمارات الخاصة كنسبة من الناتج المحلينسبة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلينسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى إجمالي الاستثمارات العامةالصادرات السلعية والخدمات	<ul style="list-style-type: none">معدل نمو الناتج المحلي الإجماليمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي
	المؤشرات القطاعية
	<ul style="list-style-type: none">مُساهمة الصناعة التحويليّة، الصناعة التحويليّة غير البترولية، قطاع السياحة، الاتصالات، الزراعة، الطاقة في الناتج المحلي الإجماليعدد السائحين بالمليوننسبة مشاركة الطاقة المتجددة بمزيج الطاقة الشاملة (رياح- شمسي-مائي- نووي %)
المالية العامة	التشغيل
<ul style="list-style-type: none">نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجماليالعجز المالي الكلينسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	<ul style="list-style-type: none">عدد الوظائف المضافة سنويًامعدل المشاركة في القوى العاملةمعدل مشاركة الإناث في القوى العاملةنسبة العمالة غير الرسمية من إجمالي القوى العاملة

ويعتمد هذا الإطار على ثلاثة سيناريوهات تعكس مستويات مختلفة من التقدم في الإصلاح ومدى تأثير التطورات العالمية.:

- السيناريو الأساسي: يعكس المسار المتوقع في ظل استمرار جهود الإصلاح الحالية،
- سيناريو الإصلاح المتسارع: يقوم على تسريع وتيرة الإصلاحات، و
- السيناريو المتحفظ: سيناريو أكثر تحفظًا يأخذ في الاعتبار تصاعد حالة عدم اليقين العالمي والتوترات الجيوسياسية وتأثيراتها المحتملة على الاقتصاد الوطني.

بعض مستهدفات السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية بحلول ٢٠٣٠ - الإصلاحات



١٩,٦%

معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة



١,٥

مليون وظيفة



٧%

نمو الناتج المحلي الإجمالي مع مضاعفة معدل نمو نصيب الفرد إلى ٥,٥%



٤,٤%

نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج

٧٠%

الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



١٤٥

مليار دولار صادرات سلعية وخدمية

٢٠%

مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي



الاستقرار يمكن الإصلاحات، والإصلاحات تعزز الاستقرار- مما يعزز التنمية الاقتصادية

- النموذج الاقتصادي الجديد يركز على القطاعات الأعلى إنتاجية،
- مما يؤدي إلى زيادة التعقيد الاقتصادي وتنوع الأنشطة،
- وهو ما يعزز استقرار الاقتصاد الكلي،
- ويسهم في خلق حيز مالي إضافي للإنفاق على التنمية البشرية،
- وبذلك يتم ترسيخ أسس التنمية الاقتصادية المستدامة.



أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية





أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية

في ظل التحولات الجارية نحو:

(١) إعادة هيكلة النظام المالي العالمي، (٢) التطورات المرتبطة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة والتعاون متعدد الأطراف، (٣) سياسات اقتصادية حمائية وإعادة التفكير في المبادئ الاقتصادية المعتادة

- تبرز على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية موضوعات محورية مثل:
مأسسة وحوكمة القرار الاقتصادي، وتنسيق السياسات العامة وتعزيز التكامل بين الجهات المنفذة.
- وتزداد أهمية هذه القضايا في ضوء الصدمات العالمية المتتالية التي تتطلب من الدول قدرًا عاليًا من المرونة للتعامل معها ومواجهتها والحفاظ على استقرارها الاقتصادي،
- ومع اشتداد المنافسة على جذب الاستثمارات يتطلب من الدول تبني سياسات محفزة للتنافسية تدفع النمو والتشغيل وزيادة مشاركة القطاع الخاص.



أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية

كيفية تنفيذ البرامج والاستراتيجيات المعلنة

- السردية تعد إطار شامل لتحقيق التكامل والتناسق بين رؤية مصر ٢٠٣٠، برنامج الحكومة، الاستراتيجيات القطاعية، برنامج الإصلاحات الهيكلية.
- كما أنها إطارًا متكاملًا للسياسات مدعومًا بمؤشرات كمية وآليات متابعة تعزز التنفيذ.
- المرونة المؤسسية: تُمكن المنهجية من تعديل الأولويات والسياسات لمواجهة التحديات والصدمات المستجدة.

تنسيق السياسات العامة والتكامل بين الجهات المنفذة لاسيما الوزارات

- قانون التخطيط العام: ينشئ المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المستدامة ويحدد مكوناته وآليات عمله.
- الهدف: ضمان توجيه السياسات والخطط في إطار موحد يعالج فجوات التنسيق الأفقية.
- أدوات التخطيط: تشمل المجالس، اللجان، والمجموعات الفنية المعنية بالتنفيذ والمتابعة.

مأسسة وحوكمة القرار الاقتصادي

- السردية تتضمن آليات الحوكمة من خلال قانون التخطيط العام وقانون المالية العامة الموحد.
- يتم ربط الخطة بالموازنة لضمان التكامل بين الأهداف والسياسات والموارد.
- تعميم موازنة البرامج والأداء كأداة لرفع كفاءة الإنفاق والشفافية.
- تفعيل منظومات المتابعة بما يعزز القدرة على قياس الأداء.



أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية

أهمية خلق حيز مالي للإنفاق على التنمية البشرية

- الانضباط المالي وتحسين التحصيل الضريبي لخلق حيز مالي مستدام.
- زيادة الإنفاق التنموي تدريجيًا في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية مع الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي.
- موازنة البرامج والأداء لتوجيه الموارد نحو أولويات محددة وقابلة للقياس.

معضلة الدين

- أهداف كمية للانضباط والاستدامة المالية، مدعومة بإصلاحات ضريبية لزيادة الإيرادات وخفض كلفة خدمة الدين على المدى المتوسط.
- الإطار التشريعي المتمثل في قانون التخطيط العام وقانون المالية العامة الموحد يضمن ربط التخطيط بالموازنة وتوجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية.
- استراتيجية متكاملة لإدارة دين أجهزة الموازنة تُنفذ بهدف تحسين مؤشرات الدين وتعزيز الاستقرار المالي.



أهم الموضوعات المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية

أهمية المستهدفات الكمية

ترجم السردية أولويات الإصلاح الهيكلي إلى مجموعة متسقة من المستهدفات الكمية، ضمن إطار اقتصاد كلي مبسط بحلول عام ٢٠٣٠ وما هو مستهدف ومأمول تحقيقه بحلول ٢٠٥٠ في ظل المعطيات الحالية.

ربط السياسات بالتنافسية والتصدير

- تتضمن السردية حزمة سياسات لتحسين تنافسية الصادرات عبر تعزيز برنامج رد الأعباء، وتيسير الإجراءات، وتقليص زمن الإفراج الجمركي، وتحسين كفاءة الموارد البشرية، مع تحديد مستهدفات كمية للصادرات ودور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.
- ويأتي البرنامج الجديد لرد الأعباء متسقًا مع أولويات السياسة المالية في دعم القطاعات الإنتاجية وتحفيز النشاط الاقتصادي وتسهيل التجارة، بما يعزز قدرة الاقتصاد المصري على النفاذ للأسواق العالمية.

التوسع في سلاسل القيمة ورفع القيمة المضافة

النموذج الاقتصادي الجديد قائم على استكمال مسار الإصلاح الاقتصادي والتركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية tradables، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة

وبناء عليه، تعتبر السردية

برنامج إصلاح اقتصادي وآلية ترويج لركائز الاقتصاد المصري نعكس من خلالها السياسات والإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو وجذب الاستثمار، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وعرض البدائل التمويلية المتاحة له وتسهيل الضوء على الفرص القطاعية الواعدة



الترويج للنموذج الاقتصادي الجديد القائم على استكمال مسار الإصلاح الاقتصادي والتركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية tradables، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة



مستقبلاً، ضمان استمرار التكامل بين الاستراتيجيات التي يتم إعدادها



ما بعد إطلاق السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

ديسمبر
٢٠٢٥

نسخة متضمنة
الملاحظات

١٤ نوفمبر ٢٠٢٥

الانتهاء من الحوار المجتمعي
وتجميع جميع الملاحظات
ومخرجات المؤتمر العالمي
للسكان والصحة والتنمية
البشرية في نسخته الثانية



الحوار المجتمعي
والجلسات المختلفة

١٤ سبتمبر
٢٠٢٥

تحميل فصول السردية
من خلال تطبيق شارك



تنظم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

جلسات للحوار المجتمعي تدار من خلال مقررين من الخبراء المختصين

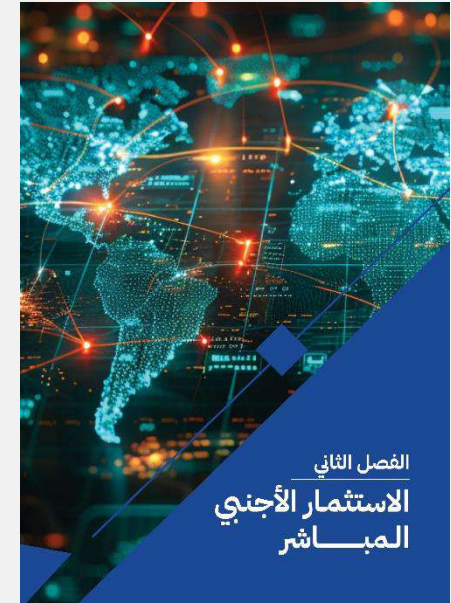


وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation



السياسات المالية والنقدية وحوكمة الاستثمارات العامة والتمويل من أجل التنمية

جلسة للحوار المجتمعي عن استقرار الاقتصاد الكلي



استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر ودور زيادة الأعمال في جذب الاستثمارات

جلسة للحوار المجتمعي عن الاستثمار الأجنبي المباشر



تنظم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي جلسات للحوار المجتمعي تدار من خلال مقررين من الخبراء المختصين

جلسة للحوار المجتمعي عن
التجارة الخارجية

وثيقة السياسة التجارية لمصر



جلسة للحوار المجتمعي عن
التنمية الصناعية

الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصناعة



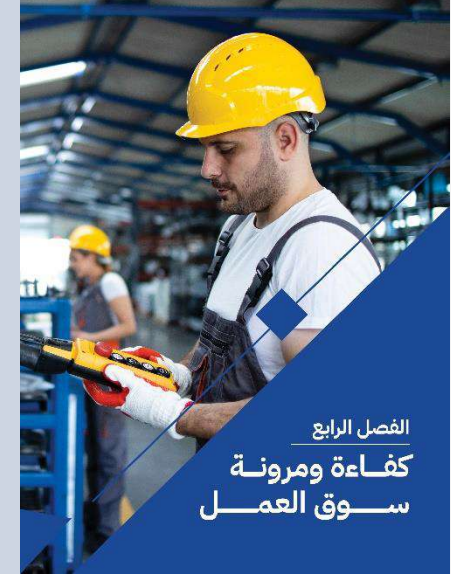


تنظم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

جلسات للحوار المجتمعي تدار من خلال مقررين من الخبراء المختصين



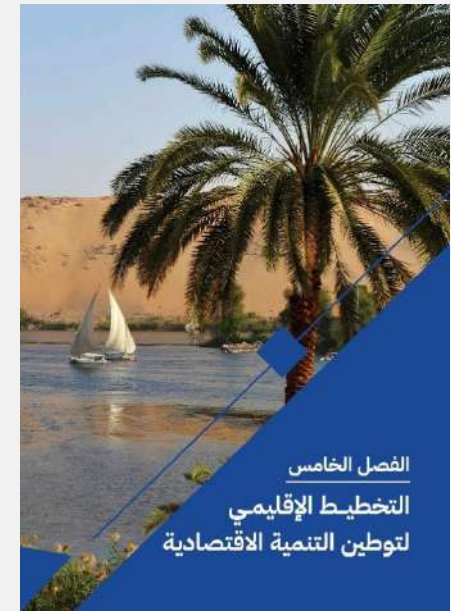
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation



الفصل الرابع
كفاءة ومرونة
سوق العمل

الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والتعليم الفني والتدريب المهني

جلسة للحوار المجتمعي عن سوق العمل

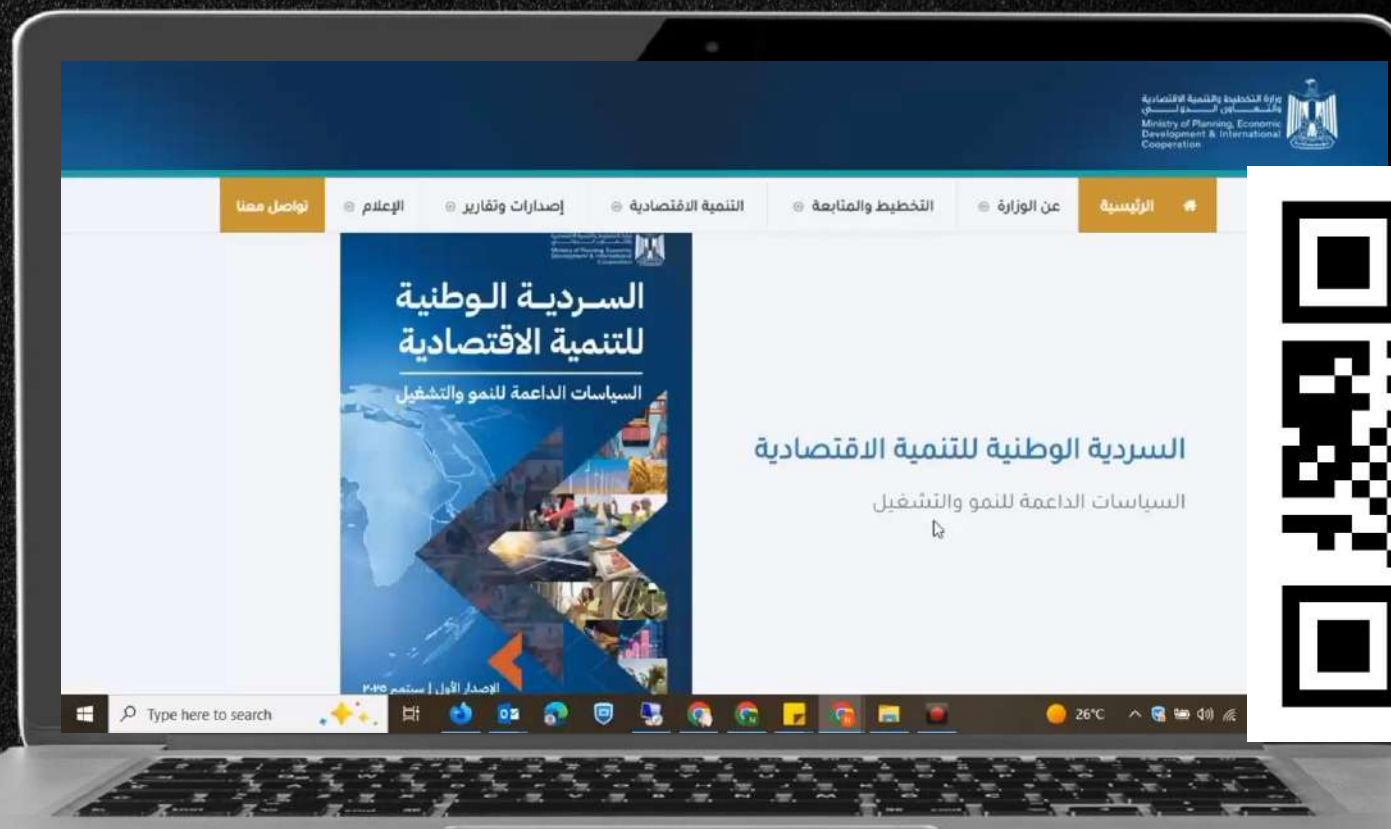


الفصل الخامس
التخطيط الإقليمي لتوطين التنمية الاقتصادية

التخطيط الإقليمي والسياسات القائمة على الأدلة

جلسة للحوار المجتمعي عن توطين التنمية

منصة شارك في السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية





"نسعى إلى استكمال مسيرة البناء لتحقيق تطلعات المواطن في بناء دولة حديثة وديمقراطية، وذلك من خلال استمرار مسار الإصلاح الاقتصادي، وتبني استراتيجيات تُعظم من قدرات وموارد مصر الاقتصادية وتعزز من صلابة ومرونة الاقتصاد المصري في مواجهة التحديات مع تحقيق نمو اقتصادي قوى ومستدام ومتوازن وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك أساسي في قيادة التنمية."

من كلمة السيد رئيس جمهورية مصر العربية
أمام مجلس النواب - أبريل ٢٠٢٤

استقرار الاقتصاد الكلي – المالية العامة





العناصر الأساسية لاستقرار الاقتصاد الكلي – "السياسة المالية" في السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

- الإطار الاستراتيجي لاستقرار الاقتصاد الكلي
- نبذة عن أداء الاقتصاد المصري وآخر المستجدات فيما يخص المالية العامة
- الركائز الأساسية للاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية
- الإجراءات المنفذة و المزمع تنفيذها في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية (المحور الأول)
- المستهدفات الكمية للسردية الوطنية فيما يخص المالية العامة

تستند الحكومة إلى الأطر الاستراتيجية الآتية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة...



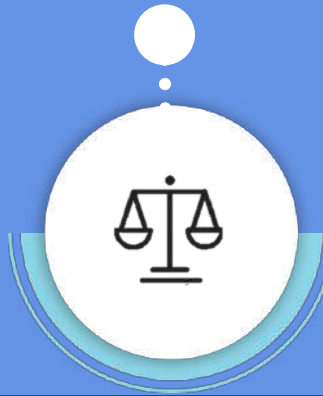
- قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢
- قانون المالية الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢
- والقوانين ذات الصلة

البرنامج الوطني
للإصلاحات الهيكلية

برنامج عمل الحكومة
(٢٠٢٥/٢٤ – ٢٠٢٧/٢٦)



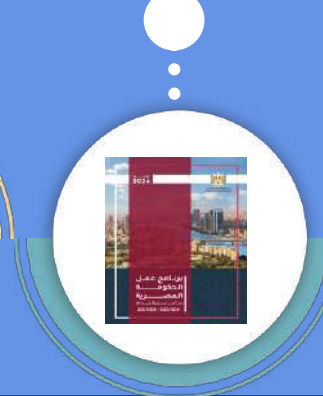
وثيقة سياسة
ملكية الدولة



الاستراتيجية الوطنية
المتكاملة لتمويل التنمية



الاستراتيجيات
والخطط القطاعية



رؤية مصر ٢٠٣٠

الاستدامة المالية في إطار الحوكمة الاقتصادية



تأتي حزمة إصلاحات المالية العامة الحالية في إطار إرساء منظومة متكاملة للحوكمة الاقتصادية، بما يعزز تكامل السياسات الكلية والقطاعية مع المرجعيات المؤسسية والقانونية. ويُعد قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ وقانون التخطيط العام للدولة رقم ٨١ لسنة ٢٠٢٢ الركيزة الأساسية لهذا النهج. وتستهدف السياسة المالية تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي ودفع النشاط الاقتصادي كما تعمل على خفض معدلات الدين العام وأعباء خدمته. وفي هذا السياق، تُعد إصلاحات السياسة الضريبية والجمركية وتعزيز تعبئة الإيرادات العامة من أبرز أولويات الحكومة، حيث تسعى وزارة المالية إلى بناء نظام حديث وعادل وصيدق للاستثمار يُعزز التنافسية ويُبسّط الامتثال، ويسهم في توسيع القاعدة الضريبية من خلال إطلاق استراتيجيات ضريبية متوسطة الأجل، وتوسيع نطاق التحول الرقمي، وتبني حزمة من التعديلات التشريعية والإدارية، مع التركيز على مساندة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الثقة بين الدولة والقطاع الخاص. كما تستهدف هذه الإصلاحات زيادة الحيز المالي الموجه للتنمية وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية لضمان وصول الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجًا.

مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة



مستهدفات برنامج عمل الحكومة

- **الانضباط المالي وتعزيز الاستدامة المالية** حيث تستهدف وزارة المالية وصول الفائض الأولي إلى نسبة 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي ودين أجهزة الموازنة العامة إلى 81% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يصل متوسط عمر الدين إلى 4.5 عام، بما يعزز من إدارة الدين العام بطريقة أكثر كفاءة، وتحقيق معدل نمو في الإيرادات الضريبية بنسبة 20%، وإعداد الموازنة متوسطة الأجل من خلال تعزيز شفافية الموازنة والإطار الموازني متوسط المدى و إدراج اعتمادات مالية لدعم تنشيط الصادرات.
- **تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الأعمال التجارية** لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، باعتبارها أحد العوامل الحيوية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الخدمات الضريبية المقدمة لمجتمع الأعمال والممولين التابعة إلى مصلحة الضرائب المصرية والضرائب العقارية.
- **زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية** وتعزيز برنامج المساندة التصديرية، بهدف تشجيع المصدرين خاصة في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وكذلك السداد الفوري للمساندة، وتحسين منظومة التصدير وتيسير الإجراءات، ودعم نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق العالمية من خلال تبسيط الدورة المستندية الخاصة بعملية التصدير، تقليص زمن الإفراج الجمركي للواردات، تحسين كفاءة الموارد البشرية
- **دعم القطاع الخاص** من خلال وثيقة ملكية الدولة وإصدار قانون المنافسة، مع التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الفئات محدودة الدخل، وتوفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.



مستهدفات رؤية مصر 2030

- **تحقيق الاستدامة المالية** وذلك من خلال اتباع سياسات مالية تضمن التوازن بين الإيرادات والنفقات، وتحديد الأولويات لرفع كفاءة الاستثمار والإنفاق الحكومي الذي يُمثل المصدر الأول لتمويل الإنفاق على مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية وشبكات الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى حشد الموارد المحلية
- **تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة** وتحفيز التصنيع حيث تسعى الرؤية إلى خلق اقتصاد متنوع لا يعتمد على قطاع واحد، بل يركز على قطاعات إنتاجية متنوعة، خاصة تلك التي تتمتع مصر بمزايا تنافسية بها، لما له من دور في تنوع مصادر الإنتاج والدخل ورفع مستوى الإنتاجية، فضلاً عن زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية
- **تحسين مناخ الأعمال** ورفع درجة التنافسية لتمكين القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات الخاصة
- **زيادة فرص العمل اللائق** بما يُساهم في زيادة الدخل، مما يعزز الطلب الداخلي، ويرفع من معدلات الادخار والاستثمار
- **التحول نحو الشمول المالي** لتقليص القطاع غير الرسمي
- **مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة** من خلال توفير بيئة تمكينية داعمة لهذه المشروعات وتيسير حصولها على الائتمان و ضمانات التمويل، لما له من أهمية في زيادة مساهمة تلك المشروعات في الحصيلة الضريبية وتعبئة الموارد المحلية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تعزيز الاستقرار المالي الكلي



المالية العامة والتحديات الضريبية في مصر

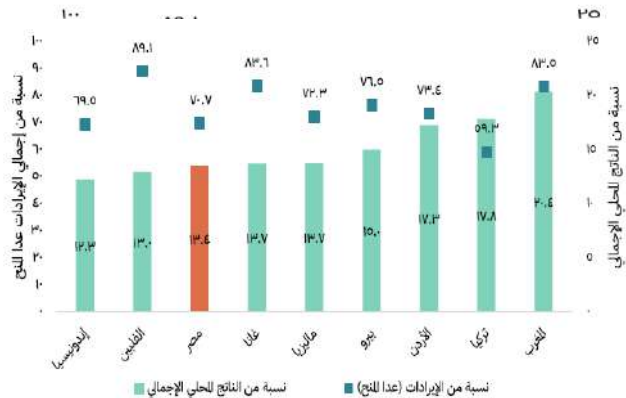


شكل ١٩ عجز الموازنة والنفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



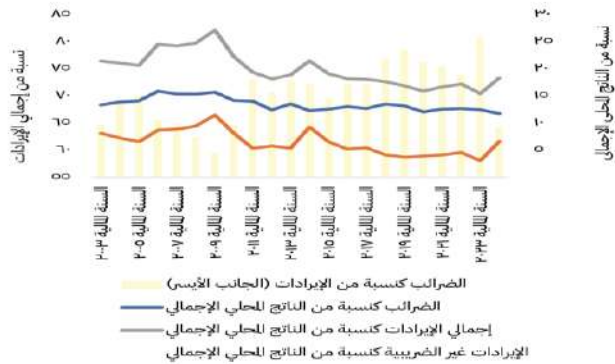
المصدر: وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ٢١ الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عالياً (٢٠٢٣-٢٠٠٣)



المصدر: البنك الدولي واستناداً إلى بيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي (بيانات مصر)

شكل ٢٠ الإيرادات الضريبية وغير الضريبية



المصدر: وزارة المالية، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

الإيرادات العامة تعكس فرصاً كبيرة لتعزيز تعبئة الموارد:

نسبة الإيرادات الضريبية لم تتجاوز ١٥% من الناتج المحلي (٢٠٠٣-٢٠٢٣) مقارنة: ٢٠.٤% في المغرب، ١٧.٨% في تركيا. وهو ما يبرز مجالاً واسعاً للتحسين. الحاجة إلى:

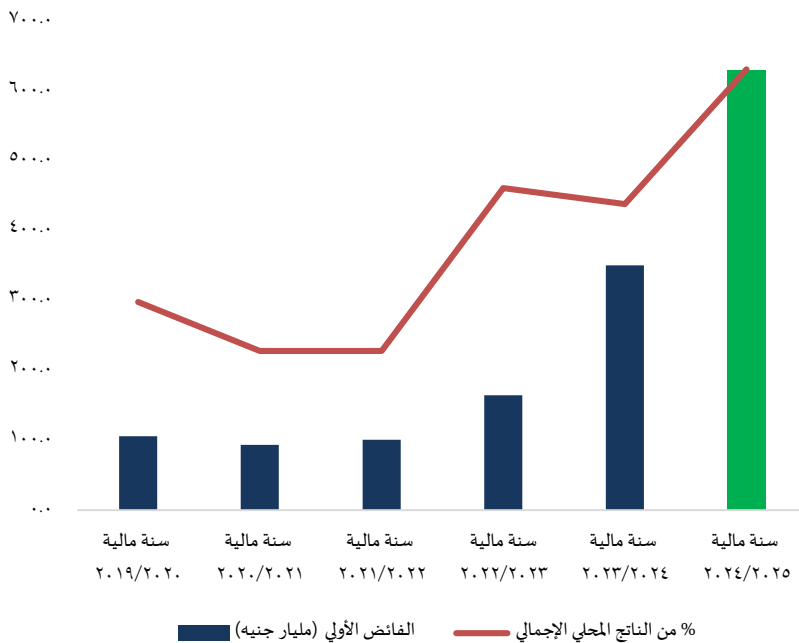
- إرساء الثقة بين المصالح الإيرادية والممولين
- أهمية التطور الرقمي
- تطوير الشراكة مع مجتمع الأعمال
- تبسيط النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وجذب القطاع غير الرسمي.

تعزيز الإنتاجية وتوسيع القاعدة الضريبية عبر إصلاحات هيكلية وتبسيط النظام الضريبي هو شرط أساسي لاستدامة المالية العامة في مصر.

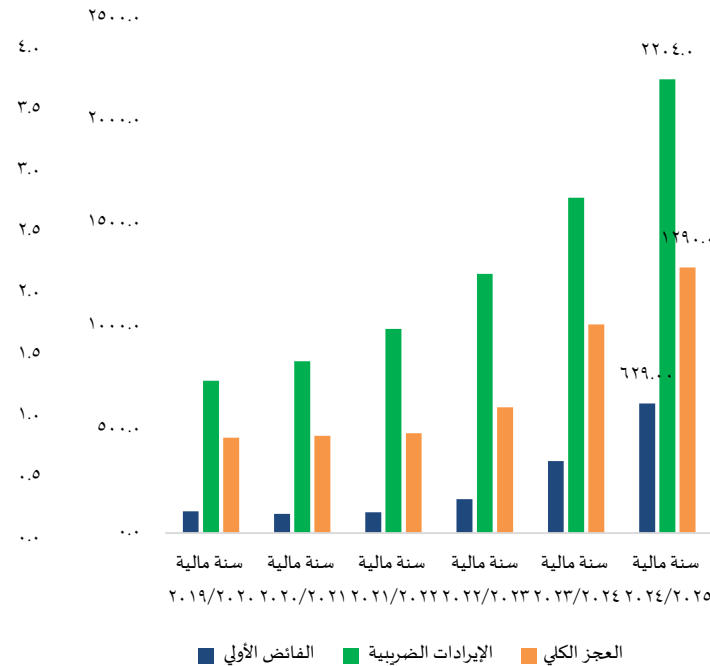
تحسن ملحوظ في الأداء المالي واستمرار الانضباط



شكل ٤٥ تطور الفائض الأولي بالمليار جنيهه مقابل نسبته من الناتج المحلي الاجمالي (%)



شكل ٤٤ الفائض الأولي والإيرادات الضريبية والعجز الكلي (مليون جنيهه)



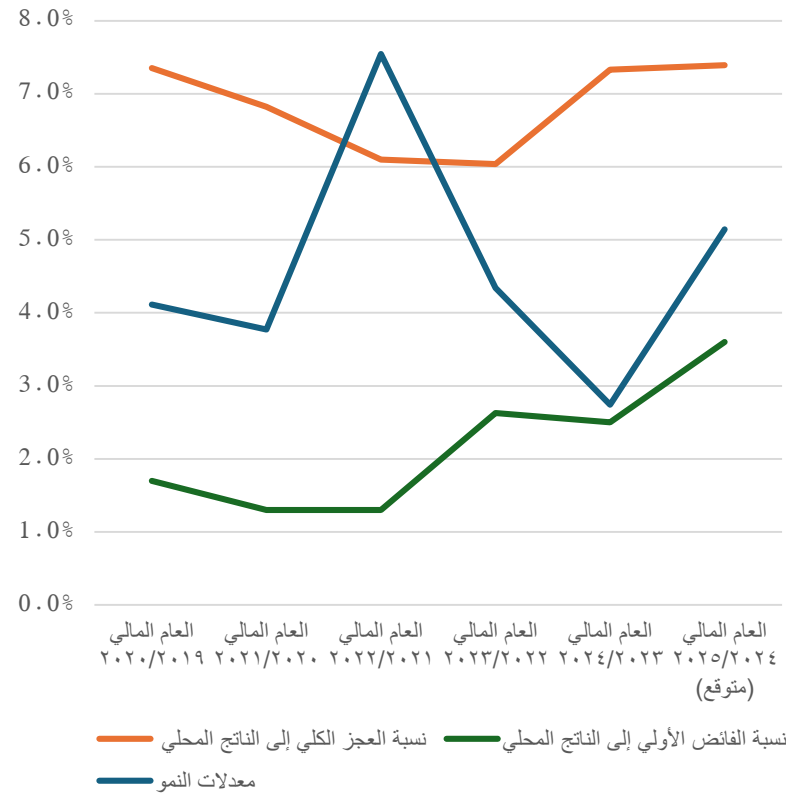
استمر الانضباط المالي خلال الفترة العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ حيث ارتفع الفائض الأولي لـ ٦٢٩ مليار جنيهه، ما يعادل ٣,٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأعلى على الإطلاق. بينما حققت الإيرادات الضريبية نموًا قويًا بنسبة ٣٥% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، مما يعكس تحسن كفاءة إدارة المالية العامة. والحفاظ على الاستقرار المالي

المصدر: وزارة المالية

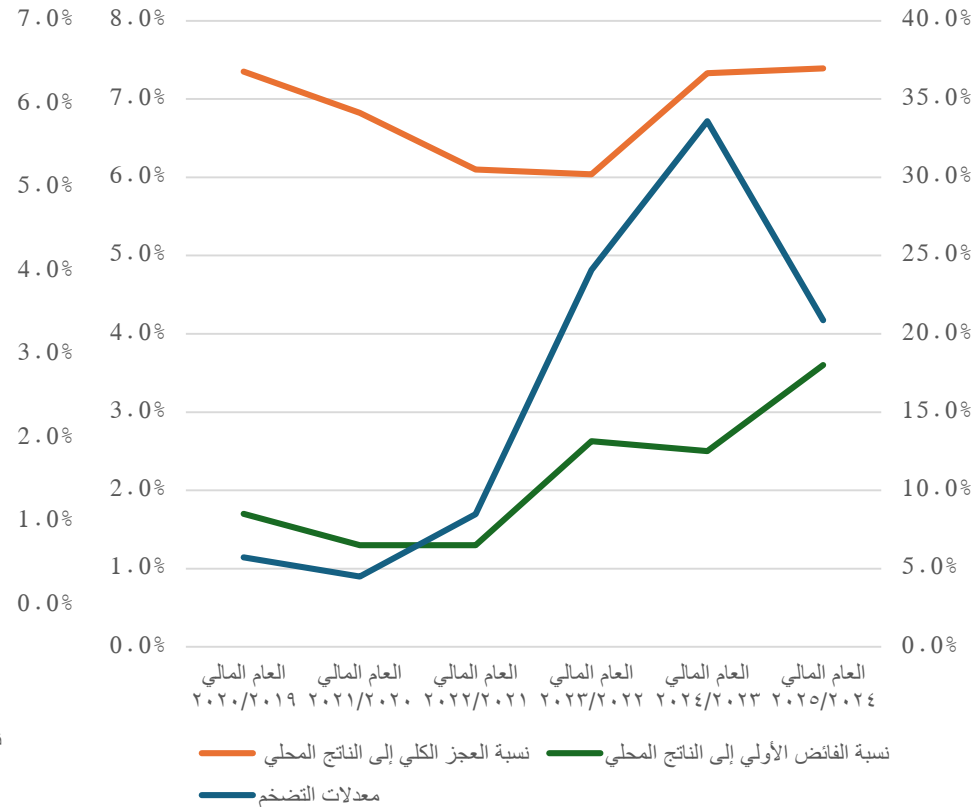
تحسن ملحوظ في الأداء المالي واستمرار الانضباط



ارتفاع معدلات النمو مع تحقيق فوائض أولية كبيرة واستقرار العجز الكلي



انخفاض معدلات التضخم مع تحقيق فوائض أولية كبيرة واستقرار العجز الكلي



وقد صاحب هذا الاستقرار المالي انخفاض ملحوظ في معدلات التضخم واستعادة النمو الاقتصادي مدفوعاً بتزايد في نشاط القطاع الخاص وتحسن الأداء الاقتصادي على صعيد قطاعات اقتصادية مختلفة أهمها الصناعات التحويلية والسياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

المصدر: وزارة المالية

تعزير أولوية الإنفاق العام على التنمية البشرية



خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تم:

رفع الإنفاق على الصحة: زيادة الإنفاق على القطاع الصحي بنسبة ١٩.٣% تشمل العلاج على نفقة الدولة، التأمين الصحي والأدوية، والشراء الموحد.

توسيع الاستثمار في التعليم: زيادة الإنفاق على التعليم بنسبة ٢٠.١% مع تمويل ٦.٩ مليار جنيه لطباعة الكتب، التغذية المدرسية، وتعيين ١٦٠ ألف معلم لسد العجز.

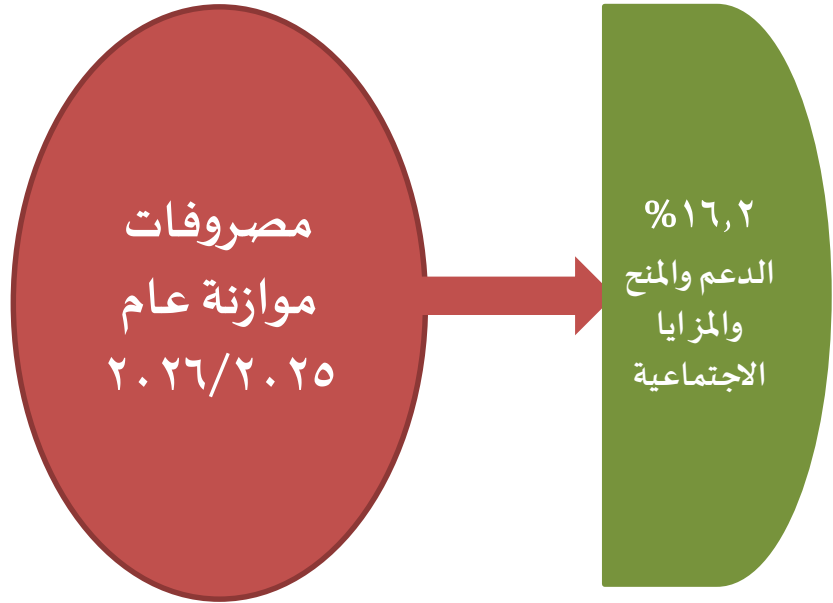
أولوية قصوى للتنمية البشرية والحماية الاجتماعية: تخصيص ٦٤٢ مليار جنيه للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بزيادة ١٢% مع تحسين الاستهداف.

زيادة مخصصات الدعم والسلع التموينية وبرامج الحماية الاجتماعية: ١٦٥.٤ مليار جنيه للسلع التموينية (نمو ٢٤%)، و ٤٣.٢ مليار لبرامج تكافل وكرامة (نمو ٢٢.٨%)، و ١٤٢.٧ مليار لصناديق المعاشات (نمو ٥.٨%).

تعزير الأمن الغذائي: ١١٧.٨ مليار جنيه لدعم القمح المحلي والمستورد، إلى جانب دعم القطن وقصب السكر.



ركزت موازنة عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ علي تحسين مستوى معيشة المواطن المصري وزيادة مظلة الدعم وتعزيز العدالة الاجتماعية



١٦,٨% زيادة في مخصصات الدولة الموجهة للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية لتبلغ نحو ٧٤٢,٦ مليار جنيه مصري في موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ (مقارنة بنحو ٦٣٥,٩ مليار جنيه مصري عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥)

بلغ عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة خلال العقد الماضي نحو ٥,٢ مليون أسرة

زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي وبرنامج "تكافل وكرامة" بنحو ٢٢,٧% في موازنة عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ لتصل على ٥٤ مليار جنيه (مقابل ٤٤ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥)

زيادة المخصصات الموجهة لدعم الأدوية وألبان الأطفال بنحو ٢٥% لتصل إلى ٥ مليار جنيه في ٢٠٢٥/٢٠٢٦ (مقابل ٤ مليار جنيه في ٢٠٢٤/٢٠٢٥)

زيادة المخصصات الموجهة لدعم الإسكان الاجتماعي ١٤,٣%، دعم السلع التموينية ٩,٢%، المساهمة في صناديق المعاشات ٧,٥%.

مرونة المالية العامة لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي



- توفير موارد الطاقة: خصص ~ ٤٤.٠ مليار جنيه لتدبير المواد البترولية وسداد مستحقات الشريك الأجنبي — انعكس ذلك على انتظام توليد الكهرباء وعدم انقطاع التيار.
- ضمانات لدعم النقل وتطوير البنية: ٩٤ مليار جنيه ضمانات لدفع تنفيذ مشروعات نقل السلع والتجارة والسياحة.
- ٧٤.١ مليار جنيه للهيئة القومية للأنفاق و١٣.٥ مليار جنيه للهيئة القومية للسكة الحديد لتطوير الخدمات لصالح المواطنين.



تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال المالية العامة

وفي هذا السياق، تركز السياسة المالية الحالية على تحقيق التوازن بين الانضباط المالي ودفع النمو الاقتصادي من خلال تقديم المساندة الكافية للقطاعات الإنتاجية والصناعية. وفي هذا الإطار، تم تنفيذ مجموعة من الإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار، من أبرزها:

- وضع نظام مبسط ومتكامل ومحفز للممولين الذين لا يتجاوز حجم أعمالهم السنوي ٢٠ مليون جنيه، يشمل جميع الأوعية الضريبية (ضريبة الدخل - القيمة المضافة - الدمغة - رسم تنمية موارد الدولة).
- تعديل تشريعي يتيح حل وإنهاء النزاعات لكافة الملفات الضريبية للأعوام السابقة بشكل سهل ومرن وسريع.
- تحديد حد أقصى للغرامات الضريبية بحيث لا يتجاوز ١٠٠% من أصل الضريبة، بهدف إنهاء أكبر قدر من المنازعات.
- تشجيع غير المسجلين ضريبياً - سواء أشخاص طبيعيين أو اعتباريون - على التسجيل بمصلحة الضرائب المصرية عبر فتح صفحة جديدة معهم بعدم مطالبهم بأي مستحقات ضريبية عن الفترات السابقة لتسجيلهم، تأكيداً لمبدأ الثقة والشراكة.
- تبسيط وزيادة فاعلية منظومة رد الضريبة بما يرفع قيمة وأعداد المستفيدين أربعة أضعاف.
- تبسيط الإقرارات الضريبية وتخفيض عدد صفحاتها، مع النشر المسبق للمستندات المطلوبة للفحص الضريبي تيسيراً على الممولين.

سيستمر تنفيذ هذا النهج من الإصلاحات والتسهيلات الضريبية والجمركية خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ وعلى المدى المتوسط

بينما تتضمن حزمة المبادرات في الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ مجموعة من البرامج الموجهة لدعم ومساندة التصدير والقطاعات الإنتاجية والخدمية، ومن أبرزها:

- برنامج جديد لرد أعباء المصدرين.
- مبادرة لدعم القطاع السياحي من خلال التوسع في الطاقة الفندقية وزيادة عدد الغرف.
- مبادرة لدعم فائدة القروض الموجهة للقطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية).
- دعم برامج صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة، إلى جانب تقديم حزمة حوافز استثنائية لتوطين صناعة السيارات الكهربائية وزيادة نسب المكون المحلي في السيارات المصنعة محلياً.
- مبادرة لدعم القطاعات الصناعية ذات الأولوية عبر تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال توفير الآلات والمعدات والسلع الرأسمالية.
- تقديم حوافز نقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- مبادرة لتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي.

الركائز الأساسية للاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية



١
الركيزة الأولى: تطوير المنظومة الضريبية والجمركية واستعادة الثقة في التعامل مع المصالح
الإيرادية من جانب مجتمع الأعمال والممولين
والتي تهدف إلى بناء نظام ضريبي وجمركي حديث وعادل وصديق للاستثمار، يدعم التنافسية، ويُبسِّط
الامتثال، ويعزز الثقة بين الدولة وقطاع الأعمال.

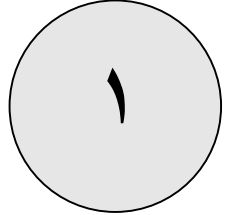
٢
الركيزة الثانية: الركيزة الثانية: الحفاظ على الانضباط المالي ومساهمة السياسات المالية في
دعم نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص والتصدير

والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وثقة المستثمرين من خلال تعبئة الإيرادات بكفاءة، ورفع
كفاءة وفاعلية الإنفاق غير ذي الأولوية، وتنسيق التخطيط المالي مع نموذج النمو المعتمد على القطاع الخاص.

٣
الركيزة الثالثة: تنفيذ استراتيجية متكاملة لخفض الدين العام وأعباء خدمته والتي تهدف
إلى تقليص عبء الدين والمخاطر المرتبطة به من خلال استراتيجية منضبطة وشفافة تركز على الاستدامة
وكفاءة التنويع الأسواق والأدوات وخفض لتكلفة والمصدقية السوقية.

٤
الركيزة الرابعة: زيادة الحيز المالي للإنفاق على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وبرامج
الحماية الاجتماعية

الركائز الأساسية للاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية



الركيزة الأولى: تطوير المنظومة الضريبية والجمركية وتعزيز الثقة في المصالح الإيرادية والتي تهدف إلى بناء نظام ضريبي وجمركي حديث وواضح وصادق للاستثمار، يدعم التنافسية، ويُبسّط الامتثال، ويعزز الثقة بين الدولة وقطاع الأعمال وتطوير نظم الضرائب العقارية..

(١) الإصلاحات الضريبية

الحزمة الثالثة: الامتثال الطوعي وتوسيع القاعدة الضريبية

- مبادرة بداية جديدة بدون التزامات بأثر رجعي.
- إدخال التجارة الإلكترونية والمهن الحرة تحت مظلة الضريبة.
- إصلاح ضريبة العقارات وتسهيل السداد.
- مضاعفة عدد المستفيدين من نظام رد الضريبة على القيمة المضافة

الحزمة الثانية: الإطار القانوني وتسوية المنازعات

- تمديد قانون تسوية النزاعات الضريبية حتى يونيو ٢٠٢٥.
- سقف الغرامات بنسبة ١٠٠% من الضريبة الأصلية.
- تعديل قانون الضريبة على القيمة المضافة لتبسيط النظام وزيادة الكفاءة.
- تطبيق مبدأ الحياد الضريبي على شركات القطاع العام.

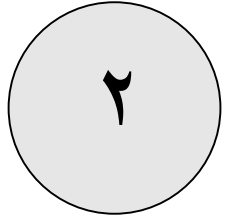
الحزمة الأولى: التحول الإداري والرقمي

- تطبيق نظام ضريبي موحد ومبسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأول مرة.
- تعميم منصة الضرائب الإلكترونية.
- تنفيذ كامل للفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني.
- نموذج خدمة مخصص حسب حجم المنشأة.
- تبسيط الإجراءات وتقليل تعقيد النماذج.

(٢) الإصلاحات الجمركية

- تعظيم الاستفادة من نظام "نافذة" و"ACI"
- توحيد إجراءات الإفراج الجمركي.
- تطبيق آليات إدارة المخاطر وربط البيانات بالجهات المعنية.
- تقليص زمن الإفراج الجمركي.
- حوار نشط مع القطاع الخاص لضمان الشفافية والمواءمة

الركائز الأساسية للاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية



الركيزة الثانية: الحفاظ على الانضباط المالي وإعادة هيكلة السياسات المالية لدعم نمو يقوده القطاع الخاص والتصدير
والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وثقة المستثمرين من خلال تعبئة الإيرادات بكفاءة، والحد من الإنفاق غير ذي الأولوية، وتنسيق التخطيط المالي مع نموذج النمو المعتمد على القطاع الخاص.

بينما تتضمن حزمة المبادرات في الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ مجموعة من البرامج الموجهة لدعم ومساندة التصدير والقطاعات الإنتاجية والخدمية، ومن أبرزها:

- برنامج جديد لرد الأعباء التصديرية.
- مبادرة لدعم القطاع السياحي من خلال التوسع في الطاقة الفندقية وزيادة عدد الغرف.
- مبادرة لدعم فائدة القروض الموجهة للقطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية).
- دعم برامج صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة، إلى جانب تقديم حزمة حوافز استثنائية لتوطين صناعة السيارات الكهربائية وزيادة نسب المكون المحلي في السيارات المصنعة محلياً.
- مبادرة لدعم القطاعات الصناعية ذات الأولوية عبر تعزيز القدرة الإنتاجية من خلال توفير الآلات والمعدات والسلع الرأسمالية.
- تقديم حوافز نقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- مبادرة لتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي.

الإجراءات الأساسية:

- نمو الإيرادات الضريبية بحوالي ٣٥% خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ بدون فرض ضرائب جديدة.
- استمرار ضبط النفقات بإبقاء سقف الاستثمارات العامة عند حوالي تريليون جنيه.
- خفض الاستثمارات الممولة من الموازنة
- إصلاح دعم الوقود.
- دمج ٥٩ هيئة اقتصادية في الموازنة العامة.
- تنفيذ الإطار متوسط الأجل للموازنة لتحسين الشفافية والتخطيط متعدد السنوات.
- تطبيق موازنات البرامج والأداء.

الركائز الأساسية للاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية



٣

الركيزة الثالثة: تنفيذ استراتيجية متكاملة لتحسين إدارة الدين العام ومؤشراته والتي تهدف إلى تقليص عبء الدين والمخاطر المرتبطة به من خلال استراتيجية منضبطة وشفافة تركز على الاستدامة وكفاءة التكلفة والمصداقية السوقية.

الأهداف الرئيسية:

- خفض الدين العام إلى أقل من ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط.
- خفض الدين الخارجي بمقدار ١-٢ مليار دولار سنوياً على المدى المتوسط.
- تنوع مصادر التمويل الخارجي لخفض التكلفة وإطالة الآجال
- سقف رسمي للدين العام (١٦,٤ تريليون جنيه).
- تخصيص ٥٠% على الأقل من عائدات الطروحات لتخفيض الدين.
- تنوع أدوات التمويل: التمويل الميسر، آليات التحوط، نماذج الدين مقابل الاستثمار.

السياسات والأدوات المعتمدة ضمن استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل لأجهزة الموازنة (MTDS):



- تركز استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل على تنوع مصادر وأدوات التمويل وقاعدة المستثمرين، بما يعزز كفاءة إدارة الدين ويقلل المخاطر.
- تقليل مخاطر إعادة التمويل Roll-over risk
- طرح منتجات جديدة بالعملة المحلية مثل أدوات التجزئة والصكوك والأدوات الاجتماعية لتوسيع قاعدة المستثمرين وتقليل التركيز.
- تنوع الإصدارات الخارجية واستكشاف أسواق جديدة، بما في ذلك الإصدارات التقليدية والصكوك السيادية.
- تقليص عبء الدين الخارجي من خلال زيادة الاعتماد على التمويل الميسر والإصدارات المضمونة.
- تحسين إدارة الأصول والخصوم ALM استخدام آلية مبادلة الديون Debt Swaps لسد الفجوات التمويلية.

الركائز الأساسية للاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية



٤

الركيزة الرابعة: زيادة الحيز المالي للإنفاق على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية



إجمالي الإنفاق على قطاع
الصحة
٢٢٣ مليار جنيه

إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم
٣١٠ مليار جنيه

متوسط الزيادة
على قطاع الصحة
%١٧

متوسط الزيادة
على قطاع التعليم
%١٧

تقديم دعم مالي إضافي للعلاج على نفقة الدولة خلال الفترة من مارس حتى يونيو ٢٠٢٥ لعلاج نحو ٥٠ ألف حالة من الحالات الحرجة على نفقة الدولة للقضاء على قوائم الانتظار حيث تم خلال شهر مارس فقط علاج نحو ٢٦,٨٦٤ حالة تم الإجراء الجراحي لها،

تقديم مساندة إضافية خلال شهر رمضان فقط بقيمة ٣٠٠ جنيه لكل أسرة لنحو ٥,٢ مليون أسرة مستفيدة من برنامج تكافل وكرامة،

زيادة قيمة المساندة النقدية الشهرية بنسبة ٢٥٪ للأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة وذلك اعتباراً من أبريل ٢٠٢٥،

تقديم دعم إضافي لنحو 10 مليون أسرة مقيدة على البطاقات التموينية من الأسر الأكثر فقراً بمبالغ شهرية ١٢٥ جنيه للبطاقة التي تتضمن فرد واحد، ٢٥٠ جنيه للبطاقة التي تتضمن فردين أو أكثر وذلك لمدة شهرين فقط (رمضان وعيد الفطر - مارس وأبريل ٢٠٢٥)،

زيادة المنحة المقررة للعمالة غير المنتظمة بمبلغ ٥٠٠ جنيه لتصل إلى ١,٥٠٠ جنيه وذلك للعمالة المسجلة ضمن بيانات وزارة العمل تنفيذاً للتكليفات الرئاسية في هذا الشأن.

الإصلاح المالي وتعزيز الشفافية

- استصدار قرار للمتعاملين الرئيسيين بما يشمل القواعد والحوافز لتحسين التنافسية، الشفافية وتعزيز تجارة الأسواق الثانوية.
- إحالة التعديلات الخاصة بقانون المالية الموحد للبرلمان لتحسين التقارير المالية، وذلك بتضمين الهيئات الاقتصادية في تعريف الحكومة.
- إصدار مبادئ توجيهية عامة بشأن الميزانية من أعلى إلى أسفل والسقوف المرتبطة بها فيما يتعلق بإطار الميزانية متوسط الأجل.
- إعادة النشر المنتظم للتقارير السنوية المجمعة الخاصة بالبيانات المالية للشركات المملوكة للدولة، والتي تم تأسيسها في البداية بموجب برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٦، مع استهداف توسيع قاعدة الشركات التي يشملها التقرير لتشمل كافة الشركات التي تغطيها وثيقة سياسة ملكية الدولة.

الهيئات الاقتصادية

- تصدر اللجنة العليا للبيانات الاقتصادية قرارات لدمج أو تغيير الشكل القانوني لبعض الهيئات الاقتصادية كهيئات خدمية
- استصدار حساب نهائي مجمع للحكومة العامة بما يشمل ٥٩ هيئة اقتصادية

قطاع الموازنة العامة

- زيادة تفعيل التعديلات على قانون إدارة المالية العامة، حيث ستقوم وحدة المحاسبة العامة بوزارة المالية بإعداد دليل حول منهجية إجراءات إعداد وتجميع بيانات الحكومة العامة بما في ذلك مراقبة نقل المعلومات المالية بين السلطات الاقتصادية ووحدة وزارة المالية.
- إعداد تقرير تحليلي عن أداء الحكومة العامة ينشر مع البيان المالي نصف السنوي للعام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦. وتشمل بيانات الحكومة العامة عرض إجمالي موارد واستخدامات الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية بعد استبعاد العلاقة الموازنة المتبادلة.

الإصلاحات المستهدفة لرفع مؤشرات مشاركة الجمهور

- تطبيق الموازنة التشاركية في ٣ محافظات إضافية بعد نجاحه في الفيوم والإسكندرية كالتالي: (بني سويف - المنيا - دمياط) في ديسمبر ٢٠٢٥.

التدقيق الداخلي:

- صياغة وإعداد وتعميم خطة للمراجعة الداخلية لتفعيل العمل بإدارات المراجعة الداخلية بوزارة المالية، تغطي كلا من المحور الإداري والمحور الفني بما يتفق مع المتطلبات التنظيمية.
- تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية من الخطة المفصلة لتعزيز إدارة التدقيق الداخلي بوزارة المالية.

الإطار الموازني متوسط المدى

- إعداد تقرير تقييمي عن المرحلة الأولية لتنفيذ إطار العمل متوسط الأجل،
- تعزيز تنفيذ موازنة البرامج والأداء من خلال إعداد خطة مفصلة للنشر.
- تعزيز إدارة المخاطر المالية من خلال إصدار قرار وازي لتنظيم إدارة المخاطر المالية بما في ذلك تحديد مسؤوليات إدارة المخاطر المالية.
- زيادة التقدم في إطار الميزانية المتوسطة الأجل (MTBF) وتطبيق الإطار الكلي الموحد في تحضير ميزانية العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٦،

موازنة البرامج والأداء

- تعزيز تنفيذ موازنة البرامج والأداء PPP من خلال التداييرات الأولية التي تم تحديدها في الخطة المفصلة لتنفيذ موازنة البرامج والأداء.

إدارة المخاطر المالية

- إنشاء إدارة المخاطر وتحديد اختصاصاتها بقرار من السيد وزير المالية .
- تطوير وإعداد إطار تحليل كمي لتأثير أهم المخاطر الاقتصادية الكلية وتداعياتها على مؤشرات المالية العامة، وإعداد تقرير حول أهم المخاطر على تقديرات الموازنة العامة للدولة.
- تعزيز بيان المخاطر المالية في بيان الميزانية والإفصاح عن المعلومات الكمية حول الالتزامات الطارئة.
- ضمان تحديد كمية الضمانات السيادية وأولوياتها، حيث سيتم إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء يلزم الهيئات الاقتصادية والشركات المملوكة للدولة بطلب قيمة الضمانات اللازمة لدعم خططها الاستثمارية في الموازنة قبل إعداد الموازنة العامة للدولة.



تعزيز الإطار المالي متوسط الأجل

○ نشر استراتيجية مالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، تتضمن التوقعات المالية الكلية الرئيسية على المدى المتوسط، بما يدعم التخطيط المالي المستدام وشفافية واضحة لمسار السياسات المالية.

الشفافية المالية:

- تحسين الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (باللغتين العربية والإنجليزية) للمستثمرين والمواطنين، بما في ذلك توفير معلومات دورية عن الدين العام، وإطلاق منصة إلكترونية لإحصاءات الميزانية.
- تفعيل التعديلات على قانون إدارة المالية العامة بشكل أكبر وإعداد تقرير تحليلي عن أداء الحكومة العامة ليتم نشره بالتزامن مع المراجعة نصف السنوية للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

إدارة الدين العام

- تفعيل تعديل قانون المالية العامة لتحديد سقف سنوي لديون الحكومة العامة بما في ذلك السلطات الاقتصادية الـ ٥٩ من خلال إنشاء وحدة مخصصة في وزارة المالية.
- نشر استراتيجية محدثة للدين متوسط الأجل،
- اتخاذ التدابير اللازمة للسماح بالاستثمار بالتجزئة في أدوات الدين الحكومية.
- توسيع نطاق التقارير الإحصائية عن ديون الحكومة العامة و/أو التقارير على أساس دوري (ربع سنوي) التي تغطي كافة جوانب الدين والاقتراض، الذي تم نشره عن ديون الحكومة المركزية في أبريل ٢٠٢٤ ومن المفترض توسيع نطاقه في نوفمبر ٢٠٢٥ فصاعداً.

الإصلاحات الضريبية

- استصدار القانون رقم ٢٣/٢٠١٥ بإلغاء الإعفاءات الضريبية والإعفاءات من الرسوم لهيئات الدولة فيما يخص الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية. وكذا قيام وزارة المالية باستصدار القرارات رقم ٢٣/١٣٧ و رقم ٢٣/١٧٥ لتفعيل النظام تدريجياً فيما يتعلق بالقواعد والمعايير الخاصة باحتساب ضرائب الأجور والمرتبات.
- نشر تقرير يوضح الإصلاحات المؤسسية والإجراءات المتبعة لضمان تحصيل الضرائب من الشركات المملوكة للدولة بعد إلغاء الامتيازات الضريبية بموجب قرار رئيس الوزراء رقم ٢٤٢ لسنة ٢٠٢٤ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣. كما سيتضمن التقرير المبلغ المحصل عن كل نوع من الامتيازات الضريبية الخاصة (ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة، وغيرها) التي تم إلغاؤها، والتحصيلات المتوقعة من هذه الضرائب في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

الحزمة الأولى: التحول الإداري والرقمي

- تطبيق نظام ضريبي موحد ومبسط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأول مرة.
- تعميم منصة الضرائب الإلكترونية.
- تنفيذ كامل للفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني.
- نموذج خدمة مخصص حسب حجم المنشأة.
- تبسيط الإجراءات وتقليل تعقيد النماذج.

الحزمة الثانية: الإطار القانوني وتسوية المنازعات

- تمديد قانون تسوية النزاعات الضريبية حتى يونيو ٢٠٢٥.
- سقف الغرامات بنسبة ١٠٠% من الضريبة الأصلية.
- تعديل قانون الضريبة على القيمة المضافة لتبسيط النظام وزيادة الكفاءة.
- تطبيق مبدأ الحياد الضريبي على شركات القطاع العام.

الحزمة الثالثة: الامتثال الطوعي وتوسيع القاعدة الضريبية

- مبادرة بداية جديدة بدون التزامات بأثريجي.
- إدخال التجارة الإلكترونية والمهن الحرة تحت المظلة الضريبية.
- إصلاح ضريبة العقارات وتسهيل السداد.
- مضاعفة عدد المستفيدين من نظام رد الضريبة على القيمة المضافة.





تعبئة الإيرادات (إصلاحات ضريبية)

- إلغاء عدد كبير من النفقات الرئيسية المحددة في التقرير السنوي، والتي تعد ضرورية لتعزيز تعبئة الإيرادات بما يتماشى مع أهداف نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ والسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥.
 - تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية وإلغاء الإقرارات الضريبية الأساسية المفترضة.
 - بناءً على نشر استراتيجية الضرائب متوسطة الأجل، سيتم إجراء المشاورة العامة بشأن مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل، وكذلك تقديم مشروع قانون ضريبة الدخل المعدل إلى مجلس النواب
 - توسيع نطاق استخدام نظام ضريبة الرواتب الإلكتروني، لأجور القطاع الخاص، ليشمل ١٥% من الشركات، (المرجع الأساسي: العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥).
 - إصلاح نظام الضرائب العقارية من خلال ضمان موافقة مجلس الوزراء على التشريعات لتسهيل حل النزاعات وإصدار قرار وزاري لتقديم المدفوعات والإقرارات الإلكترونية.
- تكافؤ الفرص والمساواة بين الذكور والإناث**
- إعداد نموذج تحليل البرامج المقدمة من الوزارات من منظور النوع الاجتماعي لتحديد مدى سعي تلك البرامج إلى تحقيق أهداف تكافؤ الفرص والمساواة بين الذكور والإناث، وتصنيف المستفيدين من البرامج حسب النوع في كافة المراحل العمرية.
 - إعداد بيان ملخص يلخص المعلومات المستخلصة من نموذج التحليل يرفق بالبيان المالي ويعكس مدى تحقيق أهداف تكافؤ الفرص والمساواة بين الذكور والإناث من البرامج المقدمة من الوزارات.

التخطيط متوسط الأجل

- إصدار اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢
- إصدار تقرير التخطيط متوسط وطويل الأجل.
- تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية استناداً إلى مراجعة شاملة لتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، و خارطة الطريق الخاصة بمراجعة الحوكمة العامة (PGR)، وتقييم إدارة الاستثمار العام (PIMA)، وذلك بهدف تحديد وترتيب التدخلات اللاحقة ذات الصلة بإدارة الاستثمار العام والحوكمة حسب الأولوية والأهمية.
- نشر الدليل الإجرائي/مجموعة أدوات العمل لإعداد خطة الاستثمار العام متوسطة الأجل، بما يشمل الإرشادات الموجهة للوزارات والجهات المعنية لتطبيق أحكام قانون التخطيط لتعزيز إدارة الاستثمار العام من خلال عقد ورش عمل لبناء القدرات بهدف دعم الوزارات القطاعية والجهات المعنية في إعداد خطة الاستثمار العام متوسطة الأجل.

حوكمة الاستثمارات العامة

- إعداد وثيقة إرشادية للتعميم على الوزارات التنفيذية لتحديد المعايير الجديدة لتقييم مشروعات الاستثمار العام.
- تقرير متابعة - نصف سنوي- للاستثمارات العامة المنفذة خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، وذلك في إطار قرار رئيس مجلس الوزراء (المزمع صدوره) بتحديد سقف الاستثمارات العامة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥.
- تقرير متابعة - سنوي- للاستثمارات العامة المنفذة خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، وذلك في إطار قرار رئيس مجلس الوزراء (المزمع صدوره) بتحديد سقف الاستثمارات العامة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥.

تعزيز التنبؤات الاقتصادية

- لضمان الاتساق في إعداد واستخدام إطار اقتصادي كلي مشترك، يتم تفعيل مجموعة العمل الفنية المشكلة والتي تضم وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والمالية، والاستثمار والتجارة الخارجية، والبنك المركزي المصري، بشكل كامل من خلال اعتماد بروتوكول تنسيقي رسمي. ويتضمن ذلك توحيد آليات تبادل البيانات، ووضع جدول زمني واضح للتنبؤات الاقتصادية، واعتماد مجموعة موحدة من الفرضيات الكلية وتوقعات اقتصادية مشتركة بين الوزارات المعنية.

العدالة الاجتماعية والنمو الشامل

- إطلاق الأعمال التحضيرية لإجراء المسح القادم لدخل وإنفاق الأسر، بما يشمل التقديرات المحدثة لمعدلات الفقر.
- استكمال تنفيذ مسح دخل وإنفاق الأسر، وإتاحة نتائجه للجهات الحكومية المعنية وعدد من المؤسسات الدولية الشريكة المحددة.





- استصدار قرار لجعل تسجيل المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة في التأمين الصحي الشامل تلقائياً في المحافظات التي تعمل فيها التأمين الصحي الشامل.
- إصدار تعديلات على قانون التأمين الصحي الشامل رقم ١٨/٢٠٢٠ لتحسين فعالية الترتيبات المؤسسية والاستدامة المالية للتأمين الصحي الشامل.



تعزيز الحماية الاجتماعية

- تعزيز التحول المستدام، ومواصلة تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، من بين أمور أخرى، من خلال (١) زيادة عدد الأسر المستفيدة من برامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية بمقدار ١٠٠ ألف أسرة (من ٤,٦ مليون إلى ٤,٧ مليون)، و(٢) زيادة عدد مشروعات التمويل الأصغر بمقدار ٢٠ ألف مشروع (من ٥٦١ ألف إلى ٥٨١ ألف مشروع). إطلاق ونشر تقرير مرصد الحماية الاجتماعية
- بحلول يونيو ٢٠٢٦ يتم إصدار واعتماد اللائحة التنفيذية لقانون المساعدات الاجتماعية الجديد، والتي تهدف إلى توضيح الأسس والمنهجية الحاكمة لآلية التدرج والخروج من المساعدات الاجتماعية، بما يشمل: معايير الاستحقاق، صرف المساعدات النقدية، صرف المساعدات الاستثنائية، دعم الوصول إلى برامج التمكين الاقتصادي، آلية التظلم، والأسس المنظمة لصندوق المساعدات النقدية.
- بحلول ديسمبر ٢٠٢٦ يتم تحديث آلية المتابعة والتقييم المعتمدة حالياً للمساعدات النقدية بما يتوافق مع اللائحة التنفيذية الجديدة
- خلال الفترة من يونيو ٢٠٢٦ إلى ديسمبر ٢٠٢٦ يتم إضافة ١٥٠,٠٠٠ أسرة جديدة إلى برامج التحويلات النقدية المشروطة "تكافل وكرامة"،
- خلال الفترة من يونيو ٢٠٢٦ إلى ديسمبر ٢٠٢٦ يتم تنفيذ ٥٠,٠٠٠ مشروع جديد للتمويل متناهي الصغر.



تعزيز الحماية الاجتماعية والمساواة بين الذكور والإناث

- بحلول يونيو ٢٠٢٦ يتم تعزيز نظام التأمين الصحي الشامل (UHIS)، وذلك من خلال إعداد استراتيجية لتحسين الوصول إلى الفئات الأقل حظاً، بما يشمل مراجعة شاملة لتغطية النظام للعاملين في القطاع غير الرسمي، بمن فيهم من هم خارج نطاق تعريف الفقر المعتمد، مع التركيز على مدى شمولهم الحالي وآليات التمويل المقابلة. كما تشمل الاستراتيجية إعداد خطة عمل لدعم وصول النساء إلى خدمات التأمين الصحي الشامل، تتضمن تقييم عدد النساء المسجلات في النظام، وتنفيذ حملة توعوية للتواصل المجتمعي.

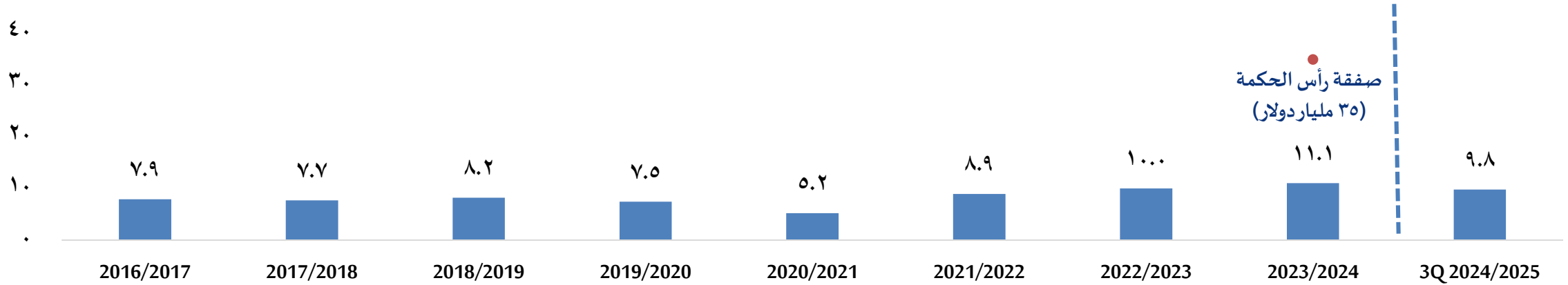


سياسات التأمين والمعاشات

- استصدار قانون للتأمين بما يسمح بتطوير صندوق طوعي للمعاشات الخاصة.
- إصدار قانون التأمين الذي يتيح تطوير ركبة صندوق نزع التقاعد الخاص الطوعي، وإصدار قرار بإنشاء البيئة المؤاتية لتنمية صناديق الدخل الثابت.

تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار)
(خلال الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٧ وحتى الربع الثالث من ٢٠٢٤/٢٠٢٥)



المصدر: البنك المركزي المصري

- شهد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر اتجاهًا تصاعدياً واضحاً خلال معظم الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٧ وحتى الربع الثالث من ٢٠٢٤/٢٠٢٥، باستثناء التراجع الذي حدث بين عامي ٢٠١٨/٢٠١٩ و ٢٠٢٠/٢٠٢١، حيث انخفضت التدفقات من ٨.٢٤ مليار دولار إلى ٥.٢١ مليار دولار، وهو أدنى مستوى في الفترة محل الدراسة.
- بدءاً من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، استعاد المؤشر مساره الصاعد ليسجل ١١.٠٦ مليار دولار في ٢٠٢٤/٢٠٢٣ (بعد استبعاد الأثر الاستثنائي لصفقة رأس الحكمة بقيمة ٣٥ مليار دولار)،
- وبالنظر إلى تسجيل ٩.٨٠ مليار دولار خلال أول ثلاثة أرباع فقط من ٢٠٢٤/٢٠٢٥، فإن المؤشرات ترجّح إمكانية تجاوز مستوى العام السابق بنهاية العام المالي الحالي.

استراتيجية تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (٢٠٢٥-٢٠٣٠)



الهدف الرئيسي: تمكين مصر من الاستفادة الفعّالة من الفرص الناشئة في ظل المشهد العالمي سريع التغير بهدف تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لنمو مستدام، بما يتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠ وأولويات الحكومة الجديدة (٢٠٢٤-٢٠٢٧)

خمسة ركائز لتحفيز الاستثمار إصلاحات جريئة، وتعبئة وتخصيص أفضل للموارد



السياسات والبرامج
القطاعية



الإطار المنظم للاستثمار



الترويج للاستثمار



بيئة تمكين الأعمال



استقرار الاقتصاد الكلي

قطاعات المرحلة الثانية (القطاعات الطموحة)

١. الهيدروجين الأخضر.
٢. الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية.
٣. مراكز البيانات.
٤. المستشفيات والمراكز الطبية.
٥. صناعة السيارات والصناعات المغذية.

قطاعات المرحلة الأولى (الأكثر جاهزية للترويج)

١. خدمات التعهيد والاتصالات.
٢. الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).
٣. الصناعات الكيماوية.
٤. الأعمال الزراعية والتصنيع الغذائي.
٥. الفنادق والمنتجعات السياحية.
٦. صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.
٧. اللوجستيات والنقل.
٨. الصناعات الالكترونية.

المصدر: استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل تحديد القطاعات ذات الأولوية عنصراً أساسياً في استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، تم تحديد القطاعات الفرعية وفقاً لبعدين رئيسيين:

١. الأول هو جاذبية هذه القطاعات للمستثمرين الدوليين،

والذي يُعرف بالجدوى Feasibility من خلال تقييم عوامل مثل حجم السوق، وتكاليف الإنتاج، والبنية التحتية المتاحة

٢. الثاني هو الفوائد المحتملة التي يمكن أن تحققها هذه

الاستثمارات للدولة ويُعرف بالرغبة Desirability من

خلال تقييم عوامل مثل خلق فرص العمل وزيادة

الصادرات، بما يتماشى مع الأهداف التنموية للدولة.



يدعم التنمية الإقليمية والمكانية



يعزز الروابط مع الصناعات المحلية



يخلق وظائف عالية الجودة



التكامل في سلاسل القيمة العالمية



التحول إلى الاقتصاد الأخضر



يعزز الإنتاجية ونقل التكنولوجيا

تنظيم وحوكمة الأعباء المالية غير الضريبية



انطلقت الوزارة في معالجة هذا الملف كأحد أهم محاور تحسين بيئة الاستثمار، عبر مسار إصلاحي على مرحلتين:

المرحلة الأولى:

استهدفت الرسوم والاستقطاعات الدورية الكبرى التي تطبق على جميع الشركات:

صندوق تمويل التدريب والتأهيل: تم إلغاء نسبة ١% من أرباح الشركات والتي كانت تؤول إلي الصندوق واستبدالها بنسبة تبلغ ٠.٢٥% من الحد الأدنى للأجر التأميني، مع إعفاء الشركات التي تنفذ برامج تدريبية معتمدة للعاملين مع إلغاء الأثر الرجعي.

المساهمة التكافلية: تم العرض علي مجلس الوزراء لتعديل الية احتساب نسبة المساهمة التكافلية ليتم احتسابها على أساس صافي الربح بدلاً من إجمالي الإيرادات.

• جاري التوافق على النسبة مع الجهات المعنية.

بما يخفف العبء عن المستثمرين حيث كانت المطالبة بتخفيض تلك المساهمة مطلب رئيسياً وملح لدي مجتمع الاعمال.

المرحلة الثانية:

- لأول مرة، تم تنفيذ حصر شامل لجميع الرسوم ومقابل الخدمات المفروضة على المستثمرين في مختلف مراحل المشروع (التأسيس – التشغيل – التوسع - التخارج) بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية.
- جاري إضافة دفعة اخري من الرسوم ومقابل الخدمات على منصة التراخيص المؤقتة.
- يجري حالياً تحليل وتصنيف هذه البنود لإعادة هيكلتها في منظومة موحدة لحين التكامل مع منصة الكيانات الاقتصادية.

تم الاطلاق الرسمي لمنصة التراخيص المؤقتة بالهيئة العامة للاستثمار في يونيو ٢٠٢٥



المرحلة الأولى



نشر قوائم مختومة وموقعة من الجهات تضم جميع الخدمات والرسوم، لتمكين المستثمر من الاطلاع عليها بشفافية ووضوح



٣٨٩ خدمة ترخيص



٣٩ دليل تراخيص



استكمال تطوير المنصة الرقمية عبر إدراج دفعات جديدة من الخدمات بشكل تدريجي، لضمان التوسع المنهجي وتكامل منظومة تقديم الخدمات للمستثمرين



٤١ جهة حكومية مصدرة للتراخيص



٢٥٠ خدمة يمكن سدادها إلكترونياً



منصة الكيانات الاقتصادية



تضمن إعادة تصميم بيئة الأعمال بحيث تركز على دورة عمل رقمية ومتطورة تغطي احتياجات المستثمرين من خلال منصة واحدة تربط بين مختلف الجهات الحكومية. وتعمل المنصة وفق معايير أداء واضحة، تشمل تقليص الوقت الكلي للحصول على الخدمات، وخفض التكلفة الإجمالية، إضافةً إلى توفير قنوات فعّالة لتقديم الشكاوى والتظلمات ومتابعتها، فضلاً عن إتاحة البيانات والمعلومات اللازمة لبدء الأعمال وإدارتها بكفاءة.



خدمات رقمية تغطي جميع
مراحل دورة حياة الأعمال من
نقطة موحدة، وتشمل كافة
الأنشطة الاقتصادية



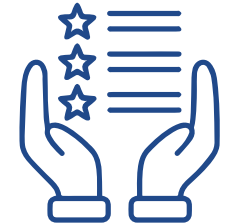
تطبيق مبدأ «ترخيص واحد
- رسم واحد»



تقليص المعاملات الورقية



قائمة شاملة
ومبسطة للخدمات

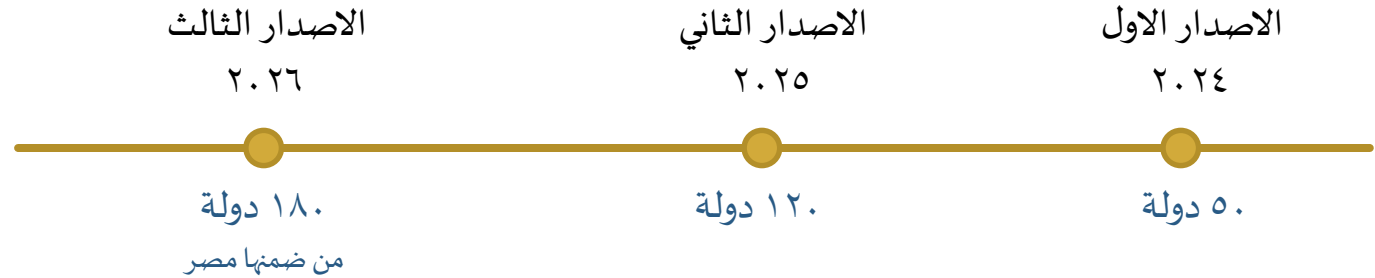
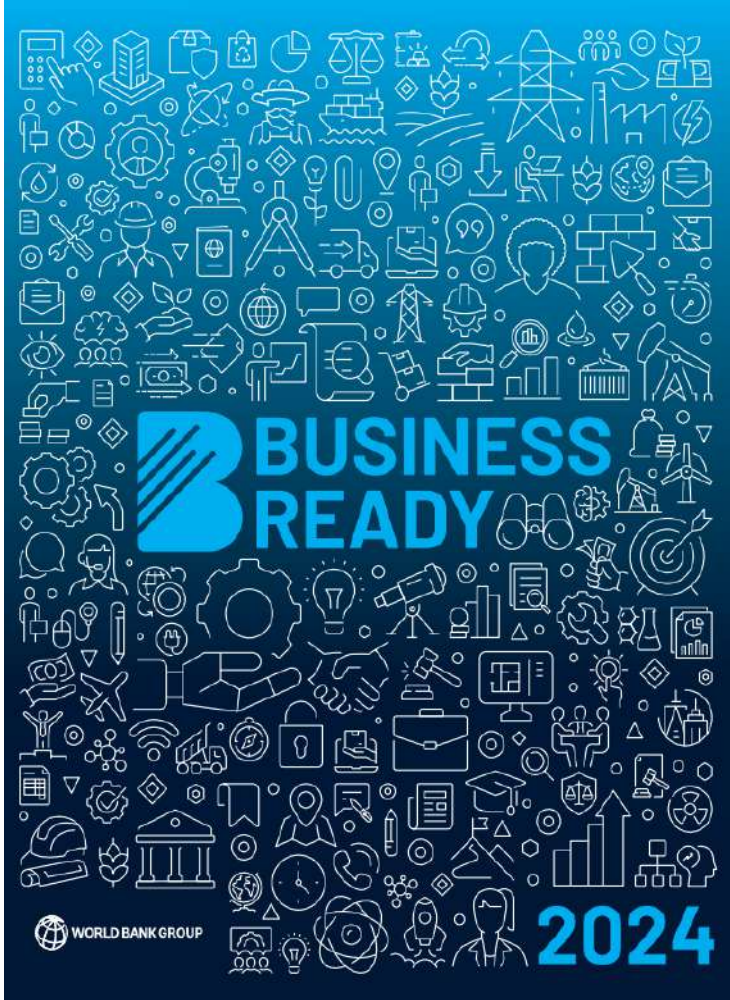


إعادة تصميم وتبسيط
الإجراءات الخاصة بكافة
الأنشطة والتراخيص
المتخصصة

تقرير جاهزية بيئة الأعمال (Business-Ready)



في إطار استعداد مصر للانضمام للتقرير، قامت الحكومة المصرية بعقد مشاورات مع القطاع الخاص والجهات الوطنية حول الإطار التنظيمي ومدى توافر وجودة الخدمات العامة والكفاءة التشغيلية في تقديم الخدمات، وستُستخدم التوصيات الصادرة عن هذا الجهد لدعم تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، بما يتكامل مع رؤية مصر ٢٠٣٠، ويُعزز من جذب الاستثمارات وتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية.



تقرير جاهزية بيئة الأعمال (Business-Ready)



يعتمد التقرير في رصد سهولة أداء الأعمال على ثلاثة ركائز أساسية:

- ١ الإطار التشريعي والتنظيمي
- ٢ توفر وجودة الخدمات العامة (التحول الرقمي)
- ٣ الكفاءة التشغيلية (الوقت، التكلفة)

١٠ خلال ١٠ موضوعات تتضمن دورة حياة الشركات:

تأسيس الشركة:
الدخول للأعمال | موقع الشركة



تشغيل وتوسيع الشركة

المنافسة في السوق | العمالة | الخدمات المالية | التجارة الدولية | الضرائب | تسوية المنازعات | خدمات المرافق العامة



إغلاق الشركة:
إعسار للأعمال



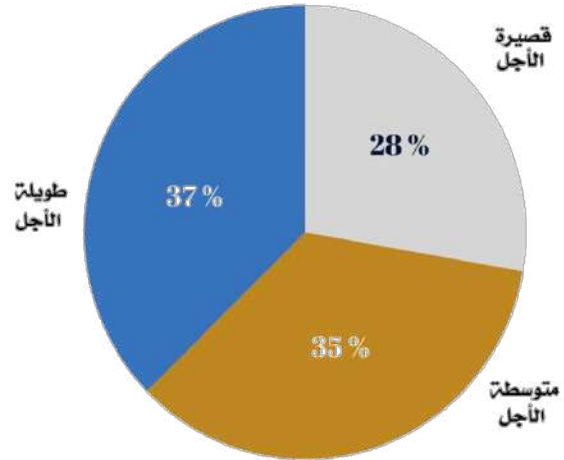
الجهود المبذولة استعدادًا لانضمام مصر لتقرير "جاهزية الأعمال "بناء على تكليفات السيد رئيس الجمهورية"

- تحليل منهجية التقرير وترجمة الاستبيانات (١٩٤٥ سؤالاً) وتوزيعها على مجموعات عمل متخصصة من الجهات المعنية بموضوعات التقرير العشرة.
- على مدار الخمسة أشهر الماضية منذ تشكيل اللجنة الوطنية المعنية بالاستعداد المسبق لانضمام مصر في التقرير تم عقد (٣٥) اجتماع شملت (اللجنة الوطنية - الامانة الفنية - مجموعات العمل التخصصية في الموضوعات العشرة - البنك الدولي) وتم الانتهاء من:
 - إعداد مصفوفة التحديات التي تم رصدها في كل موضوع من موضوعات تقرير جاهزية الأعمال العشرة من واقع إجابات الجهات على الاستبيانات والنقاشات الفنية.
 - إعداد مصفوفة الإصلاحات المقترحة، استنادًا إلى التحديات التي تم رصدها ومراجعتها مع ممثلي الجهات وممثلي خبراء القطاع الخاص ضمن مجموعات العمل المتخصصة.
 - إعداد النموذج الاسترشادي لإجابات أسئلة الاستبيانات والأدلة الداعمة لها.
- يعقب ذلك فتح حوار تشاركي مع مجتمع الأعمال بشأن تلك الإصلاحات في كل موضوع من موضوعات التقرير العشرة ثم إقرارها من مجلس الوزراء والبدء في تنفيذها.



الإصلاحات وفقاً للأطر الزمنية

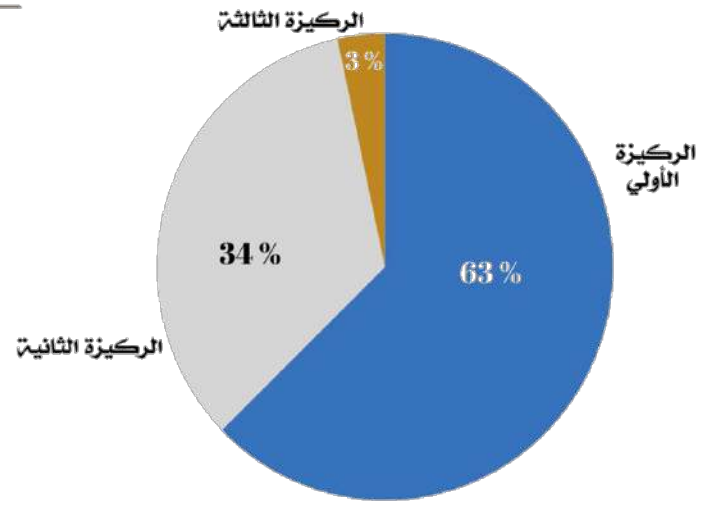
58	قصيرة الأجل
73	متوسطة الأجل
78	طويلة الأجل
209	



- 37% من الإصلاحات طويلة الأجل (أكثر من 9 أشهر)
- 35% من الإصلاحات متوسطة الأجل (6-9 أشهر)
- 28% من الإصلاحات قصيرة الأجل (أقل من 6 أشهر)

الإصلاحات وفقاً للركائز الرئيسية

131	الركيزة الأولى
71	الركيزة الثانية
7	الركيزة الثالثة
209	



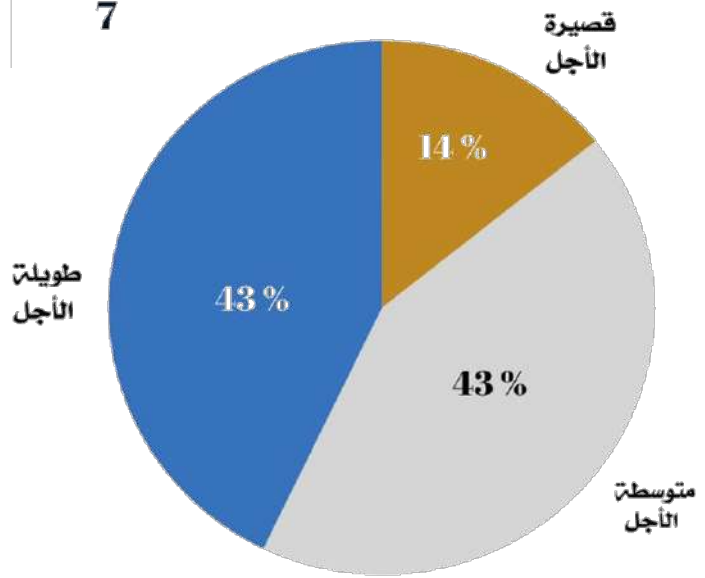
- 63% من الإصلاحات خاصة بالركيزة الأولى (الإطار التشريعي)
- 34% من الإصلاحات خاصة بالركيزة الثانية (جودة الخدمات الرقمية وشفافية البيانات)
- 3% من الإصلاحات خاصة بالركيزة الثالثة (الكفاءة التشغيلية)



الإصلاحات وفقاً للركيزة الثالثة

1	صغيرة الأجل	■
3	متوسطة الأجل	■
3	طويلة الأجل	■

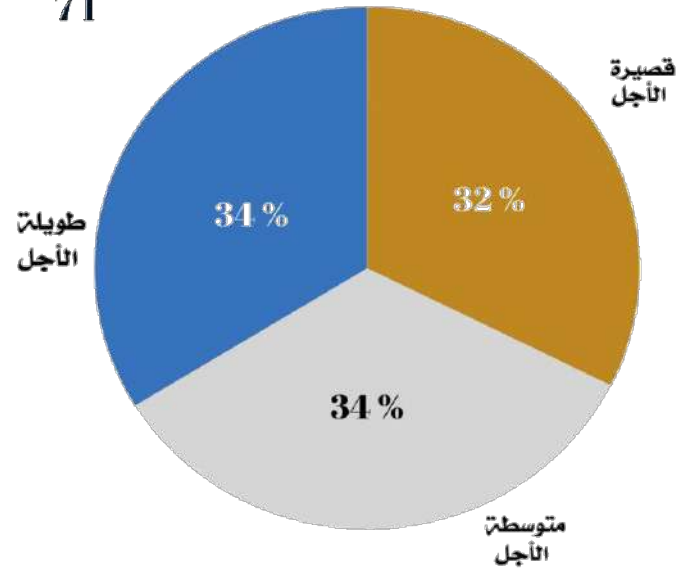
7



الإصلاحات وفقاً للركيزة الثانية

23	قصيرة الأجل	■
24	متوسطة الأجل	■
24	طويلة الأجل	■

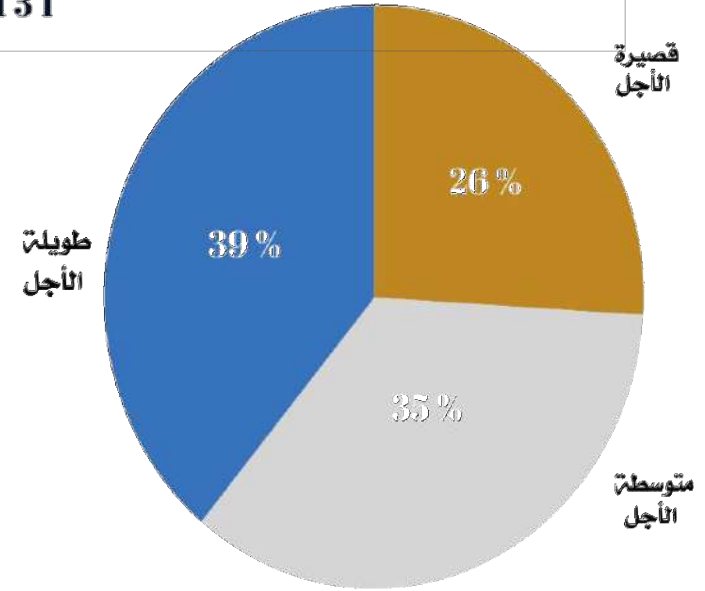
71



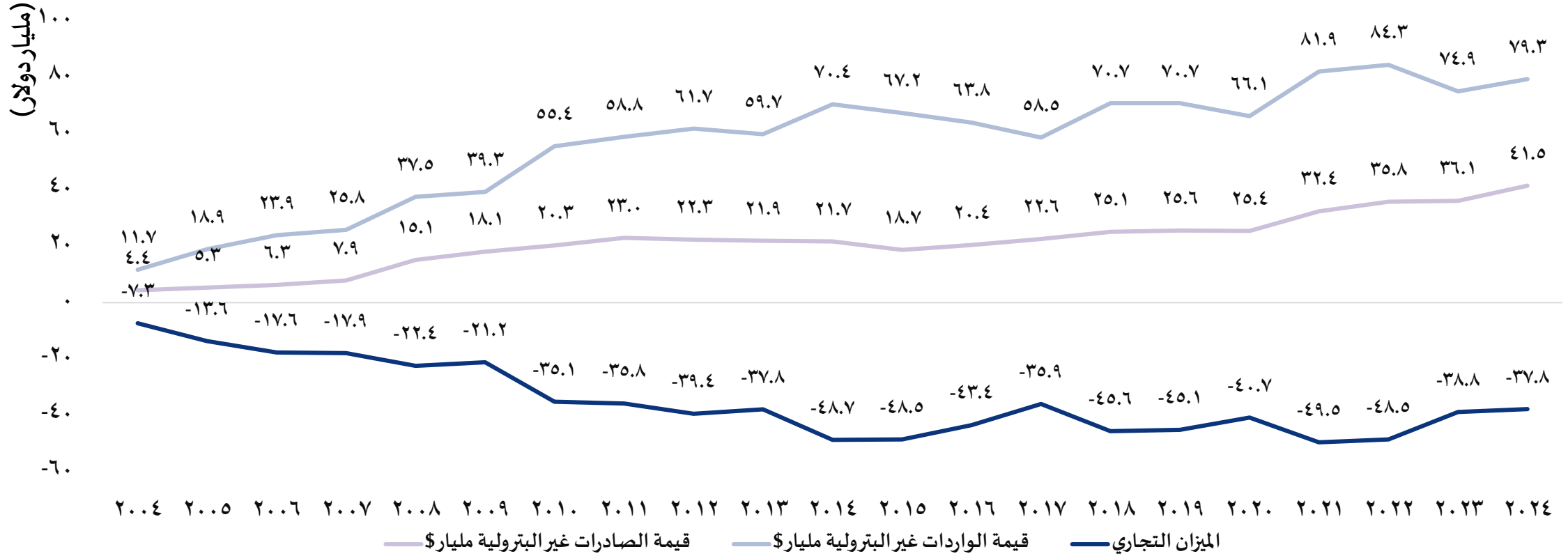
الإصلاحات وفقاً للركيزة الأولى

34	قصيرة الأجل	■
46	متوسطة الأجل	■
51	طويلة الأجل	■

131



الميزان التجاري لمصر



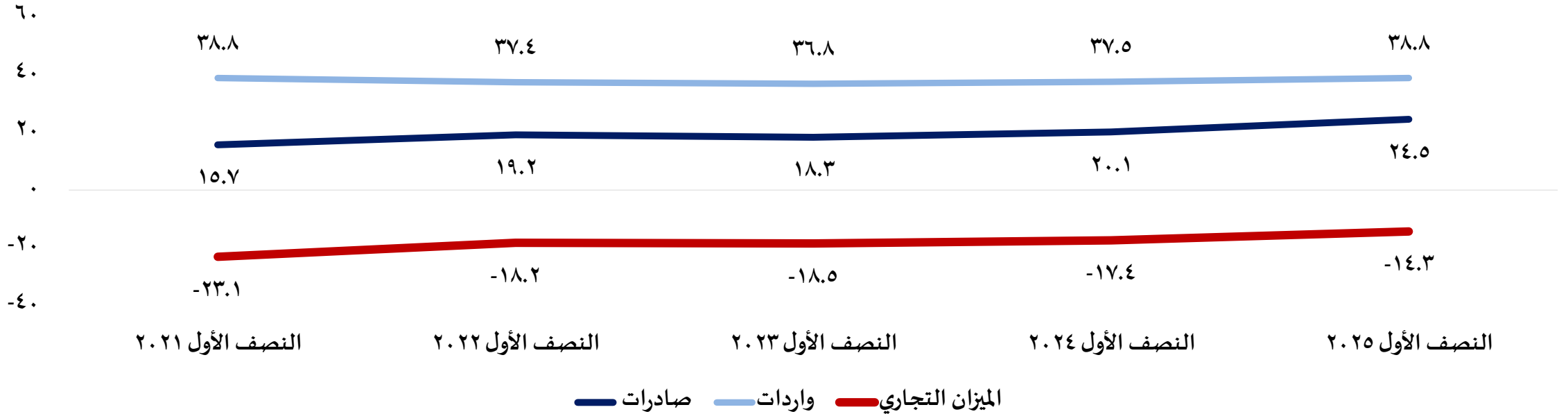
المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

- رغم التحسن النسبي، لا يزال العجز التجاري يمثل عبئًا كبيرًا.
- الاتجاه الإيجابي للصادرات منذ ٢٠٢٠ يمكن البناء عليه لتحقيق توازن تجاري مستدام.

الميزان التجاري لمصر



مقارنة النصف الأول من عام ٢٠٢٥ بنفس الفترة الزمنية من الأعوام السابقة



المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

- تحسن ملحوظ في الأداء التجاري خاصة من جانب الصادرات خلال الفترة النصف الأول من عام ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥ بمعدل نمو ٥٦% بزيادة حوالي ٩ مليار دولار.
- استمرار هذا الاتجاه يعزز من فرص تقليص العجز التجاري مستقبلاً.
- رغم استقرار الواردات، فإن زيادة الصادرات هي العامل الأبرز في تحسين الميزان التجاري.



١- الاستثمار والتجارة لخفض عجز الميزان التجاري

ربط الاستثمار بالتجارة يُعد مدخلاً رئيسياً لمعالجة عجز الميزان التجاري، من خلال توجيه الاقتصاد نحو التصدير، وتعزيز القاعدة الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية

أدوات التنفيذ

أسس السياسة التجارية

تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية لفتح الأسواق وتأمين سلاسل الإمداد بأسعار وشروط تفضيلية.

خفض العجز في الميزان من خلال تعظيم الصادرات وتعميق الصناعة المحلية، دون اللجوء إلى قيود تعرقل الاستيراد أو الإنتاج.

تحقيق مواءمة مؤسسية بين سياسات الاستثمار والتجارة ضمن إطار تكاملي داعم للنمو الإنتاجي (هيكلية - دمج).

اعتماد الاستثمار كأداة محورية لتحفيز القدرات الإنتاجية الموجهة للتصدير وتقليص الفجوة التجارية.

جذب وتوجيه الاستثمارات نحو أنشطة صناعية وتصديرية ذات قيمة مضافة.

التحول إلى مركز إقليمي للصناعة والخدمات الموجهة للأسواق الخارجية، بما يعزز مكانة مصر في سلاسل القيمة.



١- الاستثمار والتجارة لخفض عجز الميزان التجاري

أسس السياسة التجارية

حماية الصناعة الوطنية من الممارسات الضارة، من خلال أدوات التجارة المنظمة والالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية

تحفيز الصادرات من خلال خطط تحرك مدروسة نحو الأسواق ذات الأولوية، وبرنامج جديد لرد الأعباء يُحفّز القطاعات الإنتاجية عالية القيمة

التنافسية وتيسير الإجراءات كبديل عن القيود في سياسات التجارة.

أدوات التنفيذ

تعزيز آليات المعالجات التجارية لمواجهة الإغراق والدعم غير المشروع والممارسات غير العادلة في التجارة الدولية

- تفعيل خطط تصديرية موجهة تستند إلى أولويات قطاعية وأسواق مستهدفة (خطة تحرك افريقيا).
- برنامج جديد لرد الأعباء يُحفّز القطاعات ذات القيمة المضافة.

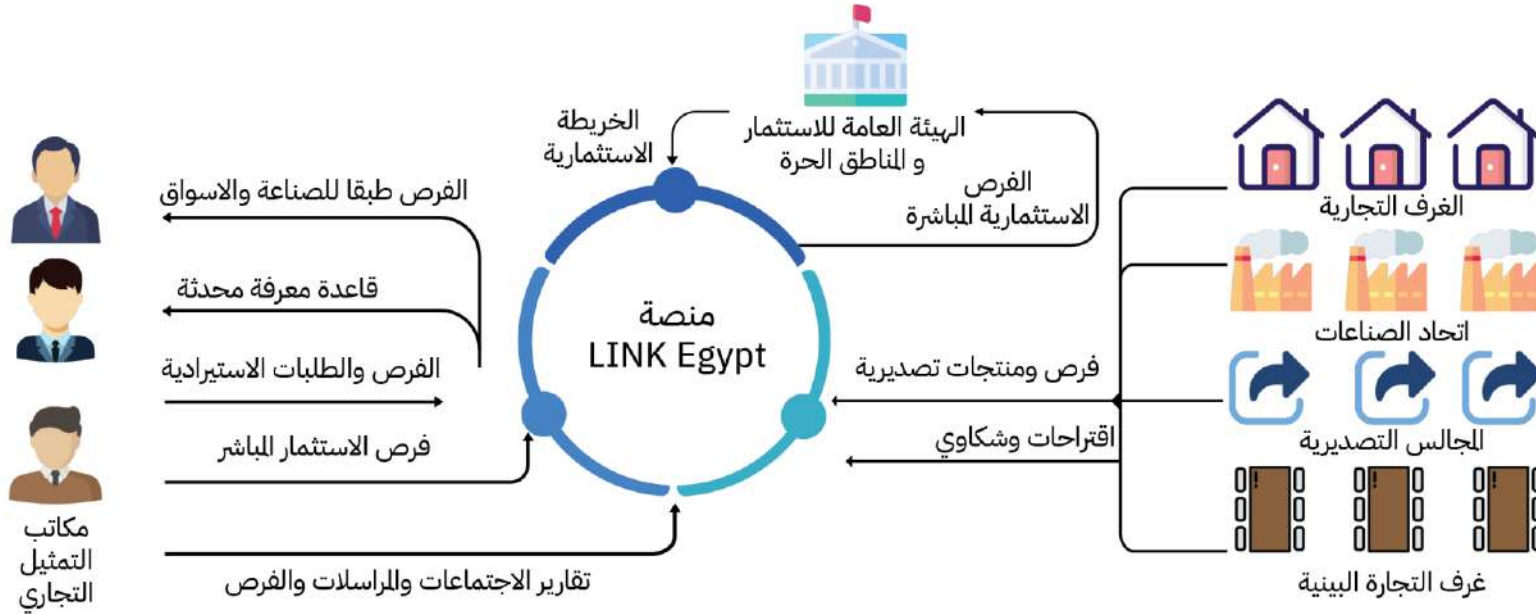
تنفيذ إصلاحات تنظيمية وهيكلية لتحسين مناخ الأعمال وتقليص زمن وتكلفة الإفراج الجمركي، ورفع كفاءة سلاسل التوريد والخدمات المرتبطة بالتجارة.

٤

٥

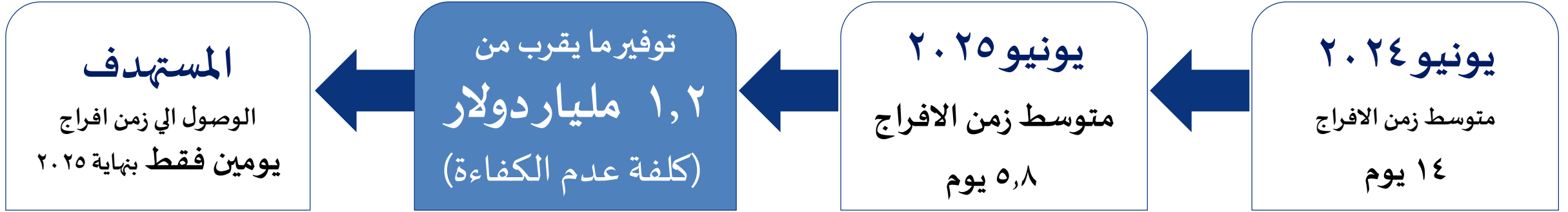
٦

٢- البوابة الرقمية للتجارة الخارجية المصرية



تم اعتماد التصور المبدئي لمنصة "مصر التجارية المتكاملة"، والتي تهدف إلى تعزيز كفاءة منظومة التجارة في مصر. ويتضمن النطاق المقترح للمنصة عدة محاور رئيسية، من أبرزها: إتاحة البيانات والإجراءات المتعلقة بالتجارة بشكل شفاف ومتكامل، وتفعيل دور التمثيل التجاري خارجيا وداخليا، وتشبيك أطراف العرض والطلب بما يعزز التكامل بين المنتجين والمستهلكين. كما تشمل المنصة دعم برامج بناء القدرات البشرية ذات الصلة، وتوفير بيانات وتقارير لحظية تدعم متخذي القرار وتعزز فعالية السياسات التجارية.

٣- الإصلاآ الاجرائي لآفص زمن وتكاليف الافراج الجمركي



تم استمرار عمل الخدمات الجمركية بالعطلات الرسمية وأيام الجمعة ومد ساعات العمل ٣ ساعات إضافية منذ ديسمبر ٢٠٢٤ مما ادي الي مضاعفة ساعات العمل (٧٧٥٠٠ اجراء خلال ٣٩ يوم إجازة).

تنفيذ العديد من الإجراءات المتعلقة بمنظومة الافراج الجمركي (تبسيط القائمة البيضاء - الفحص الظاهري، وغيرهم).

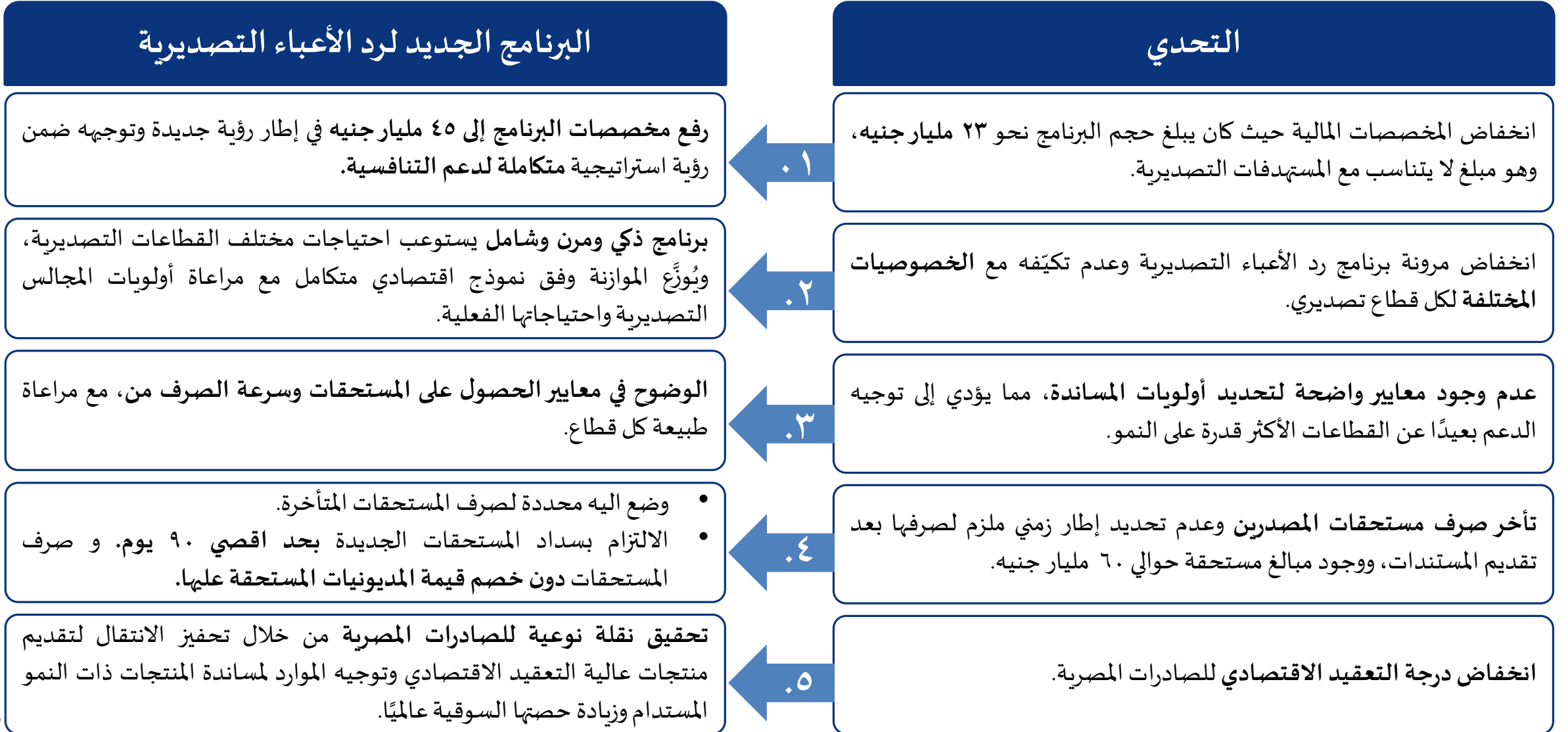
صدور قرار بالاكْتفاء بالفحص المستندي للرسائل التي تم تسجيلها في القوائم البيضاء تمهيدا للتكامل مع منظومة المخاطر المتكاملة.



تطوير منظومة الجمارك وتعزيز إجراءات الرقابة على الصادرات والواردات بعدد (٢٩) إجراء

الإجمالي	وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية	وزارة المالية	البيان
٢٩	١٠	١٩	الإجراءات

٤- تحول جذري في منظومة رد اعباء التصدير

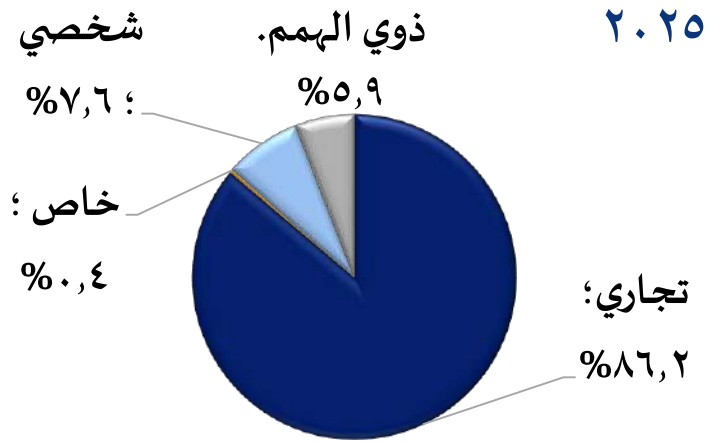




٥- تنظيم سوق السيارات

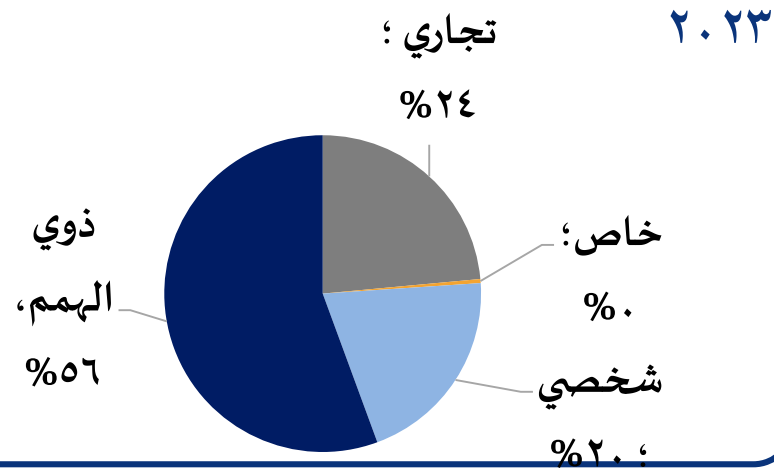
الإجراءات

- ضوابط للاستيراد الشخصي إصدار القرار الوزاري ٢٠٢٤/٣١٩
- أولوية للمصنعين - الوكلاء ثم الموزعين



التحديات

تشوه هيكل واردات السيارات.



هيكل استيراد السيارات تاريخيا في الفترات الطبيعية

- ٧٥٪ للاتجار
- ١٥٪ للاستعمال الشخصي
- ٥٪ لذوي الهمم
- ٥٪ للاستخدام الخاص

١. القضاء على أي تشوهات أو ممارسات ضارة تؤثر على كفاءة السوق.

٢. تعزيز المنافسة العادلة بين جميع الأطراف في السوق (منتج-موزع-وكيل).

٣. توفير سيارات مطابقة للمواصفات مع ضمان مراكز خدمة وقطع غيار أصلية وبأسعار عادلة للمستهلك.

هدف



مثال لمصفوفة الإصلاحات الهيكلية – الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها

الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
	<ul style="list-style-type: none"> توحيد إجراءات الإفراج الجمركي عبر جميع الموانئ وللناطق الجمركية: من خلال إلزام استخدام قاعدة بيانات الأسعار المرجعية (Reference Price Database) عبر نظام التقييم الآلي (Automated Valuation)، لضمان الشفافية وتقليص التقديرات غير الموحدة وتقليل التهرب الجمركي. منح ميزة تقسيط الضريبة الجمركية المستحقة على مستلزمات الإنتاج الواردة للمشروعات الإنتاجية. تحديد نسبة للتسامح في العجز للمشروعات الإنتاجية. تسهيل نظام التخليص للسبق على أن تبدأ بالسلع الواردة بقصد الاتجار. قصر مسئولية ممثلي الأشخاص الاعتبارية عن الجرائم المترتبة عن إدارتهم الفعلية من أجل طمأنة المستثمرين الأجانب. تفعيل خدمة الاستعلام للسبق لبعض عناصر العمليات الجمركية على أن يكون هذا القرار ملزم لمصلحة الجمارك حتى تنتهي مدة صلاحيته. <p>توسيع تطبيق نظام إدارة المخاطر الموحد بما يعزز من كفاءة الفحص الجمركي ويسهم في تسريع الإفراج عن البضائع مع الحفاظ على الرقابة الفعالة</p> <ul style="list-style-type: none"> مراجعة الشروط اللازمة للانضمام لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد بهدف مضاعفة عدد الشركات للنضمة للبرنامج إلى ٥٠٠ شركة. منح ميزة التخليص الجمركي بمقر العميل للشركات للدرجة بالقائمة البيضاء وللنضمة لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد. لتيسير التجارة وتقليل أوقات التخليص الجمركي، يتم توسيع تنفيذ نظام إدارة المخاطر للوحد (URM)، من خلال: <ul style="list-style-type: none"> اللجنة العليا المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣٦ لسنة ٢٠٢٥، والكلفة بالإشراف على تنفيذ النظام وتوجيهه. وتقوم اللجنة بإصدار تقرير تقدم حول مدى التزام الجهات المعنية باستخدام النظام بشكل إلزامي في إجراءات التخليص الجمركي. تسهيل إجراءات التسجيل بالقائمة البيضاء وفقاً للمادة رقم ٩٤ من اللائحة التنفيذية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها، بحيث يسمح بتسجيل الشركات للنتيجة للصدرة إلى مصر، والتي لم يتم رفض أي من رسائلها بالفحص العملي خلال سنة واحدة، بعد أدنى خمس رسائل متتالية. توسيع قائمة المشغلين الاقتصاديين الموثوقين (القائمة البيضاء) الذين لا تخضع بضائعهم للتفتيش الفعلي (السلع الأخضر)، بنسبة ٢٠٪ من العدد الحالي البالغ ٦٥٠ مشغلاً. إدخال واستخدام مسارين جديدين: للسلع اليرتقالي (فحص للمستندات فقط)، والسلع الأزرق (التحقق بعد الإفراج فقط). نشر دليل بالإجراءات الجمركية للواردات والصادرات للمتعاملين بالتنسيق مع الجهات المعنية وتجميع للنشورات الجمركية وتقسيمها حسب رؤوس الموضوعات. تفعيل التواصل مع المتعاملين مع الجمارك عن طريق تفعيل وتحديث خدمة الخط الساخن وتحديد نقاط اتصال مع الجهات المعنية لتسهيل حصول المتعاملين على الخدمات المطلوبة.



الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
	<ul style="list-style-type: none"> تطوير مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تسهل على المستثمرين استكمال إجراءاتهم بسرعة ودقة - إنشاء منصة إلكترونية لخدمات الناطق الاستثمارية. - ميكنة خدمة الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية. - ميكنة خدمة تقييم الحصص العينية. - ميكنة خدمات الإقامات وتراخيص العمل للأجانب - ميكنة خدمات اعتماد فواتير الاستيراد وإصدار شهادات التصدير <p>تعزير التنافسية وضمان تكافؤ الفرص</p> <ul style="list-style-type: none"> تخفيف الأعباء المالية غير الضريبية على المستثمرين والبدء بأبرز الاستقطاعات والالتزامات المالية التي تطبق على جميع الشركات بشكل دوري. تحسين حوكمة الشركات المملوكة للدولة من خلال إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بإنشاء وحدة حوكمة الشركات المملوكة للدولة. لتعزيز مبدأ الحياد التنافسي، استكمال مراجعة أوضاع الشركات المملوكة للدولة من خلال تحديد وإعلان المسار الأنسب لكل منها، سواء بالنقل إلى صندوق مصر السيادي، أو الطرح في البورصة، أو البدء في الإنهاء تدريجية منظمة، وذلك لـ ٦٠ شركة رئيسية. <p>الإصلاحات التنظيمية لتعزيز الاستثمار</p> <ul style="list-style-type: none"> • إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٢٠١٧/٧٢ وتبسيط الإجراءات وتسهيل إصدار/تنفيذ الرخصة الذهبية. <p>تحسين سهولة الاستثمار في مصر وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة</p> <ul style="list-style-type: none"> استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم القطاعات الواعدة ذات الأولوية ولتحسين وتطوير سلاسل القسمة المحلية والدولية. نشر تراجم رسمية باللغة الإنجليزية للتشريعات السارية المتعلقة بالقائمة السلبية للوحدة وللحدثنة باستمرار لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب النصوص الأصلية المتاحة حالياً باللغة العربية. من أجل تحسين الشفافية في بيئة الاستثمار، يتم التحديث للمستمر للقائمة السلبية للوحدة لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى أية قيود جديدة. <p>الإصلاحات الجمركية</p> <ul style="list-style-type: none"> مضاعفة ساعات عمل جميع الجهات القائمة على منظومة الإفراج الجمركي من خلال العمل طوال أيام الأسبوع شاملة العطلات الأسبوعية والإجازات الرسمية حتى الساعة ٦ مساءً. إقرار هامش سماح للفروق في الكميات ضمن مشروعات الإنتاج بالناطق الحرة: يتم ذلك من خلال تعديل تشريعي للمادة ٧٧ من قانون الجمارك، بهدف معالجة الفروقات الطفيفة في المدخلات الإنتاجية للسماح بها وتحسين بيئة الاستثمار في الناطق الحرة.

العناصر الأساسية للتنمية الصناعية في السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

- الإطار الاستراتيجي لتعزيز التنمية الصناعية
- التنمية الصناعية في ضوء رؤية مصر ٢٠٢٠ ، وبرنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ – ٢٠٢٦ / ٢٠٢٧
- الاستراتيجية الوطنية للصناعة (٢٠٢٥ – ٢٠٣٠)
- الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة
- آلية تعديل حدود الكربون (CBAM)
- تحويل مصر إلى مركز إقليمي للنقل واللوجيستيات وتجارة الترانزيت
- محاور الربط بين مصر ودول الجوار الأفريقية
- أهم الإصلاحات المزمع تنفيذها ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية
- المستهدفات الكمية المتعلقة بالتنمية الصناعية

تستند الحكومة إلى الأطر الاستراتيجية الآتية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة...

- قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢
- قانون المالية الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢
- والقوانين ذات الصلة

البرنامج الوطني
للإصلاحات الهيكلية

برنامج عمل الحكومة
(٢٠٢٥/٢٤ – ٢٠٢٧/٢٦)



وثيقة سياسة
ملكية الدولة



الاستراتيجية الوطنية
المتكاملة لتمويل التنمية



الاستراتيجيات
والخطط القطاعية



رؤية مصر ٢٠٣٠

التنمية الصناعية في إطار الحوكمة الاقتصادية



تأتي الاستراتيجية الوطنية للصناعة (٢٠٢٥-٢٠٣٠) تزامناً مع إرساء إطار شامل للحوكمة الاقتصادية، بما يعزز تكامل السياسات القطاعية مع المرجعيات المؤسسية والقانونية. وفي هذا السياق، يُعد قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ وقانون التخطيط العام للدولة رقم ٨١ لسنة ٢٠٢٢ الركيزة الأساسية لتطبيق هذا النهج. ومن هذا المنطلق، تمثل استراتيجية التنمية الصناعية التطبيق العملي لهذا الإطار الحوكمي من خلال تعميق التصنيع المحلي، وزيادة القيمة المضافة، وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية

- الارتقاء بمعايير التصنيع المحلي عن طريق تعزيز الاستفادة من فرص نقل التكنولوجيا من الشركات والجهات الأجنبية العاملة في مصر، وتوطين الصناعة وإنشاء وتطوير المناطق والمجمعات الصناعية، ودعم تطوير سلاسل التوريد
- تعزيز الابتكار من خلال تشجيع الأفكار الجديدة وتقديم حوافز تمويلية لدعم الكفاءات الشابة
- تسهيل إجراءات إصدار التراخيص الصناعية والتحول الرقمي في تقديم الخدمات. علاوة على ذلك، يجب تحقيق التوازن الجغرافي في التنمية الصناعية وعدم إغفال المناطق الحدودية والمحافظات الأكثر احتياجًا، والتحول نحو صناعة مستدامة من خلال خلق صناعات خضراء جديدة تنتج سلعًا وخدمات بيئية.
- توافر بنية تحتية متطورة لتحقيق النهوض بقطاعي الصناعة والتجارة الخارجية من خلال تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات ودعم بناء قاعدة صناعية متطورة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.



- زيادة تنافسية القطاع الصناعي عن طريق تطوير البنية التحتية الصناعية، تحسين بيئة الأعمال، تقديم الحوافز للمصنعين، تعزيز سلاسل الإنتاج المحلية والدولية، دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتحول نحو الصناعة الخضراء.
- التركيز على بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات، عبر برنامجين فرعيين هما (١) تعزيز تنافسية القطاع الصناعي، و(٢) رفع القدرة التنافسية للصادرات المصرية، ضمن منظومة تضم أكثر من ٢٠ آلية تنفيذ و١٠٠ مؤشر أداء.
- تطوير بيئة الأعمال، دعم المشروعات الصغيرة، إنشاء حاضنات تكنولوجية، التوسع في مصانع الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر، إنشاء تجمعات صناعية، وبرامج تدريب لتطبيق المواصفات القياسية.
- رفع القدرة التصديرية لمصر من خلال تطوير البنية التحتية للجودة، اعتماد جهات التقييم، تنوع الأسواق، تحسين جودة المنتجات الوطنية، تقديم حوافز للمصدرين، دعم برنامج رد أعباء الصادرات، التوسع في الترويج عبر المنصة الإلكترونية الوطنية والمعارض الخارجية، مع أولوية خاصة للأسواق الأفريقية.
- دعم زيادة الأعمال والابتكار وتسويق المنتجات المبتكرة، تطوير المناهج التدريبية المتخصصة، تبسيط إجراءات الاستثمار الصناعي (التراخيص، السجلات، شهادات المكون المحلي، المساندة التصديرية، والتخفيضات الجمركية).





الرؤية الاستراتيجية

أن تصبح مصر مركزاً إقليمياً للتصنيع المستدام والمرن والتجارة الدولية والتصدير لمناطق العالم المختلفة يعتمد على حسن استغلال الموارد وتعزيز الابتكار والتحول التكنولوجي الصناعي

ترتكز الاستراتيجية على تدعيم الشركات الكبيرة لجذب الاستثمارات وزيادة معدلات التشغيل، بالتوازي مع الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف تعميق التصنيع المحلي وتوفير مستلزمات الإنتاج.

لتمكين الدولة المصرية من الآتي :

- استعادة مكانة مصر الدولية في الصناعات التاريخية التي تميزت فيها مصر على مدى عقود طويلة.
- توطين بعض الصناعات الحديثة، والتي تتميز بارتفاع القيمة المضافة والمحتوي التكنولوجي
- توسيع قاعدة الصناعات الخضراء والصناعات الصديقة للبيئة كأحد الخطوات الرئيسية للاستدامة
- توسيع نطاق الصادرات المصرية كماً ونوعاً من خلال تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية التي أبرمتها مصر مع العديد من مناطق ودول العالم الهامة.

المحاور الاستراتيجية



تنقسم الإستراتيجية إلى (٧) محاور رئيسية، وهم كالتالي:

التيسير الاقتصادي
وتعزيز مناخ الأعمال

تعميق التصنيع المحلي
وتنمية الموردين
(المشروعات الصغيرة والمتوسطة)

التعليم والتدريب
والتطور التكنولوجي

المرافق الصناعية
وتطوير البنية التحتية

تعزيز الوصول
إلى الأسواق الخارجية

التنمية المستدامة الخضراء

الدعم والشمول المالي للشركات

مصادر واستراتيجيات تم الاعتماد عليها



لاعداد الاستراتيجية تم مراجعة العديد من الاستراتيجيات والدراسات وأوراق العمل، والتي صدرت عن العديد من الجهات بما يشمل :

01 الرؤى والاستراتيجيات الوطنية



الاستراتيجيات القطاعية من
المؤسسات الدولية



الثورة الصناعية الرابعة
والتطور الرقمي



الطاقة والطاقة الجديدة
والمتجددة



توطين صناعة السيارات



الهيدروجين الأخضر



استراتيجية البنك
الدولي



استراتيجية الاستثمار
الأجنبي المباشر



برنامج عمل الحكومة



رؤية مصر ٢٠٣٠

02 أوراق العمل

أوراق سياسات ودراسات



مستند الشراكة



استقصاء مجتمع الأعمال حول
تحديات الصادرات



مخرجات مؤتمر المناخ



تقرير لجنة مصر تستطيع بالصناعة



ملف تعميق التصنيع المحلي



وثيقة الإصلاحات الهيكلية

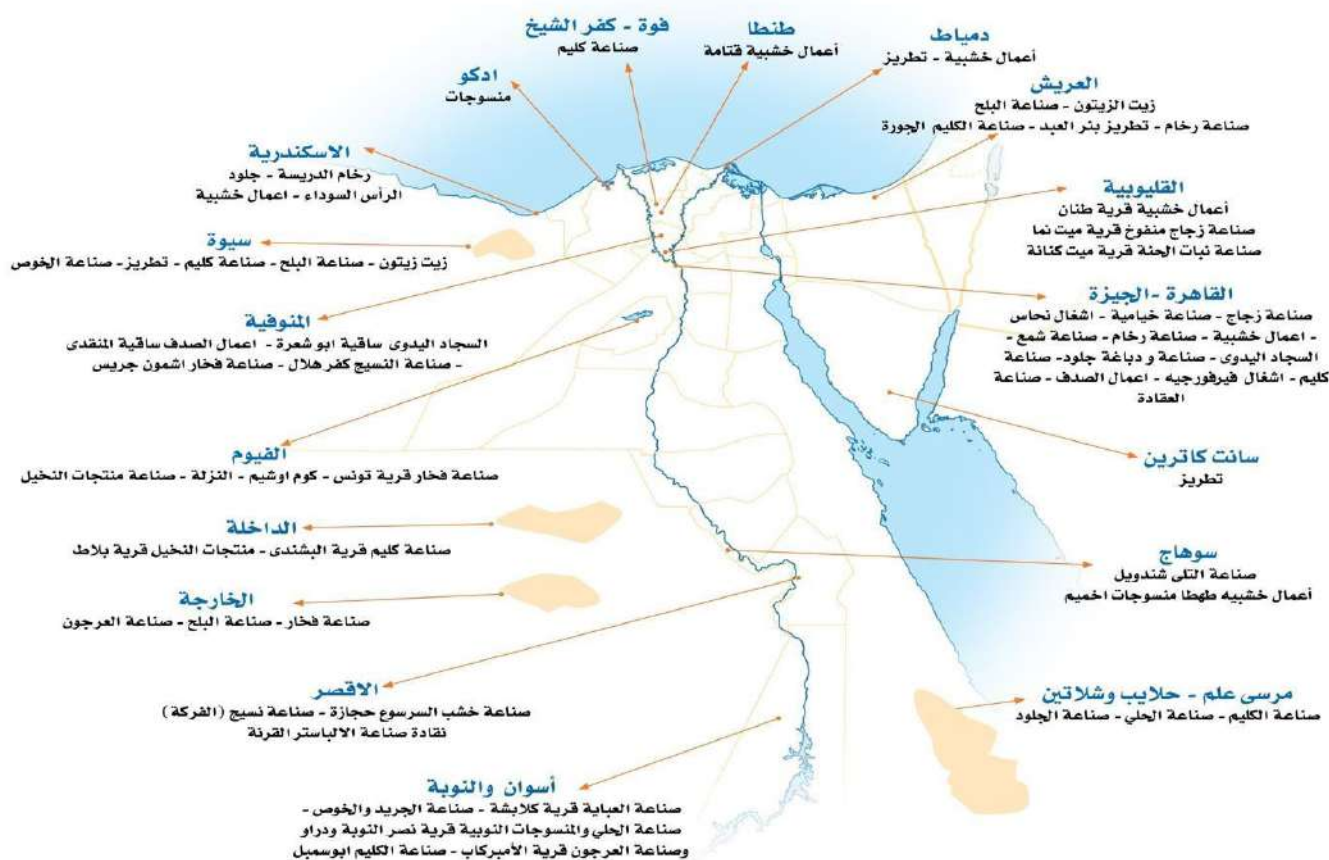


مقومات الصناعة في مصر

يتمتع القطاع الصناعي في مصر بالعديد من مقومات وعوامل جذب تميزها عن باقي مناطق العالم ، وتُعد تلك المقومات عوامل جذب طبيعية في حد ذاتها للاستثمار الصناعي ، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل والتي تعد مصادر قوة وتنافسية عالية للصناعة المصرية وتتضمن ما يلي :

حجم السوق	تكاليف الانتاج	تغيير هيكل كامل	البنية التحتية	تنوع الموارد	مركز إقليمي وموقع استراتيجي
حجم طلب كبير من تعداد سكان هو الأكبر في الشرق الاوسط سوق متعدد الشرائح العمرية ويميل إلى الشباب قوة عمل كبيرة تتيح تنوع مستويات الدخل	تكلفة عناصر إنتاج تنافسية للغاية أجور تنافسية - اسعار طاقة ومياه تنافسية للغاية - تكاليف نقل داخلي ومواصلات تنافسية للغاية . تكاليف استثمارية بشكل عام تنافسية	تغيير كامل للسياسات المالية والنقدية تنوع حوافز وضمانات الاستثمار التحول لدور الحكومة إلى الرقابي وليس التنافسي برنامج اصلاحات هيكلية متكامل	بنية تحتية من طرق ومواصلات والمناطق اللوجستية محدث ومتطورة موانئ ومطارات تغطي كافة مناطق الجمهورية مناطق استثمار حرة ومناطق اقتصادية أمن كامل للإقامة والتنقل بحرية	تنوع الموارد الطبيعية (زراعية وتعدينية وطاقة متجددة) تنوع الهيكل الصناعي والقاعدة التصنيعية قوة بشرية كبيرة ومتوفرة لكافة الصناعات	موقع مميز لحركة التجارة العالمية كمحور لربط ممرات التجارة العالمية بعضها ببعض اتفاقيات تجارة حرة تجعل مصر منفذ السوق الاتحاد الأوروبي و افريقيا والمنطقة العربية

خريطة التجمعات الصناعية والحرفية (مقسمة بالمحافظات)



التجمع الصناعي هو تنظيم

اقتصادي يضم مجموعة من

الوحدات الصناعية الإنتاجية أو

الورش الإنتاجية الصغيرة ومتناهية

الصغر، تعمل في نطاق جغرافي واحد

أو تنتشر في الجمهورية

وفي قطاع صناعي مستهدف

الصناعات في القرى المنتجة



أمثلة لبعض القرى المنتجة :

الصناعات اليدوية



■ قرية شبرا ملس بمدينة زفتى بالغربية قلعة صناعة الكتان في مصر والشرق الأوسط

النباتات الطبية والعطرية



■ قرية ساقية أبو شعرة بمدينة أشمون بالمنوفية المشهورة بالسجاد اليدوي

التركيب والملابس الجاهزة



■ قرية سلامون القماش بمدينة المنصورة بالدقهلية المشهورة بصناعة المنسوجات والتركيب والملابس الجاهزة

الياسمين



■ قرية شبرا بلولة بمدينة قطور بالغربية والتي تنتج ثلث إنتاج العالم من الياسمين

الصناعات الواعدة المستهدفة

قامت وزارة الصناعة بتحديد (٢٨) صناعة وفرصة استثمارية واعدة لجذب الاستثمارات بهدف تعميق التصنيع المحلي، سد احتياجات السوق، الحد من الواردات، مع الأخذ في الاعتبار المحددات الآتية :

تفقد مصانع الملابس
الجاهزة والمنسوجات



تفقد ٦ مصانع متخصصة
في درفلة وجلفنة وطلاء
ألواح الصلب المسطح
بمدينة العاشر من رمضان



تفقد مدينة الجلود
بالروبيكي



١- كثافة العمالة : الصناعات التي تستوعب أعدادًا كبيرة من العمالة وتوفر فرص عمل مباشرة .

٢- انخفاض كثافة الطاقة : الصناعات ذات الاستهلاك المحدود للطاقة مقارنة بالقيمة المضافة .

٣- توافر التكنولوجيا : الصناعات التي تتوفر لها تكنولوجيا إنتاج قابلة للتوطين والتطوير .

٤- تعميق التصنيع المحلي : الصناعات التي تعتمد على خامات محلية وتزيد من القيمة المضافة .



الصناعات الواعدة المستهدفة

الصناعات والفرص الاستثمارية الواعدة

السيارات الكهربائية	المحولات الكهربائية	مكونات محطات الطاقة الشمسية
صناعة إطارات السيارات	مولدات كهربائية	مكونات محطات التحلية والمعالجة (أغشية - ظلمبات)
صناعة بطاريات السيارات (كهرباء - بنزين)	المحركات الكهربائية	مكونات محطات طاقة الرياح
زجاج السيارات	المصاعد والسلالم الكهربائية	آلات وأجهزة الترشيح وتنقية المياه
أنظمة صوتيات وبصريات	لوحات التحكم والتوزيع الكهربائية	ظلمبات الأعماق الغاطسة لرفع المياه
ألومنيوم (قطاعات - ورق فويل - ألواح - كلالادينج)	الأدوات الكهربائية (المفاتيح - قواعد - الإنارة - البر ايز - الترانسات - الفيوزات - السويتش)	مواتيررفع المياه العملاقة والصغيرة (المضخات)
ألبان الأطفال	تشيلر للتكييف المركزي	الصودا آش
الصناعات الغذائية	مواتيرالأجهزة المنزلية (ثلاجة - غسالة - تكييف - وغيرهم)	البولي فينيل كلورايد PVC
الصناعات الجلدية	تصنيع مواسير وأنابيب غير ملحومة	البوليستر
		صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات

الصناعات المستقبلية (غير كثيفة استهلاك الطاقة)



السيارات
الكهربائية
والصناعات
المغذية لها



أجهزة الاتصال والشبكات
والأنظمة الداعمة لها



الأجهزة الطبية



الأجهزة والمعدات الزراعية
العادية والذاتية



الهندسة الجينية
والأمصال



الطابعات ثلاثية
الأبعاد



الروبوتات
الصناعية



الطاقة الجديدة
والمتجددة والصناعات
المغذية لها



الأنظمة الذكية
والامتة للصناعة والمنازل
الذكية



النسيج التقني
Technical Textile



الروبوتات
الخاصة بالرعاية
الصحية والاجتماعية



الطائرات
بدون طيار



خطوط التعبئة
والتغليف



الطائرات
الكهربائية
وأنظمتها الداعمة



الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة

١. تعميق الصناعة المحلية من خلال إنشاء مصانع جديدة لتوفير جزء من احتياجات السوق المحلي ومستلزمات الإنتاج المستوردة من خلال جذب المستثمرين (المصريين / الأجانب).

٢. زيادة القاعدة الصناعية بغرض زيادة الصادرات وخاصة الصناعات التي تعتمد على المواد والخامات الأولية الموجودة بالفعل بالسوق المحلي أو التي تتوافر تكنولوجيا إنتاجها.

٣. البدء الفوري لإعادة تشغيل ومساعدة المصانع المتوقفة أو المغلقة ومساعدة المصانع المتعثرة الجاري إنشاؤها لاستكمال الإنشاءات وتجهيزها بالمعدات وتشغيلها.

٤. الاهتمام بتحسين جودة المنتجات المصرية للمنافسة بالسوق المحلي أو التصدير للسوق العالمي.

٥. التوظيف من أجل الإنتاج بما يساهم في خفض معدلات البطالة ورفع مستوى المعيشة للأسر المصرية.

٦. الاهتمام بتدريب وتأهيل القوى البشرية والعمالة الفنية من خلال الجهات التدريبية التابعة لوزارة الصناعة بالإضافة إلى المراكز البحثية والجامعات المصرية.

٧. مواكبة الاتجاهات الحديثة في الصناعة ونظم التحول الرقمي والتوسع في الصناعات الخضراء.

تم تشكيل المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠٢٤، برئاسة نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل وعضوية عدد من الوزارات والجهات المعنية، بهدف متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية، بما يعكس التوجه نحو التكامل المؤسسي والتنسيق الفعال في تنفيذ أولويات الدولة الصناعية.

٧

محاور

رئيسية

الموقف التنفيذي للخطة العاجلة للنهوض بالصناعة

القطاع الصناعي المصري يشهد تطوراً نوعياً في شتى المجالات



إعادة تشغيل

١٢٣٥

مصنعاً متعثراً

توفير أكثر من

٢٣٠

ألف فرصة عمل جديدة

تشغيل

٦٠٠٩

مصنع جديد



إصدار

٦٠٠٩

رخصة تشغيل جديدة

إصدار

٢٣١١

رخصة بناء

(جديدة وتعديل بالإضافة)

تخصيص

٢٥٧٩

قطعة أرض صناعية

إصدار
سجلاً صناعياً دائماً

٤٣٢٩

سجلاً صناعياً مشروطاً (محدد المدة)

٥٦٠٧

معاينة ومتابعة أوضاع ٦٦٧٤ مصنعاً في ٢٥ محافظة لتقديم الدعم دون أن يسفر ذلك عن غلق أي مصنع

آلية تعديل حدود الكربون (CBAM)

- CBAM أداة رئيسية للاتحاد الأوروبي لتحقيق الحياد الكربوني بحلول ٢٠٥٠، عبر خفض الانبعاثات ٥٥% بحلول ٢٠٣٠ و ٩٠% بحلول ٢٠٤٠.
- تهدف لمنع تسرب الكربون "Carbon leakage" وهو مصطلح دارج (هدفه نقل الصناعات كثيفة الانبعاثات إلى دول بمعايير بيئية ضعيفة).
- الفترة الإنتقالية حتى ديسمبر ٢٠٢٥، على أن تطبق الرسوم الكربونية فعلياً عام ٢٠٢٦.
- تُلزم المصدرين للاتحاد الأوروبي بدفع تكلفة الكربون في منتجاتهم، مع خصم ما دفع في بلد المنشأ.

٣) الشراكات الدولية والبرامج	٢) الاستجابة الوطنية	١) التأثير على مصر
<ul style="list-style-type: none">■ برنامج الصناعة الخضراء المستدامة (٢٧١ مليون يورو):<ul style="list-style-type: none">○ تمويل مشروعات الحد من التلوث، إزالة الكربون، وتطبيق الاقتصاد الدائري.○ ممول عبر: قرض من بنك الاستثمار الأوروبي (١٣٥ مليون يورو)، منحة الاتحاد الأوروبي (٣٠ مليون يورو)، قرض الوكالة الفرنسية للتنمية (٤٥ مليون يورو)، ومساهمات محلية.■ التعاون الألماني (GIZ): دراسة تحليلية حول مخاطر CBAM على صادرات الأسمدة والمعادن.■ آلية المساعدة الفنية وتبادل المعلومات الأوربية TAIEX: وهي دعم فني وتبادل خبرات مع وزارة الصناعة والجهات المصرية.■ الاتحاد الأوروبي أبدى استعداداً لدعم قطاعات غير مشمولة حالياً بالآلية.	<ul style="list-style-type: none">■ تشكيل لجنة وزارية رفيعة المستوى، وإنشاء أمانة تنفيذية وطنية لتنفيذ خطة عمل تشمل خفض الانبعاثات (Scope 1-3).■ انضمام مصر للجنة خبراء CBAM.■ المجلس الوطني للإعتماد EGAC وهو أول جهة عربية وأفريقية معترف بها أوروبياً في إزالة الكربون.■ اعتماد هيئات التحقق البيئي (الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات GOEIC – الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة EOS – شركة إعتدال السلامة العامة TUV Nord).■ إطلاق بورصة المناخ المصرية the Egyptian climate exchange (EGCX) لتداول خفض الانبعاثات الكربونية الطوعية والمنتجات البيئية الأخرى.■ قرار البنك المركزي (يونيو ٢٠٢٥) يلزم البنوك بتقارير نصف سنوية عن عملاء القطاعات المتأثرة (ابتداءً من ٢٠٢٦).	<ul style="list-style-type: none">■ تشمل الآلية نحو ٢٠% من الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي (الألمنيوم، الحديد والصلب، الأسمدة، الأسمدة، الكهرباء، الهيدروجين).■ تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الشركات المصرية ستتحمل أعباء سنوية تقارب ٣١٧ مليون دولار، أي ما يعادل نحو ١٠% كرسوم إضافية على الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي.■ تقديرات البنك الدولي : انخفاض الدخل الحقيقي لمصر بنسبة ٠,٦% ، ومصر من أكثر الدول تعرضاً وفق المؤشر الصادر عن البنك الدولي لقياس مدى تأثر الدول بآلية CBAM (CBAM Exposure Index).

الموقف التنفيذي لآلية تعديل حدود الكربون CBAM



- ١- استمرار الغطاء السياسي من خلال وزارة الخارجية المصرية، وخاصة الاعتراض على الإجراءات أحادية الجانب ، بالتنسيق مع الدول الأفريقية والآسيوية واللاتينية، في كافة المحافل الدولية.
- ٢- انعقاد اجتماعات شهرية للأمانة الفنية للمجموعة الوزارية مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والجهات الرقابية والأمنية، وقد تم عقد **١١ اجتماع** للأمانة الفنية حتى الآن .
- ٣- متابعة الإجراءات المتأخرة وتقديم تقرير شهري بذلك .
- ٤- حصول مصر على عضوية مراقب في اللجنة الأوروبية لمتابعة مستجدات آلية CBAM.
- ٥- حصول المجلس الوطني للاعتماد على اعتراف جهة الاعتماد الأوروبية كأول جهة اعتماد مصرية وعربية وأفريقية تمنح شهادات اعتماد لجهات التحقق والمصادقة المصرية، مما يزيد من تنافسية الشركات المصرية الحاصلة على شهادات.
- ٦- حصول عدد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص على اعتماد المجلس الوطني للاعتماد مثل هيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وهيئة المواصفات، وجامعة هليوبوليس وغيرها، **(مع أهمية التأكد من تسجيلها بالجهات الدولية مثل Vera)**.
- ٧- التنسيق مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية لدراسة الأسواق البديلة للمنتجات التي تخضع لمراقبة الآلية CBAM ، والتنسيق مع القطاع الخاص في شأن نتائج هذه الدراسة.
- ٨- صدور دليل للمصدرين للتعريف بآلية CBAM، والمستجدات التي يعلنها تباعاً الاتحاد الأوروبي.

الموقف التنفيذي لآلية تعديل حدود الكربون CBAM



- ٩- عقد عدد من ورش العمل بالتنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص، لتعريف الشركات بالآلية.
- ١٠- حصر المنشآت الصناعية / التصديرية المرتبطة بالقطاعات ذات الأولوية بالآلية، لمساندتها تمويلياً وتدريبياً لخفض الانبعاثات الكربونية.
- ١١- البدء في عقد الاجتماعات القطاعية التخصصية (**الحديد والصلب** – **الألومنيوم** – **الأسمنت** – **الأسمدة**) بهدف التواصل المباشر مع الشركات بالقطاعات الأربعة للآلية لحصر الموقف الحالي للانبعاثات والتحديات والاحتياجات التدريبية والتمويلية.
- ١٢- التنسيق مع وزارة البيئة ومركز معلومات مجلس الوزراء بشأن إعداد الخطط القطاعية لخفض الكربون.
- ١٣- التنسيق المستمر مع وزارة التعاون الدولي لإيجاد مصادر التمويل للتوافق الإلزامي البيئي من مصادر ثنائية أو متعددة الأطراف.
- ١٤- التنسيق مع البنك المركزي المصري للتمويل المصرفي لخفض الانبعاثات، وصدور نماذج توضيحية للبنوك.
- ١٥- التنسيق بين وزارتي الصناعة والبيئة لبدء السجل البيئي الصناعي للتأكد من خفض الانبعاثات الكربونية القطاعية.
- ١٦- التنسيق بين وزارات الصناعة والكهرباء والبتترول بشأن سجل الطاقة الصناعي، وصدور معامل الانبعاثات لاستهلاك الطاقة.
- ١٧- التنسيق مع هيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية لتسجيل مشروعات الحصول على أرصدة الكربون.
- ١٨- التوافق على عدم اصدار تشريعات ضرائب كربون مؤثرة على تنافسية المنتجات المصرية حالياً.

تحويل مصر إلى مركز إقليمي للنقل واللوجيستيات وتجارة الترانزيت



الممرات اللوجيستية الدولية التنموية المتكاملة



إنشاء ممرات لوجيستية متكاملة لربط مناطق الإنتاج (الصناعي - الزراعي - التعدين) بالموانئ البحرية أو ربط الموانئ البحرية على البحر الأحمر بالموانئ البحرية على البحر المتوسط بواسطة شبكة من السكة الحديدية (ديزل / قطار كهربائي سريع) أو شبكة الطرق الرئيسية مروراً بالموانئ الجافة والمناطق اللوجيستية الواقعة على هذه المسارات تحويل مصر إلى مركز إقليمي للنقل واللوجيستيات وتجارة الترانزيت وهي :

- ١ - ممر (العريش / طابا)
- ٢ - ممر (السخنة / الإسكندرية)
- ٣ - ممر (القاهرة / الإسكندرية)
- ٤ - ممر (طنطا / المنصورة / دمياط)
- ٥ - ممر (جرجوب / السلوم)
- ٦ - ممر (القاهرة - اسوان - ابوسمبل)
- ٧ - ممر (سفاجا - قنا - ابوطرطور)

الممرات اللوجيستية الدولية التنموية المتكاملة



١- ممر (السخنة / الإسكندرية) اللوجيستى

١ - ميناء السخنة

٢ - الخط الأول للقطار الكهربائى السريع

٣ - الميناء الجاف والمنطقة اللوجيستية بالعاشر من رمضان

٤ - المناطق الصناعية

(العاشر من رمضان - بدر - أكتوبر - السادات - برج العرب)

٤ - خط السكة الحديد

(الروبيكى / العاشر من رمضان / بلبس)

٥ - ميناء الإسكندرية الكبير



الممرات اللوجيستية الدولية التنموية المتكاملة



٢- ممر (العريش / طابا) اللوجيستي

١- ميناء العريش البحري

٢- خط سكة حديد

(الفردان / بئرالعبد / العريش / طابا / ووصلة شرق بورسعيد)

٣- الموانئ الجافة والمناطق اللوجيستية

(القنطرة - بئرالعبد - العريش - بغداد - الحسنة - النقب - طابا)

٤- المناطق الصناعية

(شرق بورسعيد - بئرالعبد - المساعيد - وسط سيناء)

٥- ميناء طابا البحري

الممرات اللوجيستية الدولية التنموية المتكاملة



٣- ممر القاهرة / الإسكندرية اللوجيستي

١- محطة سكك حديد صعيد مصر بمنطقة بشتيل

٢- ازدواج وتطوير خط السكة الحديد (بشتيل/الاتحاد/ايتاي البارود/ القباري)

٣- خط سكة حديد (المناشي / ٦ أكتوبر)

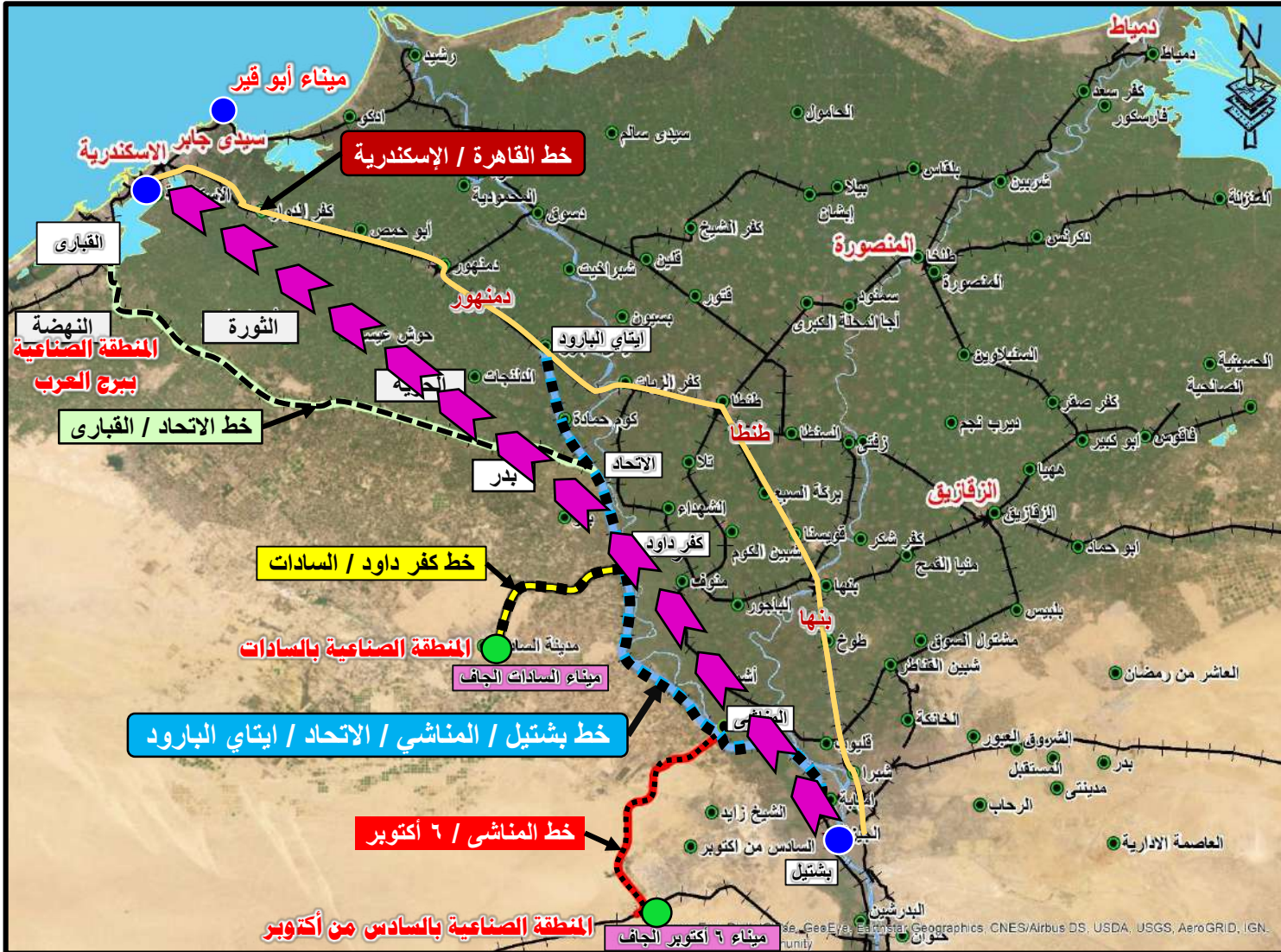
٤ - خط سكة حديد (كفرادود / السادات)

٥- الميناء الجاف (السادات - أكتوبر)

٦- المناطق الصناعية

(أكتوبر- السادات - برج العرب)

٧- ميناء الإسكندرية الكبير



الممرات اللوجيستية الدولية التنموية المتكاملة



٤- ممر طنطا / المنصورة / دمياط اللوجيستي

١- المنطقة اللوجيستية بطنطا

٢- خط سكة حديد

(طنطا / المنصورة / دمياط)

٣- المناطق الصناعية

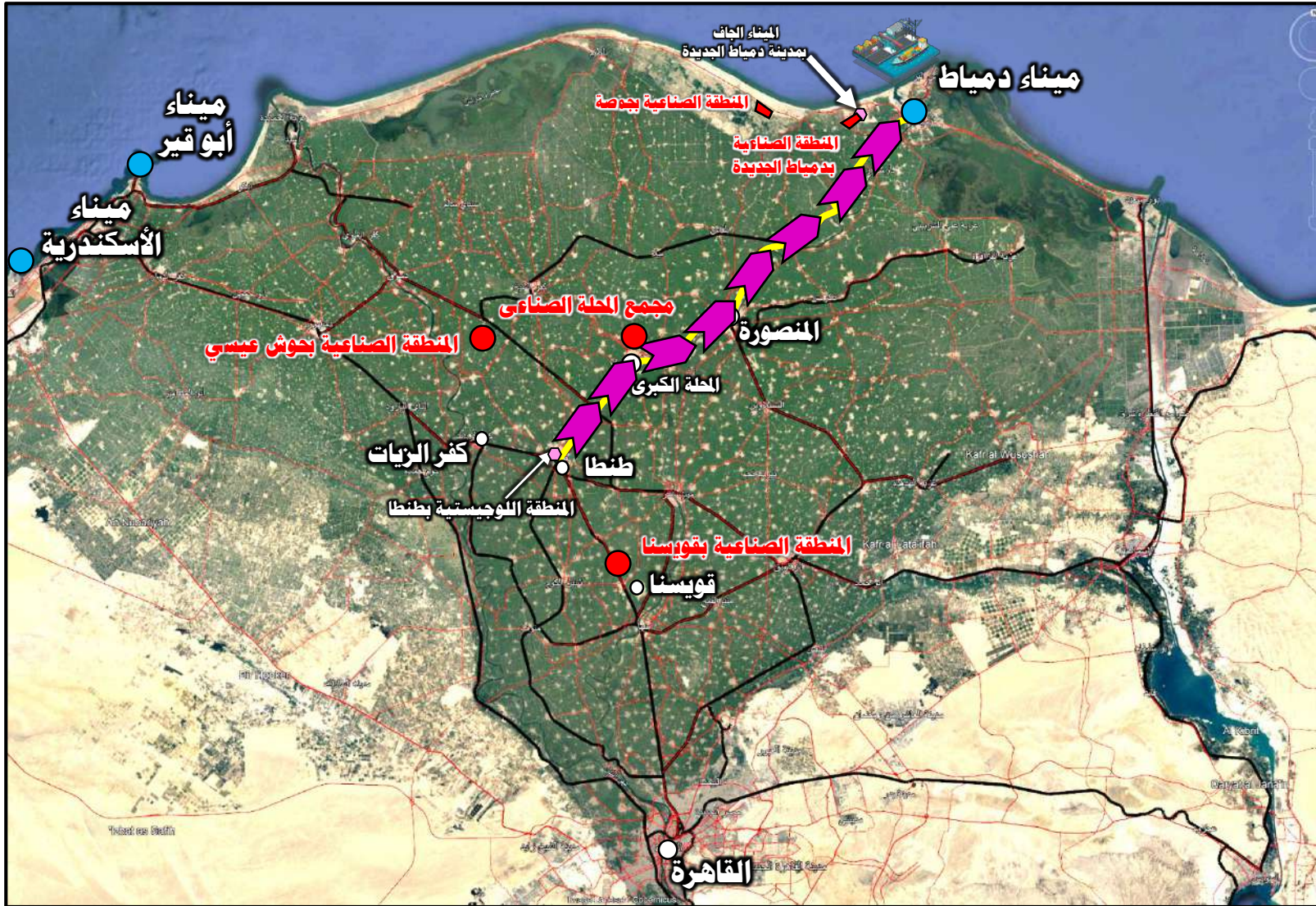
(قويسنا - حوش عيسى - مجمع المحلة

الكبرى - دمياط الجديدة - جمصة)

٤- الميناء الجاف

بمدينة دمياط الجديدة

٥- ميناء دمياط



الممرات اللوجيستية الدولية التنموية المتكاملة



٥- ممر جرجوب / السلوم اللوجيستي



١- ميناء جرجوب البحرى

٢- إنشاء وصلة جرجوب

وتطوير خط سكة حديد مطروح / السلوم

بإجمالى طول ٣٠٠ كم

٣- ميناء السلوم البرى

الممرات اللوجيستية الدولية التنموية المتكاملة



٦- ممر (القاهرة – اسوان – ابو سمبل) اللوجيستي

١- الخط الثانى للقطار السريع

٢- طريق الصعيد الصحراوى الغربى

٣- الموانئ الجافة والمناطق اللوجيستية

(كوم أبو راضى – الفيوم الجديدة – سوهاج الجديدة –

قنا الجديدة –

أبو سمبل – قسطل – أرقيين)

٤- المناطق الصناعية

(كوم أبو راضى – الفيوم الجديدة – المطاهرة - سوهاج

الجديدة – قنا الجديدة – الكوثر- غرب جرجا – هو –

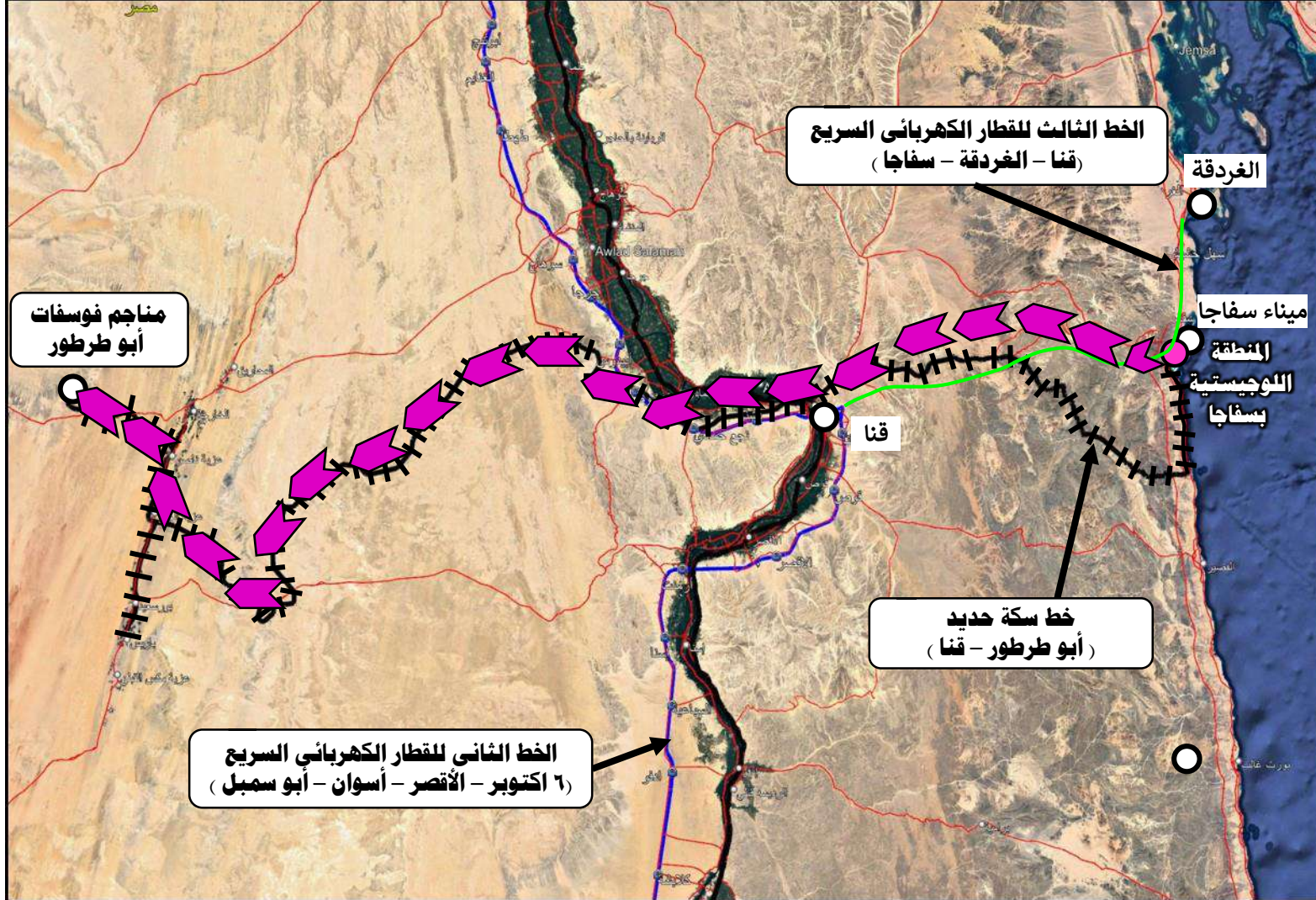
الكلاحين – البغدادى - الأحايوة)

٥- منفذى (قسطل – أرقيين)

الممرات اللوجيستية الدولية التنموية المتكاملة



٧- ممر (سفاجا - قنا - ابو طرطور) اللوجيستي



١- ميناء سفاجا

٢- المنطقة اللوجيستية بسفاجا

٣- الخط الثالث للقطار السريع

٤- المناطق الصناعية

(كوم أبوراضى - الفيوم الجديدة - المطاهرة - سوهاج الجديدة - قنا الجديدة - الكوثر - غرب جرجا - هو - الكلايين - البغدادى - الأحايوة)

٥- منفذى (قسطل - أرقين)

١ - محاور الربط البرى بين مصر ودول الجوار الأفريقية

تم التخطيط لرفع كفاءة وإنشاء شبكة من الطرق كجزء من مشروعات الربط مع القارة الأفريقية والتي يتم تنفيذها بشركات وطنية وتمويل ذاتى وهى :



م	المشروع
١	طريق القاهرة / كيب تاون
٢	طريق السويس / الغردقة / مرسى علم / برنيس / حلايب حتى خط عرض ٢٢ وإمتداده حتى بورتسودان
٣	الربط البرى بين مصر وتشاد والكاميرون مروراً بليبيا
٤	الطريق الدولى الساحلى بورسعيد / السلوم وإمتداده حتى بنى غازى ضمن محور القاهرة / داكار

٢- محاور الربط السككي بين مصر ودول الجوار الأفريقية



إعادة تأهيل خط سكة حديد (سملا/ السلوم) ومدّه إلى بني غازي بليبيا



الربط السككي مع السودان (أبو سمبل / وادي حلفا / أبو حمد)



شبكة القطار الكهربائي السريع



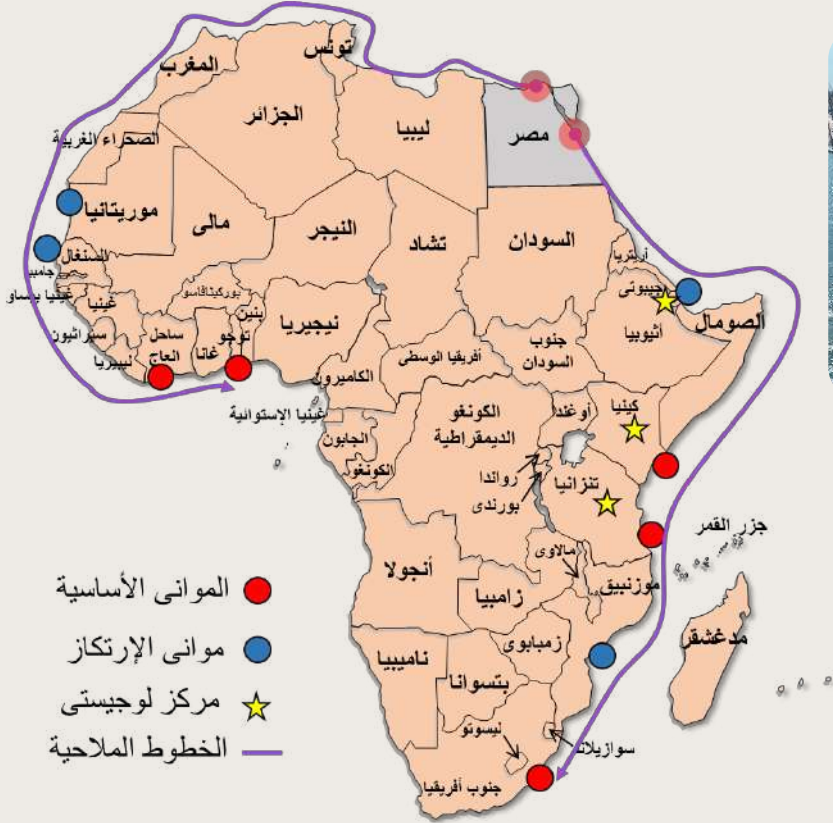
المشروع

١ إنشاء شبكة القطار الكهربائي السريع بطول ٢٠٠٠ كم

٢ مشروع إعادة تأهيل خط سكة حديد (سملا/ السلوم) بطول ٢٦٠ كم ومدّه إلى بني غازي بليبيا

٣ الربط السككي مع السودان (أبو سمبل / وادي حلفا / أبو حمد)

٣- محاور الربط البحري بين مصر ودول الجوار الأفريقية



- الموانئ الأساسية
- موانئ الإرتكاز
- ★ مركز لوجيستي
- الخطوط الملاحية



محطة أبو قير للحاويات

م	المشروع
١	تطوير الموانئ المصرية
٢	تطوير الأسطول البحري المصري
٣	تسيير خطوط ملاحية للربط مع الدول الأفريقية



محطة تحيا مصر متعددة الأغراض بميناء الإسكندرية



محطة موانئ دبي للحاويات بميناء السخنة



شركة القاهرة للعبارات



الشركة المصرية للنقلات البترول



شركة الجسر العربي للملاحة



شركة الملاحة الوطنية

٤- محاور الربط عبر المنافذ البرية الحدودية مع دول الجوار الأفريقية



تم تطوير مينائى قسطل وأرقين ومنفذ رأس حدربة التى تربط مصر بالسودان كما تم تطوير ميناء السلوم البرى الذى يربط مصر مع ليبيا وجرى إنشاء منفذ الكفرة البرى للربط مع ليبيا

م	الموانئ البرية مع القارة الأفريقية
١	السلوم
٢	أرقين
٣	قسطل
٤	منفذ رأس حدربة
٥	منفذ الكفرة



جرى إنشاء مناطق لوجيستية في كل من (السلوم / قسطل / أرقين) .

٥- محاور الربط مع الدول الأفريقية عبر نهر النيل



١- الممر الملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط (VICMED)

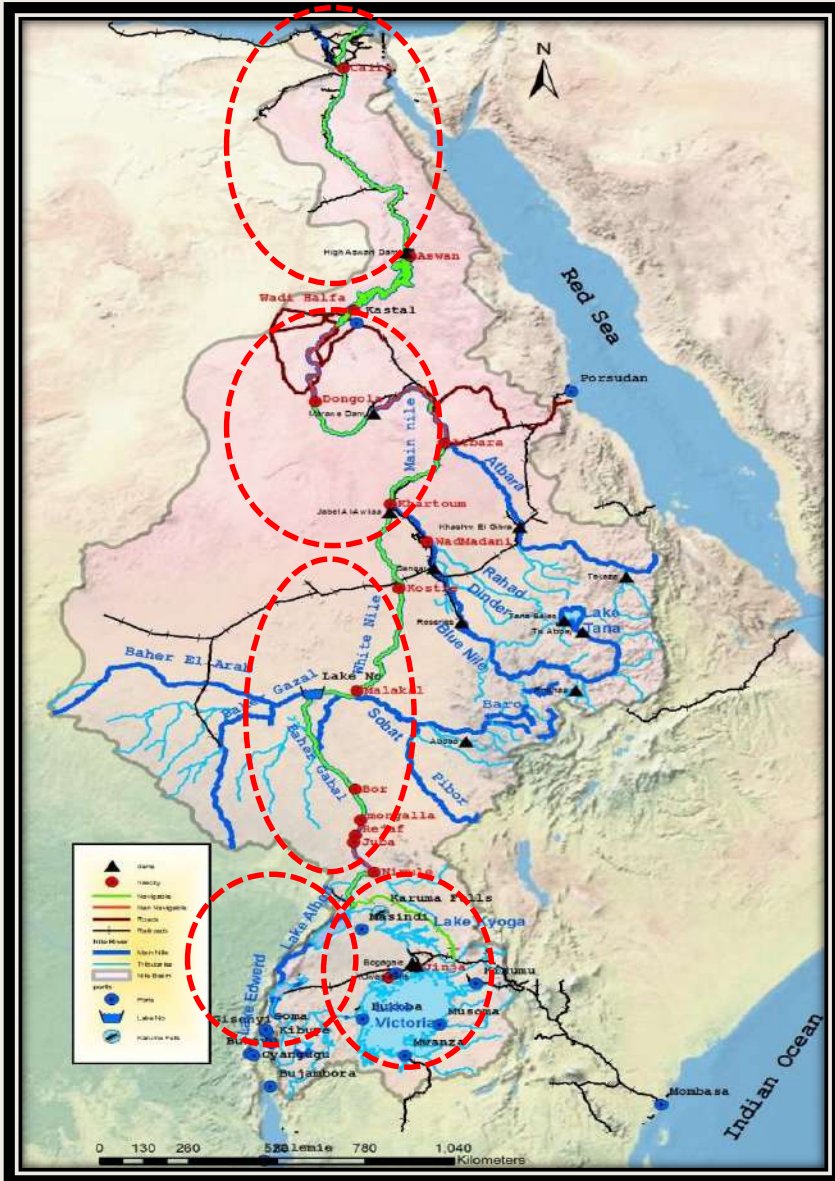
يضم المشروع جميع دول مجرى النهر الرئيسي (أوغندا - جنوب السودان - السودان - مصر) وكذلك دول الروافد (أثيوبيا - كينيا - بوروندي - رواندا - الكونغو الديمقراطية - تنزانيا).

٢- تطوير هيئة وادي النيل ومينائي السد العالي - وادي حلفا

تم إنشاء هيئة وادي النيل للملاحة النهرية لتعزيز التبادل التجاري الثنائي بين مصر والسودان وتسهيل انتقال الأفراد بين البلدين.

جارى العمل على تطوير هيئة وادي النيل بتحديث الوحدات النهرية المخصصة لنقل الركاب / البضائع.

جارى تطوير مينائي السد العالي ووادي حلفا ، وإنشاء رصيف جديد بميناء وادي حلفا بطول ٤٠٠ م.






أهم الإصلاحات المزمع تنفيذها ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

- الإجراءات المنفذة
- الإجراءات المزمع تنفيذها

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال


الجهة المنفذة	الإجراءات المقترحة
	<p>تعزيز التنافسية لقطاع الصناعة</p> <ul style="list-style-type: none">○ مراجعة شاملة للقوانين المتعلقة بالقطاع الصناعي لتوحيد اللوائح المنظمة للأنشطة الصناعية○ إصدار استراتيجية/ حوافز/ اقتراح تشريعات وسياسات لدعم الصادرات وتعميق المكون المحلي في قطاع الصناعات ٢٠٢٦/٢٠٢٥.○ إنشاء صندوق لدعم الصناعة وتمويل المصانع المتعثرة○ تنفيذ مبادرة وزارة المالية لتمويل شراء الآلات والمعدات للقطاعات الصناعية ذات الأولوية○ استكمال الخدمات الصناعية على منصة مصر الرقمية الصناعية○ تطوير نظام لترح المصانع المغلقة للاستثمار المحلي والأجنبي بهدف إعادة تشغيلها وفق نموذج الشراكة○ وضع وتنفيذ خطة وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات إنتاجية محددة○ إنشاء سجل طاقة يحتوي على بيانات تفصيلية عن استهلاك الطاقة في المنشآت الصناعية○ أتمتة إجراءات الربط والتكامل بين حاضنات التكنولوجيا في جميع أنحاء مصر.○ مراجعة نظام الحوافز القطاعية والجغرافية.

أهم الإصلاحات المزمع تنفيذها ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية



- الإجراءات المنفذة
- الإجراءات المزمع تنفيذها

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال


الجهة المنفذة	الإجراءات المقترحة
	<p>حوكمة وتطوير المناطق الصناعية</p> <ul style="list-style-type: none">○ صياغة قانون لتنظيم إدارة المناطق الصناعية○ إنشاء خريطة تفاعلية للمناطق الصناعية○ تخطيط وتنظيم المناطق الصناعية العشوائية○ مراجعة وتوحيد اللوائح الخاصة بإنشاء المناطق الصناعية○ إنشاء مناطق صناعية في المدن الجديدة بهدف تعزيز الاستثمار الصناعي○ إجراء دراسة جدوى اقتصادية وفنية تمهيدًا لإنشاء المنطقة الصناعية شمال الفيوم على مساحة ٣٣ مليون متر مربع○ مراجعة نظام الحوافز القطاعية والجغرافية <p>سهولة الوصول إلى الأراضي</p> <ul style="list-style-type: none">○ تقليل فرص حدوث مخالفات وزيادة الإيرادات العامة من بيع الأراضي، وذلك من خلال تطبيق نظام المزادات التنافسية في تسعير تخصيص وبيع الأراضي الصناعية.○ تسهيل الحصول على الأراضي وتعزيز التنمية الصناعية، واستكمال رقمنة خدمات القطاع الصناعي على المنصة الصناعية الرقمية المصرية (www.madein.eg)، من خلال إدراج خدمات تخصيص وتملك الأراضي الصناعية، وإصدار التراخيص الصناعية من خلال نظامي الإخطار المسبق والإخطار الفوري، إلى جانب الخدمات الفرعية الأخرى. <p>دمج الاقتصاد غير الرسمي في القطاع الصناعي</p> <ul style="list-style-type: none">○ تقنين المنشآت الصناعية غير المرخصة



أهم الإصلاحات المزمع تنفيذها ضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

- الإجراءات المنفذة
- الإجراءات المزمع تنفيذها

المحور الثالث: دعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

الجهة المنفذة	الإجراءات المقترحة
	<p>سياسات دعم التحول الصناعي الأخضر</p> <ul style="list-style-type: none">○ تطوير نظام للحوافز لدعم وتشجيع التصنيع الأخضر○ إنشاء وحدة MRV المختصة بالقياس والإبلاغ والتحقق من التزامات المناخ



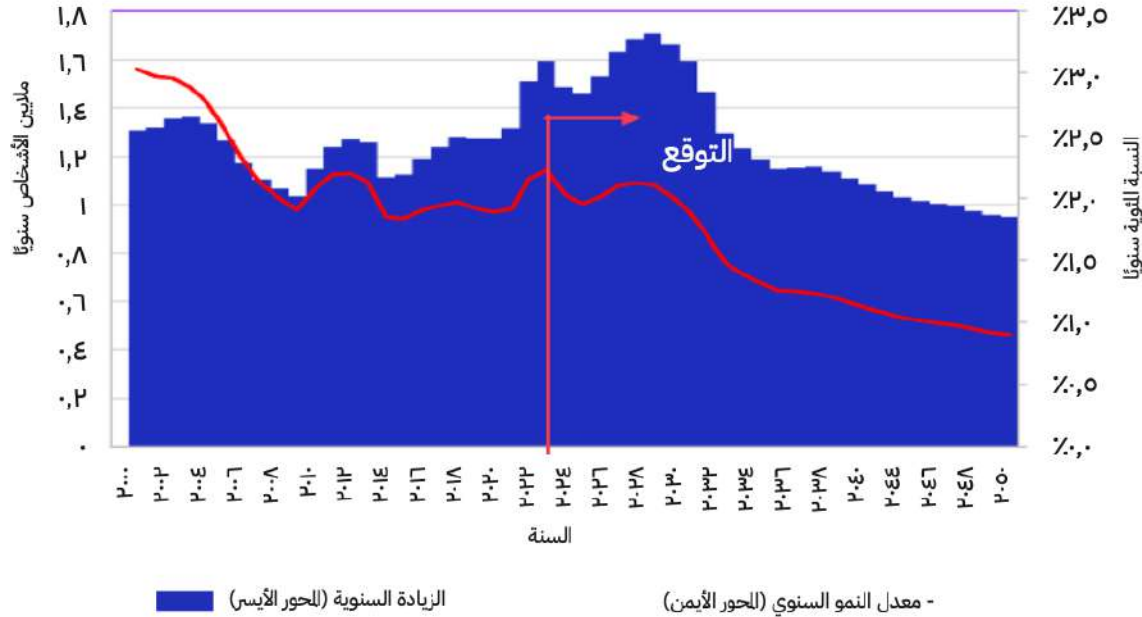
تعزير التنمية الصناعية في إطار السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

وتعكس هذه الأرقام المستهدفة جوهر السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والتي تعد إطاراً شاملاً يُحقق التكامل والتناسق بين برنامج عمل الحكومة، ورؤية مصر ٢٠٣٠، في ضوء المتغيرات المتسارعة التي فرضتها المستجدات الإقليمية والدولية، بهدف استمرار مسار الإصلاح الاقتصادي، والتركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية، والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية، مستفيدة مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة تمثل قاعدة داعمة للتصنيع والاستثمار، وإعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ويحفز مشاركة القطاع الخاص.



فرصة ذهبية للاستفادة من العائد الديموغرافي

الصدى الديموغرافي Youth Bulge



تشير التوقعات إلى دخول أعداد كبيرة من الشباب إلى سوق العمل خلال السنوات المقبلة، وهو ما يمثل فرصة ذهبية للاستفادة من العائد الديموغرافي من خلال توجيه هذه الطاقات الشابة نحو دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار والإنتاجية في مصر.

المصدر: حسابات خبراء منظمة العمل الدولية بناءً على متوسط توقعات السكان لصر التي قدمتها مراجعة عام ٢٠٢٤ لتوقعات السكان العالمية (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٤).



"آفاق المهن والتوظيف"

الرئيسية حول آفاق المهن والتوظيف المهن الأسئلة الشائعة تواصل معنا بحث

آفاق المهن و التوظيف

آخر المهن حسب

متوسط أجر الشهرى أقل من

مستوى التعليم الكل

العصاة بالانتقال القصر الكل

معدل نمو التشغيل المتوقع الكل

معدل نمو عدد المشتغلين الكل

بحث

المشرفون وكبار المسؤولين والمديرين

الأخصائيون أصحاب المهن العلمية

العاملون ومساعدي الأخصائيين

الكتابة

العاملون في مجال الخدمات والمبيعات

العمال الصغرة في الزراعة والتصيد

الحرفيون وهن الأيهم

عمال تشغيل المصانع ومشتغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج

عمال المهن الأولية

تعتبر هذه الصفحة من صفحات تعدين

المشاركة 43.57% معدل

106.56 مليون عدد المشتغلين

31.67 مليون عدد المشتغلين

معدل المشاركة 6.63% معدل

مساعدو الأخصائيين في تنظيم الإدارة الحكومية الذين لم يرد تصنيفهم في مكان آخر يقوم العاملون في هذه المهنة بمهامها بأنفسهم أو بمساعدة الأخصائيين في تنظيم الإدارة الحكومية على تعيين العمال مساعدو الأخصائيين في مجموعة الزراعة والثروة الحيوانية والصيد وكذلك مهندسو السيار والجور والوزان - الخ ويكو...

مهن

تم إطلاق المنصة الإلكترونية "آفاق المهن والتوظيف" لتوفر بيانات شاملة عن أكثر من ٤٠٠ مهنة في مصر، تغطي حوالي ٩٨% من العاملين، تشمل معلومات حول المهام، الأجور، توزيع العاملين، ومتطلبات التعليم، بالإضافة إلى توقعات نمو التشغيل حتى ٢٠٣٠. تهدف المنصة إلى دعم اتخاذ القرار، وتوجيه سياسات التعليم والتشغيل، ومساعدة الشباب في اختيار المسارات المهنية، بما يساهم في رفع معدلات التشغيل.

زيادة التشغيل وكفاءة ومرونة سوق العمل



النهج المتكامل للاستراتيجية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب



التحول إلى الاقتصاد الرسمي، وقضايا المساواة بين الرجل والمرأة، والشباب، والفئات الأكثر احتياجاً، والانتقال العادل

تهدف الاستراتيجية الوطنية للتشغيل إلى رسم سياسة عامة للتشغيل في مصر من خلال زيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة، وربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل، وتنمية المهارات لتناسب الوظائف الحالية والمستقبلية، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي لتعزيز فرص العمل اللائق والمنتج

الجهة المنفذة	الإجراءات للمنفذة وللزمع تنفيذها
	<ul style="list-style-type: none"> الانتهاء من الاستراتيجية الوطنية التامة لإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي ودمج معلومات مفصلة عن العمالة غير الرسمية في مسح القوى العاملة استناداً إلى تعريف وطني موحد للقطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية بالرحلة الأولى بحلول يونيو ٢٠٢٦، سيتم اتخاذ خطوات مرحلية نحو إنشاء منصة شاملة لعرض وطلب سوق العمل، مع العمل على ربطها بمنصة «مهني ٢٠٣٠» للتدريب المهني، بما يشمل تقييم الوضع الحالي للخدمات ذات الصلة (مثل: التوظيف المنزلي، التوظيف بالخارج، شركات التوظيف، التدريب المهني، قياس مستويات المهارات)، وتطوير هذه الخدمات على منصة «مصر الرقمية». بالرحلة الثانية بحلول ديسمبر ٢٠٢٦، سيتم تعزيز فرص التشغيل من خلال اتخاذ خطوات مرحلية نحو إنشاء منصة شاملة لعرض وطلب سوق العمل، وبشكل خاص من خلال تطوير وإطلاق الخدمات للتبقيّة (الخاصة بتصاريح عمل الأجانب، علاقات العمل، السلامة والصحة المهنية، العمالة غير المنتظمة، تراخيص مزاوله المهن)، وربطها بمنصات أخرى مثل منصة «مهني ٢٠٣٠» للتدريب المهني.
	<p>تعزيز الحماية الاجتماعية</p> <ul style="list-style-type: none"> إصدار واعتماد اللائحة التنفيذية لقانون المساعدات الاجتماعية الجديد، والتي تهدف إلى توضيح الأسس والمنهجية الحاكمة لآلية التدرج والخروج من المساعدات الاجتماعية، بما يشمل: معايير الاستحقاق، صرف المساعدات النقدية، صرف المساعدات الاستثنائية، دعم الوصول إلى برامج التمكين الاقتصادي، آلية التظلم، والأسس المنظمة لصندوق المساعدات النقدية. تحديث آلية المتابعة والتقييم للتعتمد حالياً للمساعدات النقدية بما يتوافق مع اللائحة التنفيذية الجديدة. إضافة ١٥٠,٠٠٠ أسرة جديدة إلى برامج التحويلات النقدية المشروطة «تكافل وكرامة»، تنفيذ ٥٠ مشروع جديد للتمويل متناهي الصغر.
	<p>تعزيز الحماية الاجتماعية والمساواة بين الذكور والإناث</p> <ul style="list-style-type: none"> تعزيز نظام التأمين الصحي الشامل (UHS)، وذلك من خلال إعداد استراتيجية لتحسين الوصول إلى الفئات الأقل حظاً، بما يشمل مراجعة شاملة لتغطية النظام للعاملين في القطاع غير الرسمي، بمن فيهم من هم خارج نطاق تعريف الفقر للتعتمد، مع التركيز على مدى شمولهم الحالي وآليات التمويل المقابلة. كما تشمل الاستراتيجية إعداد خطة عمل لدعم وصول النساء إلى خدمات التأمين الصحي الشامل، تتضمن تقييم عدد النساء المسجلات في النظام، وتنفيذ حملة توعوية للتواصل المجتمعي.

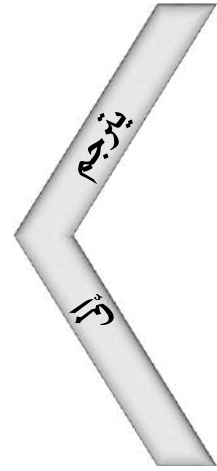
الجهة المنفذة	الإجراءات للمنفذة وللزمع تنفيذها
	<p>العمالة وسوق العمل</p> <ul style="list-style-type: none"> إعداد مسودة قانون العمالة المنزلية لضمان حقوق هذه العمالة وشمولهم بالحماية الاجتماعية وتأمين أوضاعها، ودمجها في سوق العمل الرسمي. تمت الموافقة في مجلس النواب على إصدار قانون العمل الجديد وجاري العمل على إصدار القرارات الوزارية وتدشين حملة توعوية تستهدف منشآت القطاع الخاص لتعريف العمال وأصحاب الاعمال بأحكام القانون وحقوقهم وواجباتهم.
	<p>ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب الفني والمهني</p> <ul style="list-style-type: none"> وضع معايير منظومة التدريب المهني بالتعاون مع الجهات المستفيدة (الصناعية والتجارية والزراعية والفندقية) من خلال إنشاء مجالس مهارات قطاعية Sector Skill Councils .
	<p>ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب</p> <ul style="list-style-type: none"> إنشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب التقني والفني والمهني (ETQAAN) إنشاء مدارس جديدة للتعليم الفني بما يتوافق مع المناطق الصناعية والمشروعات القومية التي يتم تنفيذها حالياً.
	<p>التعليم الفني والتدريب المهني</p> <ul style="list-style-type: none"> زيادة عدد مدارس We للتكنولوجيا التطبيقية ليصل العدد الإجمالي إلى ٢٧ مدرسة
	<p>دعم التعليم التكنولوجي لتعزيز مهارات الصناعة والإنتاج وربطه بسوق العمل</p> <ul style="list-style-type: none"> إنشاء ٦ جامعات تكنولوجية جديدة تركز على تطوير المهارات التي تلي احتياجات سوق العمل للطلاب المتفوقين بالتعليم الفني وفتح آفاق تعليمية تطبيقية جديدة مرتبطة بقطاعات الصناعة والإنتاج.
	<p>تمكين القوى العاملة وتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل</p> <ul style="list-style-type: none"> إنشاء "وحدة التدريب والتوظيف" ويشمل مشروع العديد من الخطوات التي تطور من منهجية الإرشاد الوظيفي. توفير خدمات رعاية الأطفال في مناطق العمل (خاصة زيادة عدد الحضانات)

الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
 <p>جهاز تنمية المشروعات MSMEDA Micro, Small & Medium Enterprises Development Agency</p>	<p>تعزيز تنافسية المشروعات المتوسطة و الصغيرة و متناهية الصغر</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ إصدار الاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال. ○ إصدار استراتيجية للتحويل المشروعات للقطاع الرسمي وتفعيل قانون المشروعات الصغيرة والحوافز والمزايا الخاصة بها. ○ دعم الصناعات الحرفية التقليدية وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للصناعات مع الجهات ذات الصلة، وذلك من خلال إصدار استراتيجية وطنية للصناعات اليدوية
 <p>المجلس القومي للمرأة THE NATIONAL COUNCIL FOR WOMEN</p>	<p>المساواة بين الذكور والإناث في مجالس إدارة الشركات والبنوك</p> <ul style="list-style-type: none"> ● مرصد المرأة في مجالس الإدارات بهدف دعم زيادة نسبة المرأة في مجالس الإدارة بالشركات والبنوك من خلال قاعدة بيانات توضح نسب تمثيل المرأة في الشركات العامة والقطاع المصرفي.

مسار توطين التنمية الاقتصادية



مبادرات ومشروعات تنموية



توطين التنمية الاقتصادية يتم من خلال مسار تنموي متكامل يقوم على تخطيط منهجي مبني على الأدلة لتحديد الأولويات التنموية، ويُعزَّز بآليات تمويل فعالة تضمن تحويل الخطط إلى واقع ملموس، ويعتمد على بيانات موثوقة للمتابعة والتقييم ورصد الفجوات التنموية بما يوجه التخطيط المستقبلي، ويتبع نهج المشاركة المجتمعية ليجعل المواطن شريكاً فاعلاً في عملية التنمية، ويفضي هذا المسار إلى مبادرات ومشروعات تنموية تترقي بمستوى معيشة المواطن وتحقق أثراً ملموساً

تحديث معايير تقييم المشروعات الاستثمارية

تم العمل على تحديث معايير تقييم المشروعات الاستثمارية من خلال ترتيبات مؤسسية لمراجعة دراسات الجدوى واعتماد آليات اختيار قائمة على معايير واضحة، حيث يضمن ذلك توافق المشروعات مع أولويات المحافظات واحتياجاتها التنموية الفعلية، بما يعزز كفاءة تخصيص الموارد ويسد الفجوات التنموية محلياً.

تكامل البنية المعلوماتية المكانية لمنظومة التخطيط

يمثل مشروع البنية المعلوماتية المكانية القومية (NSDI) ركيزة أساسية للتحويل الرقمي في منظومة التخطيط، حيث يوفر قاعدة بيانات مكانية دقيقة وموحدة تغطي مختلف المناطق والقطاعات. ويسهم هذا المشروع في رفع كفاءة التخطيط التنموي والاستثماري عبر توجيه الاستثمارات إلى مناطق الاحتياج الفعلي.

تفعيل برامج التنمية المحلية المطورة

يمثل تفعيل برامج التنمية المحلية المطورة خطوة جوهرية نحو ترسيخ التخطيط اللامركزي وتعزيز مشاركة المحافظات في تحديد أولوياتها الاستثمارية بناءً على الاحتياجات الفعلية للمواطنين. وتشكل هذه البرامج منظومة متكاملة للتنفيذ والمتابعة على المستوى المحلي، قائمة على المسؤولية المشتركة ووضع المواطن في قلب العملية التنموية.



يُعتبر التخطيط المبني على الأدلة أساس المسار التنموي المتكامل، إذ يتيح تحديد الأولويات ورسم السياسات استناداً إلى بيانات دقيقة ناتجة عن المتابعة والتقييم، ليكون نقطة الانطلاق التي تُوجّه على أساسها موارد التمويل بكفاءة نحو تلك السياسات

اعتماد معادلة تمويلية جديدة لتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات

جاءت المعادلة التمويلية الجديدة كألية رئيسية لتعزيز كفاءة تخصيص الاستثمارات العامة وتوجيهها نحو المناطق الأكثر احتياجًا، بما يسهم في سد الفجوات وتحقيق تنمية متوازنة على المستويين المحلي والمكاني.

حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص

تمثل الحوكمة الفعّالة للاستثمارات العامة ركيزة لضمان كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز الشفافية، وتهيئة بيئة أكثر جذبًا للقطاع الخاص. ولتحقيق ذلك، أنشئت لجنة متخصصة لحوكمة الإنفاق الاستثماري، مع اعتماد آلية تربط التمويل بالأداء، تضمن توجيه الاستثمارات نحو المحافظات الأكثر كفاءة. كما أُقرّ نظام حوافز تميز الأداء، الذي يمنح مكافآت مالية للجهات الأكثر التزامًا بالكفاءة والشفافية.

تطوير منهجية احتساب الاستثمارات الخاصة

في إطار تعزيز كفاءة التمويل التنموي، طورت منهجية جديدة لقياس استثمارات القطاع الخاص، باعتباره شريكًا رئيسيًا في سد فجوات التمويل. لم تقتصر المنهجية على الاستثمارات التقليدية، بل شملت أيضًا القطاع غير الرسمي، والإنفاق على البحث والتطوير والبنية التحتية التكنولوجية.



يمثل التمويل الجسر بين التخطيط والتنفيذ فهو يترجم التخطيط المبني على الأدلة إلى واقع عملي، فهو الأداة التي تضمن كفاءة توجيه الموارد نحو الأولويات التنموية. ومن خلال آليات تمويل فعّالة ورشيدة، تتحول السياسات والخطط إلى مشروعات قابلة للتنفيذ، بما يعزز من استدامة التنمية ويُحقق أثرًا ملموسًا في حياة المواطنين

التقارير الطوعية المحلية – Voluntary Local Reviews (VLRs)



في ٢٠٢٣ أطلقت ثلاث محافظات مصرية (الفيوم، بورسعيد، والبحيرة) تقاريرها الطوعية المحلية، تمثل آلية للرصد والتقييم، وتوفّر أيضًا فرصة استراتيجية للمحافظات من أجل إعادة النظر في أولوياتها التنموية وتوجيه مواردها بشكل أكثر كفاءة.

تقارير توطين أهداف التنمية للاستدامة في المحافظات

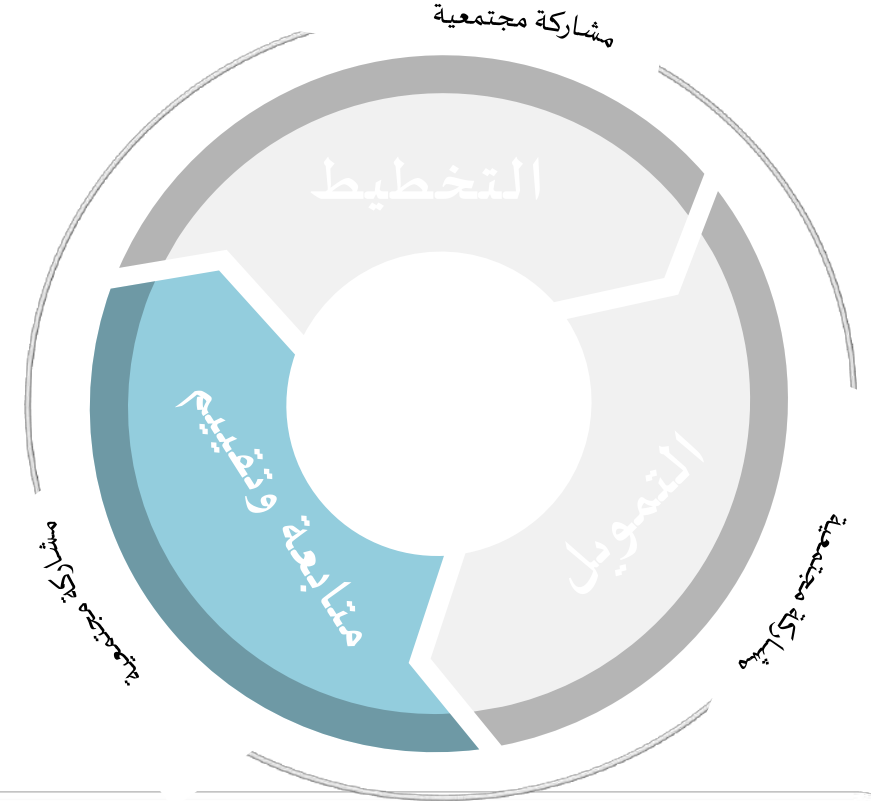


تم إطلاق نسختين من تقارير التوطين في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٥، ويمثل إعداد تقارير توطين أهداف التنمية المستدامة عملية هامة لتقييم وضع التنمية المستدامة في جميع المحافظات المصرية. حيث تساعد هذه التقارير على التوجيه الفعال لجهود التنمية والاستجابة للاحتياجات المحلية.

لوحة بيانات تفاعلية حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

لضمان استدامة عملية إعداد التقارير، طورت الوزارة لوحة بيانات تفاعلية، وهي منصة رقمية مصممة لتكون بمثابة أداة لتحسين طريقة عرض البيانات وإمكانية الوصول إليها.

وستساهم في تعزيز عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة، وعملية توطين التنمية المستدامة بشكل عام في مصر.



تُعد البيانات عنصرًا جوهريًا في المسار التنموي المتكامل، إذ تُسهم في المتابعة الدورية والتقييم الموضوعي ورصد الفجوات التنموية، بما يوفّر مدخلات دقيقة للتخطيط المستقبلي، ويُعزز من كفاءة تخصيص الموارد وفاعلية تنفيذ الخطط

التنمية المكانية: رصد الفجوات التنموية والتفاوتات الإقليمية



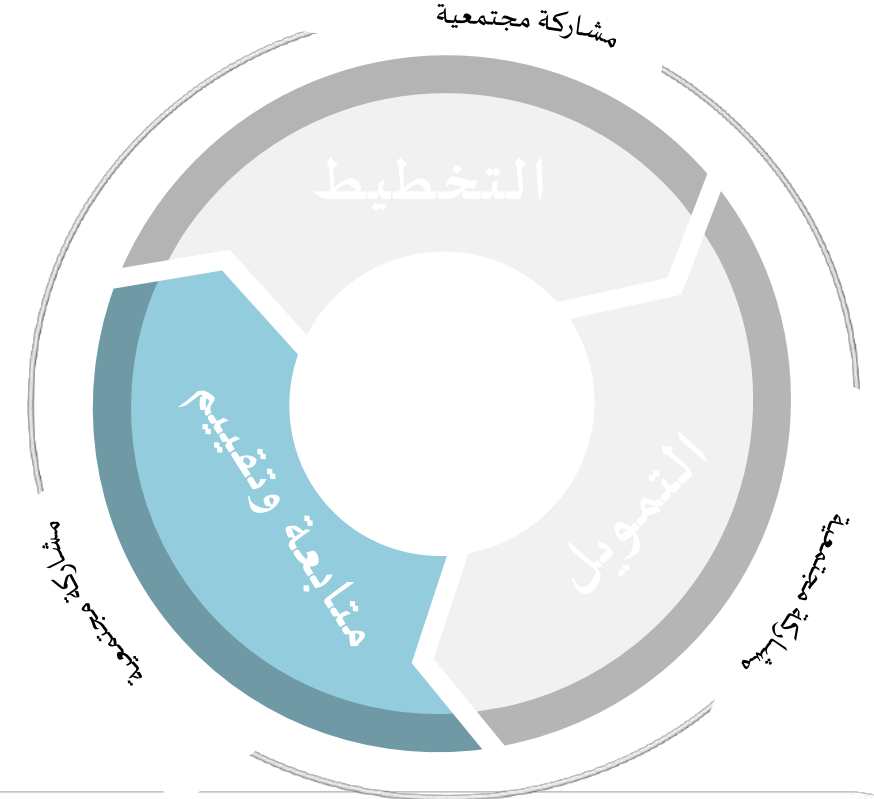
يتم توظيف أدوات إحصائية ودراسات متخصصة لرصد الفجوات والتفاوتات الإقليمية، حيث توفر البيانات الدقيقة والتحليلات الممنهجة الأساس لفهم الواقع التنموي على مستوى المحافظات، مثل:

- بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك،
- التعداد الاقتصادي والسكاني،
- المؤشرات التنموية المتنوعة (مؤشر التنمية البشرية على مستوى المحافظات، مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، مؤشر تنافسية المحافظات المصرية).

منصة متابعة مؤشرات التنمية المستدامة "مصدر"



تربط كافة الجهات الوطنية المصدرة لبيانات التنمية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي (المحافظات)، مما يتيح رصد ومتابعة وتقييم التقدم المحرز في مؤشرات التنمية المستدامة في مصر، ويعزز من شمولية عملية التقييم ويدعم مواءمة السياسات التنموية بين المستويين المحلي والوطني.



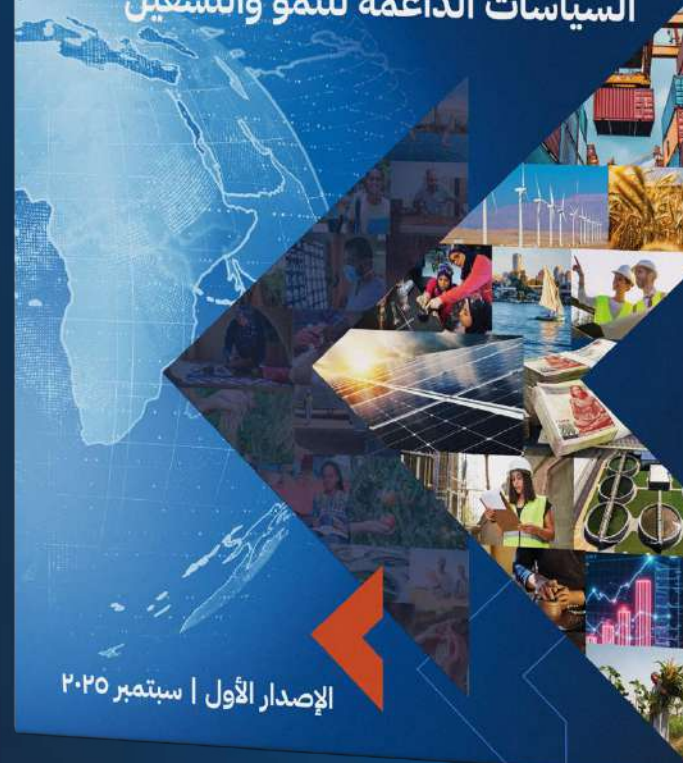
تُعد البيانات عنصرًا جوهريًا في المسار التنموي المتكامل، إذ تُسهم في المتابعة الدورية والتقييم الموضوعي ورصد الفجوات التنموية، بما يوفر مدخلات دقيقة للتخطيط المستقبلي، ويُعزز من كفاءة تخصيص الموارد وفاعلية تنفيذ الخطط

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والإعمار الدولي
Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation



السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية

السياسات الداعمة للنمو والتشغيل



السردية الوطنية | السياسات الداعمة
للتنمية الاقتصادية | للنمو والتشغيل

الإصدار الأول | سبتمبر ٢٠٢٥